

كتب قومية

# لكي تسقط البيرة قراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف  
تقديم الدكتور سليمان الطماري





كتب قومية

لكن تسقط البيروقراطية

تأليف أحمد جمال الدين الكاشف  
الدكتور سليمان الطحاوي



## إهداء

الى اعظم واحب من يهذى اليه عمل وطنى .....  
الى ابن الشعب ، وابيه ، ومعلمه .....  
الى من تبلورت فى كيانه ارادة الامة واهدافها ، وتركزت فى وجدانه  
الام الجماهير وامالها .....  
الى من اولى من ارهاب الحسى الوطنى ، وشعبية العقل الجمعى ،  
ما جعله اصدق تعبير لآعرق شعب .....  
الى من حوى من كمال الادراك وصلاته ، وقوة الإلهام وثقافته ، عاصره  
ضمير العروبة وخواطرها .....  
الى من طرد بشخصية قيادية ، نادرة المبقرية ، أمته ليكون روحا  
لارادة مصر وتعبيراً من سيادة شعبها .  
الى من حصر مواطن القبود والأفلال المادية والفكرية فحطمها ، وفطن  
الى معاسن الأيدولوجيات العربية فابقطها ونبهاها . وقبض على معاسن  
الشبهات المبدعة الخلاقه فحركها ووجهها نحو بناء المجتمع الجديد .  
الى منقلنا من دكتاتورية الفرد العرديد ، ومظننا من تهـمـريـع  
العزوية البغيض ومحررنا من الاستعمار والاحتكار .  
الى رائد الديمقراطية السليمة ، والاشتراكية الرحيمة .  
الى بلغت القومية العربية ، رسول التعاون المبولى .  
الى قائد الحملة الشعبية ضد البيروقراطية .....  
الى ..... جمال عبد الناصر

من  
جمال المين الكاشف



ان هذه القيادات قد تقع في خطأ توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير  
الوطني ، تحل خلال التقنيات المكتبية والادارية ، ان هذه التقنيات  
تضع اعباء جديدة على العمل الوطني دون ان تساعده .

انها قادرة لو تركت لمخاطب وهما ، ان تصبح طبقة عازلة تحول دون  
تدفق العمل الثوري ، وتبعد وصول نتائج عن الجماهير التي تحتاج  
اليه . ان أجهزة العمل الاداري ترتكب خطأ العمر اذا ما تصورت ان  
اجهزتها الكبيرة غاية في حد ذاتها . ان هذه الأجهزة ليست الا وسائل  
لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير .

وبنفس الاقتدار ، فان التنازع على السلطات يؤدي الى شلل القيادات  
العامة في التطوير الوطني ، اذ تصبح كل منها عتبة امام جهود الأخرى  
تجمد عليها وتبقى آثاره ، كذلك فان تكريس سلطات كبيرة في ايدي قليلات  
يؤدي دون جدال ، الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسؤولين عنها  
بالفعل امام الشعب .

« من الميثاق »





## مقدمة

لنستقط البيروقراطية قال الرئيس جمال : « اذا لم نصل الى حل يجعل الشعب فوق الجهاز الحكومي ، ورفيقا على الجهاز الحكومي ، سنظل باستمرار نلف في دائرة ... الطريقة الوحيدة ان يوضع الجهاز الحكومي في وضع لا يحس فيه انه الطبقة السائدة ، او الطبقة الحاكمة ، وانما يحس انه طبقة تخدم هذا الشعب ، وتؤدي مصالحه ، وتأخذ اجرها على هذا .. وذلك يحتاج الى اجراء ثوري وبحاجة الى هز الجهاز الحكومي . »

ولنستقط البيروقراطية ، جاء في الميثاق : « ان العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن ان يكون سلامة غالية بعيدة المنال على المواطن . ان العدل لا بد ان يصل الى كل فرد حر . ولا بد ان يصل اليه من غير موانع مادية ، او تعقيدات ادارية . »

لذلك فان اللوائح الادارية يجب ان تنظر تغييرا جذريا من الامام . لقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم الطبقة الواحدة . ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها ، لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله ولنستقط البيروقراطية .

دعا تقرير للميثاق الى المحاولة دون قيام عقلية بيروقراطية ، تمثل الأجهزة الحكومية ، وتستظها ، لم قال : « ان اخطر ما يصيب القطاع الاشتراكي ، ان تقوم عليه هذه العقلية البيروقراطية » . لم ان اخطر ما يصيب المبادئ الاشتراكية ان تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية » .

ولنستقط البيروقراطية ، نصت الفقرة هـ - مادة ٩ من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي على : « محاربة الاستغلال بكافة صوره ، محاربة البيروقراطية التي تعوق حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة في العمل ، او في الخدمة ، او في حق من الحقوق . »

ولنستقط البيروقراطية ، التي نداء الرئيس ، ودعوة الميثاق ، وبالعالم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فاطلق هذا السهم المكتوب ، الى جسم

البيروقراطية أعيب بكل رئيس أن يقتدى بالسلف الصالح : بتقيد  
أحوال العمل والعاملين ، وبظل خير قدوة للآخرين ، ويكون على حقوق  
الشعب ومال الدولة أمينا .... وأحتف بكل عضو في الجهاز  
الحكومي ، أن يبدأ باتقان عمله الوطني ، لم يكون له بالبحث والعناية  
والخبرة رأيا ناصحا متزنا ، لا يقص به ، ولا يخشى بعد ذلك في الحق  
لومة لائم .

بهذا يمكن أن نذكر آخر معاتل التخلف والفساد والتعويق -  
بهذا يمكن أن نقضي على بقايا الإنقطاع الإداري ، ذلك العدو المشترك .  
بهذا يتضاعف الإنتاج ، وتزداد سرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .  
بهذا تسقط البيروقراطية .

الواقع أني لم أقصد - أصلا - أن أكتب عن البيروقراطية ... لم  
أعرض لها .... هي التي اعترضت طريقي ، وعارضت مساعي ،  
وتعرضت لجهودي بالبحثرة والإحباط . كنت أجرى دراسة مطويلة  
أحصائية للمشكلات الاجتماعية التي يعانيها أفراد القطاع الحكومي الذي  
انتمى إليه ، لآتهى منها باقتراحات العلاج النشئة من رفبات الجمهور  
المتسقة مع الموارد والإمكانات المحلية .

وراضى بعد أن أجريت الاستفتاء ، وانتهت الإحصاء ، وحضرت  
المشاكل ، وقدرت الحلول ... راضى لأن أفاجأ آخر الأمر أنني ما وصلت  
بعد إلى أصل الداء ولا وضعت أوفق دواء .... راضى أن أبين أن كل  
ما لمست من أمراض اجتماعية شخصتها ، لم تكن إلا أعراضا وشكورا ،  
منشؤها « البيروقراطية » تلك العلة الخبيثة الكامنة في أعماق الجهاز  
الإداري ، والتي تسبب في كل ما يبدو من الآم ، وكل ما يصدر من  
صرخات .

وبالتالي إيقنت أن ما تصورت أنها أدوية فيها الشفاء ، لم تكن إلا  
مجرد عتاقير مخففة لا تنهى البلاد ، فمن الحبث إذن أن نبدل جهنونا  
مثنوية مضمية في تقليم أشواك تنجلد بغزارة ، من أن نجثث شجرة  
الداء من جذورها ، لنأمن ضرورها .

البيروقراطية هي الداء العضال .... الحائل السابق الذي يعترض  
تحقيق الديمقراطية ويهدد مملوستها ... التفتق السابق الذي يعطل  
لتطبيق الاشتراكية ويوهن نشاطها .

لذلك كله وجبنت أن الحكمة تقتضى بأن أوجه العناية أولا إلى تجريد  
جهدى الأول إلى مبارزة « البيروقراطية » « لتسقط البيروقراطية »  
وتتقدم طامات العمل الوطني أكثر انطلاقا . والله الموفق .

جمال الدين الكاشف

## تقديم

مؤلف السيد/أحمد جمال الدين الكاشف عن موضوع  
«تسقط البروقراطية»

لقد قال أحد الفلاسفة المعاصرين « أن عصرنا الحالي هو عصر الثورة الإدارية » وما نظمه حاور الحقيقة فيما على ذلك : أن الإدارة العامة باعتبارها مظهر نشاط الدولة كانت محبوبدة ، بل ومدمجة في الوطنية العامة للدولة ، بحيث كان الحاكم السياسي يعتمد على استعداد الشعب وملكاته الذاتية في أداء مهامه المتعلقة بالإدارة العامة . وقد ساعد على ذلك ضالة وظائف الدولة ، وانحصار تلك الوظائف على مرافق الدفاع والولاء والقضاء ، مما جعل علاقة الدولة بالمواطنين علامة استئناسية مضمضة إذ كان على كل مواطن أن يعتمد على نفسه في إشباع حاجاته الضرورية وغير الضرورية وكل ما على الدولة قلبه من التزامات يحمصر في أن تهيئه له الأمن الداخلي والخارجي حتى يصرف إلى شئون حياته في طمأنينة واستقرار .

ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن الدولة الحديثة قد أصبحت لا تكاد تمت بصله إلى احتها القديمة فيما يتعلق بوظائفها ، فقد وضع في العصر الحديث لحد الاعتبارات التي قامت عليها مبادئ الاقتصاد الحر . حيث تجعل للفيلان أن استثمار الآلات والصناعة الثقيلة ، قد جعل رأس المال خطرا فعلا بالنسبة إلى الطبقات الكادحة إذا لم تتدخل الدولة لترويضه ، والحد من ضلوفه .

ثم أن الأفكار الاشتراكية التي انتشرت عقب الحربين العالميتين الأخيرتين ، وقد غيرت من طبقة الحقوق العامة فلم تعد بلدة السلامة مصورة على الحقوق السياسية ذات الطابع السلبي والتي تتمثل في حق الأفراد في الاقتيد بحريتهم الشخصية كحرية النقل والتعليم والتعبير عن الرأي .. الخ وحرمة السكن والمساواة أمام القانون وأما نشأت بجوارها طائفة أخرى من الحقوق على أكبر جانب من الأهمية ، هي

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى مدت الدولة تدخل في حياة الأفراد من لحظة الميلاد حتى وقت الوفاة .

ولقد بدأت معالم الانجاء الجذبة تبلور لأول مرة في دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ ثم تحدثت تلك المعالم بصورة كاملة في ميثاق العمل الوطنى . وهو بالنسبة الى ثورتنا نظريتها السياسية ، وبالنسبة لاشتراكيها فكرها الثورى . ولقد أوضح الميثاق أن العامة من الاشتراكية والديمقراطية في خلق مجتمع الكفاية والعدل ، الذى يحقق آمالنا جديدة لتكافؤ الفرص بين المواطنين .

« . . وتكافؤ الفرص - كما يقول الميثاق في بانه الرابع - هو التعبير عن الحرية الاجتماعية ويمكن تعديده في حقوق أساسه لكل مواطن ينتهى لتكريس الجهد لتحقيقها :

اولها - حق كل مواطن في الرعاية الصحية ، بحيث لا تصعب هذه الرعاية علاجا ودواء ، مجرد سلعة تباع وتشتري وإنما تصح حقا مكفولا غير مشروط بشئ مادى ولا بد أن تكون هذه الرعاية في متناول كل مواطن في كل ركن من الوطن في ظروف جيدة وقادرة على الخدمة . ولابد من التوسع في النظم الصحية حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .  
ثانيها - حق كل مواطن في العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه ، أن العلم طريق تعزيز الحرية الإنسانية وتكريسها .

ثالثها - من حق كل مواطن في عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه ، ومع العلم الذى تحصل عليه أن العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية في حياة الإنسان - تأكيد للوجود الانسانى ذاته . ومن المحتمل في هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون كما أن هناك يحكم المدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعها - أن التأمسات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للأبدن أدوا دورهم في الصلح الوطنى ، وجاء الوقت الذى يجب أن نضمنوا حقهم في الراحة المكفولة بالضمان .  
وأعمالا للمبادئ التى وردت في الميثاق - وهى مبادئ عامة حلزمة - صدر دستور ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ « تأكيداً للميثاق الذى أقره مؤتمر القوى الشعبية » والذي تم استخلاصه من قلب معارك الضال ، ومن ممارسة التعبير الواسع والعميق لأوضاع المجتمع المصرى . . وتربحنا لمرحلة التحول العظم . . وتمكيننا من التقدم الى مرحلة الانطلاق العظم التى ملا الشعب المصرى في مصر رخفه عليها . بعد أن تمكن من تحقيق سيطرته على ثروته الوطنية واحتياز مرحلة التحول ، متقدما الى تدعيم اقتصاداته السياسية والاجتماعية متجها الى مزيد من الكفاية والعدل ،

تحقيقاً لمجتمع الرعاية الذي تكافأ فيه الرمز بين الأفراد ، وتذويده  
به الفوارق بين الطبقات « فقرة من مقدمة الدستور » .

وقد وردت مبادئ الدستور في هذا الخصوص في بابه الثاني  
والثالث : فالمادة السادسة منه نص صراحة على أن « التضامن الاجتماعي  
أساس الجمع المصري » وبهذا النص وضع المشرع الدستورى حدا  
للروح الفردية المنبئة على الآتية . كما أن المادة السابعة نص بأن  
« الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى الذى يحظر أى شكل  
من أشكال الاستغلال ، بما تضمنه من المصنع الاشتراكى بدمائه من  
الكفاية والعمل » ويضفى أعمال هذا النفا أن يكون توجيه الاقتصاد  
القومى كله وفقاً لحطة التنمية التى تصممها الدولة « مادة ١٠ » .

وأن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج وأن يوجه مائتها وفقاً  
لحطة التنمية التى تصممها الدولة لربادة الثروة وللدهوس المستمر  
بمستوى المعيشة «مادة ١١» ولهذا السبب أيضاً مبر المشرع الدستورى  
بين ثلاثة أنواع من الملكية :

(١) ملكية الدولة . أى ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع قوى وقادر  
يقوم بتقديم فى جميع الحالات وتحمل المسئولية الرئيسية فى حطة  
التنمية .

(ب) ملكية تعاونية ' أى ملكية كل المشاركين فى الجمعية التعاونية

(ج) ملكية خاصة . وهى التى تسمح بها فى نطاق النطاق الخاص ،  
الذى يشترك فى التنمية فى إطار الحطة الشاملة من غير استغلال من  
أر تكون رذالة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة مسيطرة عليها كلها .  
« مادة ١٢ » .

وعلى هذا الأساس فإن الدستور حين يسمح بوجود رأسمال خاص  
فإنه يصر فى الوقت ذاته على أن يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد  
القومى ولا يجوز أن يمارس فى طرق استخدامه مع الخير النظم للشعب .  
« مادة ١٤ » .

وأن الملكية الخاصة مصنونة وبظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية  
ولا ننزع الملكية إلا للمصلحة العامة ، ومقابل تمويش عادل وفقاً للقانون  
« مادة ١٦ » .

أما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تفررت فى دستور ٢٥  
مارس سنة ١٩٦٤ فإنها تشمل الحقوق التى أرسى الميثاق أسسها ،  
وأعطاها حق العمل « مادة ٢١ » والمعونة فى حالات الشيخوخة والمرضى  
وانححر عن العمل أو البطالة « مادة ٢٠ » والتعلم بمختلف مراحله  
« المادة ٢٨ ، ٣٩ » والرعاية الصحية « مادة ٤٢ » والمعاملة العادلة من

حيث العمل ، وساعاته ، وتقدير الأجور والتأمين الاجتماعي ، والتأمين الصحي ، والتأمين ضد البطالة ، وتنظيم حق الراحة والأجازات مادة ٤٤ .

وعنى عن البيان أن المبادئ السابقة من شأنها أن تحدث تغييرا جليا في وظائف الدولة ، وفي أجهزها الإدارية .

والحقبة التي لاشك فيها ، أن فترات التغير في حياة الشعوب تكون مليئة بالاضطراب ، وكل ثورة مهددة دائما بالانكسار لما تنعرض له من تحديات . ولهذا فإنه لا يكفي لتجاح العمل الثوري مجرد وصوح الرؤيا - وهي في ذاته شرط جوهري للنجاح - ولكن يجب أن يصحبه وضوح النظرية ، تهيئة الظروف العملية للنجاح . ولهذا فإن ميشال العميل الوطني وتقريره - لم يكتفيا بإبراز أسس نظرية العمل الثوري العربية ، وإنما أوضحا في الوقت ذاته أسس النجاح ، وعصائمه عدم الانحراف .

وأنه لمن الأهمية بمكان أن يدرك كل مسئول عن العمل الوطني في مرحلة الانطلاق القادمة ما هي الأسس وأن يفي المقصود منها وأن يجعلها دستوره في العمل وهي مبادئه العامة والحاجات على السواء ونرى من المفيد في هذا التقديم أن نذكر أهم مبادئ الإدارة العامة التي أوردتها الميثاق وتقريره في هذا الخصوص . ذلك أن مجرد ذكر هذه المبادئ مما يصور أن أي مدى يهتم الميثاق - الذي هو أسس وثائقنا - بهذا الموضوع الحيوي .

### أهم المبادئ التي أوردتها الميثاق :

١ - تأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . \* أن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب . ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائدا العمل الوطني ، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتحطم في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف \* .

٢ - حماية القيادة : \* أن حماية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري . أن حماية القيادة ليست عاصما من جموع الفرد محسب . وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات ، كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد \* .

٣ - أن تحقيق الاشتراكية يقتضي " سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة " .

٤ - التخطيط العلمى : « ان هذا التنظيم لابد ان يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لامركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الحطة فى يد كل جوع الشعب والافراد » .

٥ - العمل على وصول الفريه الى المستوى الحضرى .

٦ - وضوح حطة العمل الوطنى امام اجهرة الدولة . « ان العمل الوطنى على اساس الخطه لابد ان يكون محدودا امام اجهرة الإنتاج على جميع مستوياتها ، بل ان مسؤولية كل فرد فى هذا العمل يجب ان تكون واضحة حتى يستطيع ان يعرف فى أى وقت من الأوقات مكانه فى العمل الوطنى . ان ذلك يقتضى ان تتحول الخطة الشاملة فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون فى متناول اجهرة الإنتاج » .

٧ - نظيم الإنتاج كما ونوعا : « - - - محدود زمنية تلزم بها القرى المتحدة على ان تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المحددة . ان الكم واسع لا يمكن فصلها عن حساب الزمن وحساب التكلفة والا قلت انتواى النحوى لعملية الإنتاج وتعرضت للاخطار » .

٨ - نمية الرمى لدى جميع المواطنين : « ان ول كل مواطن بمسئولياته المحددة فى الحطة الشاملة . . هو فضلا من كونه نوريا للمسؤولية على بطق الأمة كلها . . هو فى الوقت ذاته عملية انتقال لورية .

ان فلسفة العمل يجب ان تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة الحالات ، ان يجب ان تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملائمة بالنسبة الى كل منهم » .

٩ - بث روح الشجاعة الأدبية : « انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسؤولين من العمل الوطنى ان يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسؤولين من التنفيذ . كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتعبء أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسؤولين من التوجيه » .

١٠ - ديمقراطية الإدارة : « ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، وسيلة الديمقراطية ان تتواءم الحرية فى مراكز الإنتاج حبيما ، لكي يتمكن جميع العاملين من ان يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطوع تحت احتكام تكفل المسؤولية . كذلك فإن وسيلة الديمقراطية ان تحقق سلطة المحاسن النسبية على جميع مراكز الإنتاج وموقد اجهرة الإدارة الحطة » .

١١ - اعداد القيادات وحمايتها ضد الفتر وسد نفسها : « القيادات

الطبقة المنوية لتحريك التطوير الوطني قوة هائلة لابد من حمايتها لتزود وسائلها الوطنية مساجح وفي بعض الأحيان فإن هذه القيادات هي حامية إلى حمايتها من نفسها .

١٢ - الاحتياط ضد اختطاف البيروقراطية : « ان هذه القيادات قد تقع في حنلا توهم ان المشاكل الكبرى للتطوير الوطني تحل خلال التبعيدات المكتبية الادارية . ان هذه التعقيدات تضع اعباء جديدة على العمل الوطني دون ان تساعد . انها عذرة - لو تركت لسطا توجهها - او تصبح طبقة عترة تحول دون تدفق العمل الثوري ، وتحديد وصول نتائج من الجماهير التي تصاح اليه . ان اجهزة العمل الاداري ترتكب غلطة العصر اذا ما تصور ان اجهزتها الكبرى غاية في ذاتها . ان هذه الاجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير » .

١٣ - وضوح الاختصاصات وعدم تضاربها : « باد السلاخ على السلطة يؤدي الى شلل القيادات العاملة في التطوير الوطني ، اذ تصح كل منها حقبة تمام جهود الأخرى محمد عملها وطني اكبره » .

١٤ - منع تركيز السلطات : « ان تكديس سلطات كبيرة في ايد قليلة يؤدي دون حدال الى انتقال السلطة الضعيفة الى غير المسؤولين بالعمل امام الشعب . لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقي لثقاوت الثوري الذي صدر بان يكون هناك عمل واحد للرجل الواحد » .

١٥ - اعداد القادة ذهبيا وايدبولوجيا : « ان القيادات الجديدة لايد لها ان تمي دورها الاجتماعي وان اخطر ما يمكن ان تعرض له في هذه المرحلة هو ان تحرق متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها » .

١٦ - محاربة الاسراف : « ان الاسراف حتى ولو لم تنهه استعادة شخصية للقيادة هو نوع من الاعتراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التي هي وقود معركة التطوير . ان الاسراف يشمل النصح في مصاريف الإنتاج التي لابد بها ، كما انه يشمل في الوقت ذاته عدم تقدير المسؤولية ، في دراسة المشروعات الجديدة ، وتعيد الى الاعمال في التقيد بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل » .

١٧ - انواع الاساليب المعملية : « بان العمل الثوري لابد له ان يكون عملا علميا . بان العلم هو السلاح الحقيقي للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذي لابد للجاسات ولراكر العلم على مستوياتها المختلفة ان تقوم به » .



## أهم المبادئ التي أوردتها تقرير الليثاني :

١ - تعتبر أجهزة الدولة تعبيراً صادقاً عن أحاسيس الجماهير ، تأكيداً للديمقراطية ، كما منطقياً أن يستقر في مهمتها أن القيادة السليمة تقوم على الإحساس الكامل بمطالب جماهير الشعب ، والتعبير الصادق عنها ، والعمل من أجلها .

٢ - القدوة الاشتراكية : « أن القدوة الحسنة لها أكبر الأثر في تنمية الأسلوب الاشتراكي لدى أفراد الشعب . أن هذه الحقيقة البديهية تلقى على كل من يتصدى للقيادة على جميع مستوياتها مسؤولية ضخمة ، أن يكون اشتراكياً في تفكيره ، اشتراكياً في سلوكه . أن حرص القيادة على السلك الاشتراكي شرط أساسي لتثبيت أعمال الشعب الاشتراكية »

٣ - العمل فوراً على تطوير القطاع العام : وقد أورد التقرير أساساً معينة يجب التزامها عند إجراء هذا التطوير وأهمها :

( أ ) إزالة ما يكون قائماً من تناقص جهازى بين المؤسسات العامة ، واستبعاد التمتعيات المكتبية والإدارية ، بحيث لا يصبح الروتين الحكومي طبقة عازلة تحول دون العمل الثوري .

( ب ) العيولة دون قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستعطلها . أن أحظر ما يصيب القطاع الاشتراكي أن تقوم هذه العقلية وتعمل باسم الاشتراكية .

( ج ) وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع كفاءته واستعداده ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما ينسب له من خبرة لا أنسا في حاجة إلى كل عقل يفكر ، وإلى كل يد تعمل ، في حاجة أن يعبر كل عقل في مداته الطبعي ، وأن تعمل كل يد في حقلها الطبيعي .

( د ) تحديد الأجور والمرتبات وملحقاتها في الحكومة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أساس قواعد متسقة بحسب نوع العمل وأهليته .

( هـ ) القضاء على كل اسراف في القطاع العام ، وإعادة النظر في إحادة منتجات العام والخاص معاً ، بما ضمن ليس حصول الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأثمان معقولة ، من غير إحلال بحاجات التوسع الاستعماري .

٤ - مساعدة السلطات المحلية في عملية التخطيط : فالتخطيط على مستوى الجمهورية لا بد بطبيعته أن يكون مركزياً ، وأن كان من

الواجب أن يستهدى التخطيط المركزي بمراسات وخطط أولية تعوم بها السلطات المحلية . أن هذه السلطات اتقد على حصر مواردها ، ومعرفة إمكانياتها . وبقضى تحقق الكفاية من التبعذ أن يترك أمره للأجهزة الإدارية ، وخاصة الأجهزة المحلية - لأنها بحكم وجودها فى مناطق التبعذ - اتقد على سرعة العمل ومرونة الحركة » .

أن هذه المبادئ والأسس التى أوردها الميثاق وتقريره - وهى بعضى من كل - أصبحت ملزمة ، وواجبة التبعذ ، ولا يجذى فى تنفيذها الإصلاحات الحزبية ، بل لا يمكن أعمال ما قامت عليه من مبادئ إلا بهذا العهد الإدارى من حلوره - كما صرح السيد الرئيس مراداً - وهذا المبرر العلى لأم أن يكون شاملاً ، تناول الجهاز الإدارى من حيث تنظيمية ، ومن حيث عمله . الأمران متلازمان .

ومر أخطر المشاكل التى يصرص لها التطوير الثورى للجهاز الإدارى مشكلة البيروقراطية التى أثار إليها مراوحة أو ضمناً كل من الميثاق وتقريره .

والبيروقراطية تستعمل عادة بأحد معنيين :

معنى واسع : نكاد يكون مرادفاً للتكناتورية . ومعنى ضيق : هو التعقيدات الإدارية والمكتبية التى تعوق العمل الإدارى ، وتحصل من أجهزة الإدارة غاية فى ذاتها بدلاً من أن تكون أجهزة وأدوات لخدمة حماهير الشعب .

ولقد أخذ المؤلف البيروقراطية بمعناها الواسع : واضطره هذا المعنى لأن يطرح للبعث موضوعات سياسية ، وإدارية ، واقتصادية . وتاريخية . الخ . . . لكشف عن ممة اطلاق .

ولما كانت الموضوعات التى تناولها المؤلف من العمق والشمول بحيث تستند المطولات فاته لم يتبع فيها المنهج الأكاديمى ، وإنما سلك فيها سبل التبسيط الملى على العهد والاطلاع الشخصى ، مما اضطره إلى استعمال اصطلاحات غير متداولة . وإذا كل من سلك سبيل البحث الأكاديمى قد يختلف مع الباحث فى بعض التقاطع أو يختلف معه فى بعض ما انتهى إليه من مقترحات . وإذا كانت بعض المقترحات التى نادى بها قد تحققت فعلاً لاسيما فى مجال الوظائف أو عمال الإدارة بصدور قانون العاملين الجديد رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ فإن البحث فى مجموعته يكشف عن جهد طيب ، وعن استعداد للتنقيف الدائى . ولقد شجع

المشاغ على الكلمة المكتوبة ، وحسب كل صاحب رأى على ابتداء رايه ، ولم  
يتنصر ذلك على اساتذة الجامعات ، أو المتخصصين في مختلف المروع  
بل وجه بناءه ، الى المواطنين جميعا ، لأن العمل الثوري بطبيعته هو  
عمل جماهيري كمثل تقييمه الجماهير بمداتها ، وتحافظ عليه بأرواحها ،

ولهذا بعد سمعت بقراءة هذا المصحف التي تكشف عن روح  
شباب ثوري ، يعامل بمبادئ الثورة في المجال الإداري ، وانطلق يقدم  
للحرية الثورية بعض ذات نفسه ، وما أدركه من تحلوه الخاصة .

**دكتور سليمان الطماوي**

رئيس قسم القانون العام

بمقوق بين شمس



الفصل الأول  
المطلع العامة للبيروقرانية



## ما هي البيروقراطية

ما كان موضوع البيروقراطية يطرح للمناقشة ، أو يثار في الصحف - في مجتمعنا - أو لم يقبض الله لنا من أمراء ثورة تطيح بالاستعمار والرحمة والرأف عليه والانقطاع - ذلك الطغاة المستبدون كان يسخرون أجهزة الدولة جميعها لخدمة مصالحه الشخصية ومنعه اذنيه وأتباعه وأتباعه ، من امتحن لتفريع الحساب أو المكاسب ، من الدواجن والفواهي والقرارات والحلقات المتصلة ، المتركة بين رموف اللغات والأصابع ، سد دسب اقدام نابليون أرض الكتابة حتى وفنا هذا .

ولقد تركز اهتمام حكومة الثورة في شن الحملات على البيروقراطية وتمثلة الرأي العام العربي سدها بشكل أكثر جدية ، بعد صدور قوانين بولية عام ١٩٩١ الاشتراكية .

حقا ان الثورة بذلت عملية تطهير للأداة الحكومية ضد أشرق فجورها في يوليو عام ١٩٥٢ ، فأضمت آنذاك بعض عناصر البيروقراطيين من كراسي السلطة التنفيذية بالإقالة أو المل - وفدعت بعضهم إلى محكمة العذر . وأعلنت محاكماتهم للملاعبة لمن يعتبر . ولكن هذا لم يكن كافيا للقضاء على البيروقراطية ، لأن حمورها تمتد بين مستويات الهرم الإداري . وتنتشر في القاعدة ، تطيحها مؤثرات تاريخية وأخرى اجتماعية ، وتشتتها ظروف سياسية فاسدة كان لها أكبر الأثر في تدعيم وجودها .

ولهذا توالت الجهود للدولة لهر الجهاز الحكومي . وظلت محاولات التنظيم الإداري قائمة ، لكن بلا فاعلية ، بل ان أغلب هذه المحاولات نفسها أصبحت بالبيروقراطية . لم تهتم بالهر والتنظيم بقدر ما اهتمت بقهر تشكيل اللجان على أشخاص معينين من ذوي النفوذ الإداري . ليحصلوا على مرمقات ، بلل القحان ، وها هو السيد زكريا محيي الدين سدا أعمال ودارته بحملة مركزة ضد البيروقراطية ، تتحلل في مؤتمرات الإدارة والإنتاج والماليين .

وسر اهتمام الدولة هذه الأيام بتشديد النكير على البيروقراطية ، أنها الد أعداء الاشتراكية ، وأشر الجرائم فثقا بها ، وأشد المحاول تقويضاً لأركانها .

انها رغبة الحكم المستبد ، وسمة الرأسمالية ، وسدنة الإقطاع ، ومركبة الرحمة ، وسلاح الاستثمار ، وهي وسيلة هؤلاء جميعا لتفويت الفرص الطبيعية على من يشاءوا من شأوا الى ان يشاءوا - وهي أداة اغداق النعم على من يحسبون ممن لا يستحقون ، والقائد النقم على من يستحقون ممن يستحقون .

انها وسيلة سحره ذات وجهين ، تستطيع في وقت واحد . المنع ، المنح ، التحريم والتحليل ، القل والسط ، الور والقسط ، الأخذ والعطاء ، التعجيل والابطال ، القصر والعيبس ... حسما بحكم مع أهواء وزوات ومراج صاحب السلطة ، في أي مستوى من المستويات الإدارية ، كل سسة ما يتوفر له من امكانيات الوظيفة وحدود نفوذها .

وقالنا ما تكون الحواجز نعية او انتقامية ، لكن الأمر الذي لا حدال فيه ، هو أن البيروقراطية كالأرضة ساما . تنخر في جسم الدولة حمية ، وتسترف قواها المادية سرا . وتفقد حسانتها التخصية تدريجيا ، حتى تسلمها في النهاية الى التدهور والدمار . ولهذا نأمن ايمانا صيقا بان التريبة السياسية المقاندة القارئة هي أهم عناصر الرقابة من البيروقراطية ، وذلك ما يحفوي الى الإماضة فيها ضد الكلام عن عناصر نشاط الدولة من حيث التخطيط والتنظيم والعمل الوطني .

### تعريف البيروقراطية :

انها الآلة التي نصيبا الصل ، فتمتص منه رحيق المعالجة والوطنية وتجعله نملة جامعة لا حياة فيها ولا مع .

اصلها « بيرو - كرات » Bureau Cratos لعظ لاكني من مقطعين الأول يعني « مكتب » ، والثاني يعني « سلطة » . ومعناه على المحنة : سطة المكاتب ... السلطة الإدارية ... نفوذ الوظيفة ... التحكم الإداري ... سيطرة الأداة الإدارية . وهي في أشنع معانيها : الإقطاع الوظيفي .

وعلى العموم فهو لعظ يطلق على كل عمل إداري أو مكثي يتصف بالتمقيد ، أو الإبطاء ، أو الاستعلال ، أو الخروج عن القصد الأصلي من انشاء الوظيفة ، أو الاسراف في أي صورة من الصور .

البيروقراطية اش ظاهرة إدارية مرعية . أكثر ما تكون تفشيا في الأداة الحكومية . ومن حسا كانت ظروفها أشد حولا على مستعمل الدولة الاشتراكية . حيث تتولى الدولة من طريق الإجهزة الحكومية المتعددة المتخصصة - أدلة شتون الإنتاج الرئيسية ، ومختلف أنواع الخدمات بعد سنها الى القطاع العام .



## مظاهرها السياسية :

أد البيروقراطية مظاهر سطوية وإحدى إيجابيه ، ومن مظاهرها السلبية - جمود الأفراد ، وجمود اللوائح ، والاستملاء ، والبطء .

**جمود الأفراد :** هذا النوع من مظاهر البيروقراطية يبدو أحيانا على شكل جمود يصيب عقلية الموظف ، وتحجر ببلد سلوكه الوظيفي ، ويصعبه يصعبه آلية عمله تعيلة الخلل ضعيفه الاداء ، سلخائية الحركة عديمة القيمة ، وقالوا ما ترتبط هذه الحالة بانخفاض مستوى الموظف لقافيا واداريا من حيث التدريب ، أو ضعف مستواه الصحي سواء من ناحية البدنية أو النفسية . نتيجة لانخفاض مسواه الاقتصادي أو اعماره الى وسائل شغل أوقات فراغه بطرق بقاء ، مما يدفعه الى مواطن التلذذ . . . . . ولهذا كله أو يصعب يبدو على حالة من فقدان الرغبة في العمل ، وعلى صوره بأثة من التهاك والتراخي أو الهيرة .

**جمود اللوائح :** وقد تبدو البيروقراطية في هيئة تأجيل وتسويق ، ومماطلة ، وإشارة واحدة ، ثم تملأ ، وهرب ، وحطية ، ودشت أو حفظ أو الخلف ، وإعادة فحص وفقد لحال ، وتفصيل قواعد وموافقة قرارات . . . . . الى ان ينهي الأمر بصاحب المصلحة الى انشغور باليأس والإحباط ثم الانصراف عن حقه أو ان يحار بالشكوى الى مستويات أعلى امل ما تكون اطلاما على تفاصيل القضايا ، وأكثر انشغالا بأمر أكثر أهمية .

فإذا كان العنصر الشئ في هذه الحالة مراد ، فهو بيروقراطي رغم انه . بيروقراطي يحكم القار اللوائح المتضاربة ، وإحاطى القرارات المتناقضة التي لا يبدد ظلام عمومها الا فرار وداري أو جمودي ، أو استصدار قانون أو حكم محكمة . . . . . وهيئات .

**هوية السيطرة :** وقد تظهر البيروقراطية في حالة من السيطرة والزرع الى السيادة Herrschaft والتشبع بروح التحكم الإداري وطسك السلطة كل السلطة ، وانتلاخ كل مظاهر النفوذ . وقد يكون الدافع لذلك لا اراديا . وقد يكون هدف الموظف هو زيادة الاحتصاصات ليرداد سلطته ، ويستأنف بمزايا السلطة دون غيره . والزرع الى الاستئثار بسلطات واسعة يختلف احتلاما مسا من الميل الى تأدية تفاصيل عملية كثيرة . الحدنة الأولى تمكس طاقة تحكمه هي السيطرة . والحالة الثانية تمر من طاقة عملية نشطة . وكلاهما لا محال له في المجتمع الاشتراكي الذي يهي - فيما يقتض بالاولى - مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ . ويعتمد - فيما يقتض بالثانية - على مبدأ التخصص وتقسيم العمل . كما ان عامل السيطرة والاذلال يتم عن

استهتار بالقبح واقتفال المصاحبة الصحيحة والسيادة الحقيقية ، وكلاهما للشعب .

**الاستغلال :** واستغلال بعض المديرين على مرعوبهم من مصاد الله ، يقدمهم الى ادارة الاجهزة الادلوية على الورق لا على الطبيعة ، ومن حلف مكانهم المأجبة لا من واقع الحال ، ومن وحي التفكر التصفية او التحرير الى ترمع اليهم . وقد تكون نافذة او مغلقة ، لا تصحون على انطاعتهم العامة ، وملاحظاتهم وتجربهم الشخصية ، وهي لاشك اصلق واوفى وأوجب .

### المظاهر الإيجابية :

**صور الانحراف العامة :** وقد تنسم البيروقراطية بلقاء مشؤفة ، وخبرة ادارية مباحة ، وطاقة عالية من النشاط ، وحمة الحركة . ولكنها مع الأسف لا تغطي من التفكير والحبرة والنشاط الا مقدار ما تأخذ من المنفعة . وواضح ان الموظف في هذه الحالة اللااخلاقية يستغل معرفته بمحتل الشفريات بين كداس اللوائح والقرارات الادارية في سبيل الحصول على مصالح خاصة ، سواء كانت هذه المصالح رشوة مافرة على صورة نقد ام معنفة على هيئة هدايا او منافع متبادلة .

**بيروقراطية العلاقات :** ومن هذا النوع أيضا بيروقراطية العلاقات . واقصد بها علاقة « شيلى واشيلك » وقد تكون هذه العلاقة بين رئيس ومعهوسه في مستوى فوق المتوسط بالجهز الادارى . يؤخر الاول الثاني على غيره وعلى الصالح العام ، يضمه مرابا وظيعة ليست من حقه ، في مقابل ان يمنح الثاني في التحايل على لتقيق اللوائح ومط التقوانين لتحقيق مكاسب غير مشروعة للأول يتحمل مسئوليتها الثاني .

وقد تكون هذه العلاقة بين افراد يتساوى يعوذهم في جهز مختلف من أجهزة الاداة الحكومية . او في مروح مختلفة لجهز واحد يتبادلون المامع والخدمات في بورصة البيروقراطية على حساب القاعدة التنظيمية . وتتخذ سرفاتهم صورا كثيرة منها التمييز في الوظائف ، والصرف لغير المستحقين ، ومبول غير المستوفين للشروط ، والتساهل في الاعمال او التوسط او التكميل ، وارساء العطايات ، وغير ذلك من مظاهر السلوك من القاعدة الادارية الاخلاقية التي يترب عليها القبال كاهل الدولة بأعفاء مائة وشرة لا قبل لها بها ، او تعويت اكبر قسط من الربح على الدولة كما يحدث في تحصيل الضرائب ، أو أصانتها بمعطلة الأصرار كالتواطؤ مع الموردين والمقاولين في عمليات الفحص والتحرية والاستلام

المحتلعة . أو غير ذلك من تصييع حقوق الشعب في قروهم المتكاثرة من  
الجنحات والمعاملات العادلة .

الرشوة : وهي أسهل وأدنا مظاهر البيروقراطية بوصفها حرجا  
على كل القيم الاجتماعية والدينية والأخلاقية وهي في المجتمع  
الاقتصادي أميل إلى المعاملة بالمعيار المنفذ التسليم منها في المجتمع  
البراسمالي . ذلك لأن الاشتراكية تسمى ملكية الشعب كله لوارد الإنتاج  
كلها ، والرشوة في هذه الحالة جريمة موجهة إلى كل الشعب وهي  
جديرة بمضاعفة العقاب .

وبعد الظاهرة توجد في المجتمعات الاسامية حد العدم . نص عليها  
قانون حمورابي مثل أربعة آلاف عام . وأصدر بشأنها العرب «حارم»  
موسما يقضي بامداح كل موظف أو كاهن يقره أثناء تاذية وظيفته  
القضائية . ولجأ إليها « باتيل » ملك آشور لهزيمة أعدائه ، وقبيل  
الميلاد بقرن ونصف قضي « قانون كورنيليا » سفي من يرشو الحاكم . أما  
قانون « كالورنيا » فقد قدر لها عمومة الرأمة والحرمان من الوظائف  
العامة وعسوية البرلمان .

واللاحظ أن الرشوة في العرب تقدم من الحكام إلى الجماهير لشراء  
أصولهم في الأسعاعات ، وانتقل هذا التقليد إلينا مع الأسعاع في  
عهود العباد . أما في الشرق فإنها تقدم من الطبقات الأدنى إلى الأرقى  
ذات السلطة والعود بقصد تحيف حده النسل أو تيسر الحصول  
على الحقوق . .

وسود ظاهرة الرشوة حيث يحط المسوى الأخلاقي ، وتنشئ  
مظاهر التفكك الاجتماعي ، ويضعف الوازع الديني ، وتقوى النزعات  
المادية والشهوات البدنية .

فالموظف الخدين ، والمتزوج المحب لأسرته وأولاده ، والمتحيز  
بالأحلاق - الحميدة - أكثر حساسة ضد الرشوة من العريب - المستهتر ،  
أو العريب السكير القاصر كما أن الموظف المنحلف اقتصاديا أكثر تعرضا  
لتمهيات الرشوة من زميله الذي يعيش في بحبوحة من مرتب مناسب  
خصوصا إذا كان الأول شعر نظم أو من يبيع في صفه متعاملا مع  
الاحتماي والرشوة في الانتقام من الخلف .

والرقيقون أكثر حسما لداء الرشوة من الحضريين بحكم قناعتهم  
ونظامهم المحدودة وسيطرة نماليم الدين عليهم . والأهم من ذلك أن  
الرشوة من قسلة الحقائق تهرب من النور ولا تمس فيه . وهي  
لعمري حيث الاكتورية العردية أو الاستقرائية الطقية بظلامها وظلمها .

ولكنها تحمي وتنتهي لما سمع صحو العلماء بسرايا الديمقراطية .  
ذلك أن الديمقراطية تسمح بالنقد ، والنقد يكشف بأنواره حقائق  
الرشوة فهلك أو لم .

**القطاع الإداري :** هذا النوع من السروقراطية قوامه طبقه من هواد  
السيطرة والتعالي تعسف ، وحسوف ، وسرف في الاستثناء  
والامتيازات المادية والأدبية . وتكون بالفعل طبقه استقراطية انحرافية  
مسيمة مفروزة . يعني في المجتمع الإداري في نفس المستوى الذي  
كان القطاع الاقتصادي يستعمله وينشط في الرف وفي عالم السمكوت .  
فيصبح الشعب كس سهف وقد أفقدته الثورة من برائى القطاع التقيدى  
وكلايه المسورة ، ليحتو طاقما تحت مكاتب القطاع الإداري يسعا هي في  
الواقع أدائه التنفيذية الأخيرة .

إذا بلغ القطاع الإداري حد الاجترار على القيم المحددة وأعمالها  
على التقدم السلام .

إذا بلغ حد الاستثناء بالتميز ، ومعاربة المنادين بالإصلاح والتطور  
والتحامل على القوانين ، وفقر الطلب المكافآت التشجيعية وساعات  
العمل الإضافية وامتيازات الواصلات وغيرها على العتات المهمة السائدة  
ومن لم لفهم من الأنواع والأشباع فلا يبقى لصاد الله الا عتات الموالد...  
فلا تكافؤ لفرص . ولا عدالة توزيع . ولا مساواة .

والأدهى والأمر إذا وصلت الى حد تعطيل عمليات التنمية من  
طريق غير المراهب ومعاربة الاسكرات ، ودشت الأبحاث والمشروعات  
التقدمية أو التحال شرف تصميمها .

ومشكلة السيارات الحكومية التي استعصى حلها ... انها تمثل  
مواحي عدة من السروقراطية المركبة . انها تمثل تحديا لمبادئ الخشاق  
عامة ، فضلا من انها تمثل الاملا لال الدولة واستغلالا ميثا لسلطة  
الوظيفة ، وانحرالا من الشعب احسانا وقاية .

**طبقة الحريات :** وهي طبقة من المثولين المواقين الذين سحلمهم  
الرئيس جمال طبقة الحريات . تلك الطبقة التسلفية التي وصل  
أطهم الى الوظيفة من طريق المحسومة او بوسلة التهرج السياسي في  
عهود الفساد .

وقد اتخذت هذه الطائفة من الرند والملق والمداخنة والتلون  
والترلف والتمسح والنم والرشاية - أسلوبا دفاعيا يحميها - أما من  
اكتشاف جهلها ثم اقصائها من - مراكزها وأما للاحماء من التمسك  
الأحزاب المتعاقبة على الحكم وعلى بولى الأداة الحكومية .

وتعشت عدواها الخليفة بنى غيرهم . ولما عمل الحكومى - الخلق  
الادنى - بهم احكاما ايما ناس . وهى طبقه نصية شكلت عصرا حاما من  
عاصر السلام . عرف بانها اقل من يعرف من اين تؤكل الكتف . طبعة  
رودها ظروف تنشئها فى حجر الحرية والافطاع والبيعة . ونصت  
اقدام الرجعية والراسمالية المحكرة . . . رودها هذه الظروف نصا  
يجوز مسيحتها بلاستيديات لا احلاقه من كل الزمان التعامل . ونهادا وهى  
تمت الى الامة شكلا والى الحرية موحسوما . تعيش فى كل حو .  
ولديها فترة عجيبة على الاظم مع كل اتجاهات المراكز والسلطات  
الادارية المتعاقبة على اعلى كراسى الادارة . كل ذلك من اجل المنفعة  
هذه اشبه ما تكون بمعلمى القاهى الذين عاصروا عهد الفتوة . وكانوا  
محتفظون لكل فتوة بصورة ، برصوبها اذا انتصر ، وكسوبيها متى انهزم .

وكما أن المصدر الحقيقى للسلطة فى دولة الاقطمىع ورأس المال  
المستغل التى زالت - كان خزانة الأفراد المسيطر من الطائفة  
الاقتصادية - كذلك فان المصدر الحقيقى للسلطة الادارية من نص  
الاجهزة العنكبوتية ، لا يزال مركوزا فى يد هذه الصفة التى تستطيع  
الحصول على تاشيرات الفصل والنقل والحزاء والترقية والملاوة ، انها  
بغاية فعمية تحيد الاعضاء ، ولهاقة الزيلة ، وولاء الحدا .

انها مئة لمرست على اساليب الافطاع والرجعية ، وخدمتهم خالة  
مراكزهم حينما قامت الثورة . كما امدانهم قدرتهم المحبة على التلون  
مستروا ونحووا . وهم بهذه القدرة ، وبطول دورهم فى الترقى ،  
وصروا الى مراكز حياة فى الادارة الحكومية . يتحكمون فى بفساننا  
بحيث تنصر دائما ارادتهم على اى ارادة ونحيث يستطيعون طمس  
الحام وقلب الحقائق ، ولا يصفون وسيلة لكى تأيد كبار المسئولين .

### الطبقات التكنوقراطية :

تعريفها : لعلم التكنوقراطية مشتق أصلا من اللفظ  
اللاتينى Techno-crat بمعنى سلطة العلم او المهنة ، او سيادة  
الحره المهية فى الدولة Government by technical experts ونحو  
سنحدث هذا القفح سحارا للنصير عن ظاهرة خطيرة سود مختلف  
قطاعات الأجهزة الحكومه الكبرى ، ذات اثر مالم انفسر على التطبيقين  
الديمقراطى والاشراكى فى مجتمعا . كما تتمر اساليب حواجز تنفيذ  
المادى المناقشة واكثرها ارتعاما مشكل يصعب تخفيه .

نبذة تاريخية : والتكنوقراطية فى اوضح صورها تتضح فى مدينة  
اللاطون الغامضة حيث لرى أن بعض الحكماء والفلاسفة دون غيرهم

باسمى المراكز السياسية في الدولة . وفي عالم الواقع نهجت المانيا  
 اباريه بهج الحكم التكنوقراطى . ويوصف دونه ذات اهداف عسكرية  
 بدلت عناية فائقة للمسكرين ورجال الجستابو . فكانت تكنوقراطية  
 عسكرية . ومن الطبع ان تحدث تكنوقراطية عسكرية مؤفة - تطول  
 مدتها او تقصر - في الدول جميعا حيدا تعرض للعدوان او تتوقمه ،  
 وحيدا تنتهج سياسة الحرب ، فيتحتم عليها ان تولى المسكرين  
 والشئون العسكرية او فرسط من العناية في مسيل امن الدولة  
 الخارجى وحماية الأرواح والأموال من أهوال الغزو وطمش الأعداء .  
 غير ان الامر يختلف عن ذلك في مصر - تحلست مصر من قصة  
 تكنوقراطية المائيك لتنع في شرك تكنوقراطيه الانان والترك . وكلا  
 الطائفتين من محترفى القتال الذين كثروا بسائرون مالباده وبالأموال  
 والأفوات .

وبذات تكنوقراطيه تشريعية جديدة بعد عام ١٩٢٢ فرعها حرجي  
 الحقوق من المعامين . ذلك ان طروب تشكيل اللجة النائية لحزب  
 الوفد من « سعد وغلول واعلية من الاعضاء المعامين » كان عاملا هاما  
 في جعل اغلب المراكز الوزارية وما يليها من وظائف كبرى حيرانا لطيفة  
 المحقوقين . ولقد ساعد على سيادة هذه الطبقة الهمة حدة عوامل منها  
 ان حاجة البلاد الى دستور وقوانين كانت مستلزم - التوسع في  
 استخدام هذه الطائفة ، كما ان اسجر على التعليم الناموس لم يكن نفس  
 النسبة التي يشهد بها الاستعمار على فروع التعليم الأخرى خصوصا  
 التعليم العسكري ، حنية ان يشهد عود الأمة ببعض منها اعداؤها .  
 وكان لعدة المعامين الحطية كذلك دخل كبير في تشكيلهم سنة برلمانية  
 مامية اذا ضوحت بعمرهم من الطوائف - بعض النظر عن النخبة او  
 الإحزاب السياسية الذين كانا الصفة المائدة للبولدات خصوصا . ويضاف  
 الى هذه العوامل ان الاعتبارات الحزبية والسياسية اصفت من الوظيفة  
 الحكومية مائة لحشد الأنصار وتكوين الطائفات او اقصاد المعارضين وعزل  
 اصحوص ، خصوصا وان مجلس الوزراء كان يملك من السلطات  
 لاسثنائية في شئون الموظفين ، ما مكن الوزارات المتعاقبة - من اساءة  
 اسميل هذه السلطة - واستخدام هذا السلاح في تحقيق لغراض  
 حزبية مصلعة لا تراهي فيها سلامة الشئ الحكومى مطلقا - وانعرب  
 ان هذا الاستثناء قد درره اصلا لائحة الموظفين في دكرنو يونية ١٩٠١  
 ليحكم به المستشون الانطيز في تسير دعة الحكم والإدارة وفقا للأهداف  
 الاستعمارية . واستتته الوزراء للأهداف الحزبية . ومن ثم أسجر عن  
 تكنوقراطية طائفة العامين . وكانت العترة ما بين عام ١٩٢٣ حتى شوب  
 الحرب اصالية الأخرى تعتبر العصر الذهبي لهم نظرا لما كانوا تحتصونه  
 من امتيازات لا تتوفر لغيرهم من الطوائف المهنية .

**عوامل انتشارها :** فلما اقتلت الحرب العالمية الثانية مملاتها ، أخذت الطوائف الأخرى تهز عرسي الانتخابات والهرات السياسية متحار بالتيكوى طالة الإنصاف والمساواة ، ولم تخدم كل طائفة مررباها المعقولة فى عدالة مطالبها . فكما أن لقصاء قديمه ، فإن للهدسه أهميتها ، ولطلب مفعلا عن ذلك طول مدة دوامته ، واعتبر الملمون أنفسهم مناة الحقول . . . . . وهكذا ، وكانت اثبتحه أن ميرت الحكومة هذه الطوائف الفنية العالية فى الكادر العام الموحد الملحق بالقانون الخاص بنظام موظفى الدولة الصادر فى أكتوبر عام ١٩٥١ ، وأجلت بمسما قضيه التسهيلات وتسميها دور تقييم الخدمات والوظائف . وصار لكل فئة مرتبات السلات وعرضا من العوارق التى تمت قبها روح التعالى . ولا غرو فقد كانت حدة العوارق هى طابع المجمع فى ذلك الص .

وبدأ التفكيرراطية تنوزع على القطاعات الحكومية الكبرى قسمة بين مختلف الطوائف المهية المقامه اعليا . واستاثرت كل مهية بوزارة تركزت فيها بحكم طبيعة العمل ، وتقلدت سلطاتها جمعا ، وهيمت على المراكز الادارية العليا الى حاسب الفنية . وحصلت أفرادها ربة الميريات والتسهيلات والخدمات والاستثناءات . التى لا تتمتع بثقلها ميرهم من المصادر الأخرى فى نفس القطاع ، معها تصادلت الفروقات العظمية أو العملية . والصحيح أن نفس الفرد من نفس الفئة المهية لا يحصل على نفس القدر من المانع أو التقدير الأدبى والموى لو نقل الى قطاع حكومى آخر تبعين طائفة تكنولوجية أخرى .

**آثارها :** ونتيجة لذلك تركزت السيادة العملية فى أمرار الطوائف المهية كل فى قطاعها الخاص ، كالإطباء فى وزارة الصحة ، والقابوبين فى وزارة العدل والمهندسين فى وزارة الري ، والمعلمين فى وزارة التربية والتعليم . . . الخ . واحتجت بالتالى الإرادة الشعبية العالیه فى الأسية الادارية . كما انفرست فكرة المساواة والمفالة الاحتجامة بين حقوق الموظفين والمصالح . وصارت الأداة الحكومية عسرا للمساوأل الكس ومآسى انظلمات . وصار ما يبلل من أجراءات للطفالة بمفعلة ، التماس الإنصاف ورد الحقوق المهضومة - أكثر مما يبلل فى صحيح العمل بعه . ومآست الحالة الاقتصادية والعبة فى محيط الموظفين من غير التكنولوجيا مما ساهم فى حبود خلوة نشاطهم بوجه عام .

« من هؤلاء هؤلاء ضاعت سيادة الشعب مصدر كل سيادة . لأن التفكيرراطية الادارية ركزت السلطة عند أطراف أقدام عتتين من الموظفين اصداها بسلطنت ومآلت فى وهما الى ضائق لم تعد ترى منه المصالح العامة الا بقعا نافهة غير مميزة التفاسيل ، والثابتة مقبورة

تحت الأرض معصورة بالرباب ، نضلها متابعها وآلامها عن واجب الوظيفة ، وتطلى صرخاتها دائها على ساحل الجماهير .

وهكذا تمثرت الأفلام وثقافت ، قامت مصالح الشعب وأهداف الأمة على سيمعوية كسئل المواطنين وحولهم . وما أكثر ما تتعالى وتتعسف الأفلام تصاعديا حسب ذوجات الكادر ، واحصرار الأبواب ، وسبعة الحجرات ، وكثر حجم المساهمة والمكاتب والمكيمات ، وترايد الملاوات والبلدلات وفخلة السربان وصحامة الامتيازات .

إن التكنوقراطية تمثل متضامد مؤسفة للآثرة والتعصب المهي ، وسيطره الوظيفة ، وتجاهل القيم الاشتراكية . كما أنها تعزل سحرها تحدر العمل الوطني وتشر العربة . وتوجد تصيرا مهيأه ما يكون بالتعجير المصري من حيث المعادلة والأثر ، في بعض الفطانت . أنها تعصب ، استحقاقا مبادي، العمل والمساواة والتعصب والشورى بين العاملين لكل بقدر عمله وتخصصه .

إن أبناء الطائفة المية السائدة في جهاز تعبدى ما ، أو هي أجهزة مختلفة لا يقتصر نشاطهم على الاستئثار بمزايا ذاتية أو فرص شخصية ، يحرم غيرهم منها وتلدوب حيلها مصالح الآخرين - بل لقد طلع المردود ببعض أفرادهم أن يحاور بأن الفرد منهم « هو القساو » وأن يصرح آخرون : أن الوزارة قد وجدت لخدمتنا « وفي هذا الفرد يقول « برتراند راسل : لن تكون الديمقراطية حقيقة نفسية طالما كانت الاداة معتبرة كهيئة يشار إليها بقولهم « هؤلاء السادة » - هيئة - تعفى قديما في أروستقراطية وجبروتها ... هيئة من الطبيعي أن تشير في النفس الضميمة والعماء - ولكنه العناء المتخلل العاجز . (١)

وهذه الحالة من بين الحالات التي تدفع البعض إلى قصر الاهتمام بالديموقراطية على المستويات الإدارية والمية العليا وحدها ، وأنى حصر شيمها في القيادات التي تتولاها الفئات المية المية الرئيسية سالمة الذكر .

اتك لا تجد لجنة مشكلة لأي غرض إلا وللتكنوقراطيين فيها أنظمة ، ههنا كانت، مهمة اللجنة خالصة عن اختصاصاتهم وبعيدة كل المد عن خيراتهم ودرايتهم المية . لا شيء إلا للاستلاء على مراتب اللجان وضمان صدور قراراتها ما ينسجم مع المصالح التكنوقراطية . ولهذا كانت أغلب قرارات اللجان غير المية اللجنة بمرحلة ، لم تؤثر ثمارها

(١) برتراند راسل - تعصب السلطة والفرد



المرحومة . مثل فعلى التنظيم الإدارى فى الوزارات ولجان توزيع المكافآت التشجيعية التى لا تراعى المبادئ الاشتراكية . وأخشى ما يحتملنا أن تاتى عليه تعيين الوظائف طبقا لهذه الظاهرة ، وكذا عملية تقييم الموظفين وتسكينهم ، فهذه عاصمة جديدة من الشكاوى .

لقد نسى الفرد التكنوقراطى أنه إذا حار للأستقرطيين التعامل بأنهم من عالم تعلموا ، فإن العلم قد أضى بالثورة الاشتراكية مجانا . الدولة صرفت عنه من مال الشعب ، ليخدم الشعب ، لا لتعالى عليه وستأثر بالعرس وتشكل منه ومن أحواله فئة ذات مصالح ومصانع خاصة . إن أحسان الشعب بالمصرف عليه وعلى أحواله لا يمكن أن يعاين بالامانة والكرام .

وفى رحمة الشعب التكنوقراطى تخدم أبقاس دعاة الإصلاح إذ تقابل الشرايع بالإصلاح ، وابل لا ينقطع من فئات الاضطهاد والسنكل . ولديهم من النعوذ ما يحلهم العالوين لو ارتفع الداعية يحوته الى مستويات أعلى . ذلك أن أبناء المستوى للمنى الواحد يتحالفون عند التفتتات حتى يصروا قضية حزبية حزبية . وفى أحوال أخرى يتحسروا لهم أنه يضحووا بل جانهم دم من فى ركايتهم من الآخرين .

هم يتحالفون ضد الاتهامات أو القيد الذى يوجه اليهم أو الى أحدهم واعتباره موجها الى طائفتهم عامة . فالتحيز المسمى أمر واقعى ، ناتج عن ظاهرة نفسية ، هى تقمص روح الجماعة ، نأجى عن غبة الشعور بالانتماء لفئة خاصة - على الشعور بالانتماء الى المصمغ الكبير ، الذى هو الدولة ويرجع هذه الظاهرة التمسبة الى كوامن بدائية تآخرية فى بعض النفوس البشرية التى ترفد الى القلبية .

وهذا ما يافى اتجاه الاشتراكية الى تبييد لى مظهر من مظاهر الشعور الطائفى الحزبى ، لأنه يصف من وحدة الشعور بالمواطنة العامة ويفتت وحدة الدولة بقدر ما تفتشى هذه الظاهرة الانفسية الصدايقية .

وعليه يجب القضاء على هذا الشعب بمختلف الوسائل . والا فأننا مستعد المواطن الفعالتى الصبرى - الذى يمارس اسفل التقدمى - مستهيا بالاضطهاد معروضا مصالحه للصباغ ، مفعما مستغله قريباتا على مدبح التضحية من أجل النعد البناء . فلا نجد له إلا بنى ظهر أيتنا . كذلك يعنى أن تشبع التفاعلات المهنية بالوعى السياسى الذى يقضى على الشعب بر يحصل ولاهة للشعب ممثلا فى الشطرنج السياسى أكثر من ولائها للجماعة الصغيرة .

## أثر التكنولوجيا على النقد :

حدا من أفرار الشاق لحرية الكلمة والنقد الذاتي ، ودمانة المجالس التسمية على الأجهرة التنفيذية ، مختبر صدامات الأمان من شطط مد يتردى فيه مصر من بعلوه عبء المسؤولية - فضلا عن أنها تعطى الشعب القدرة على ممارسة السيادة والسلطة والديمقراطية السليمة ، كسل في محالة ، لغاومة أي اسراف ، أو انحراف أو جور ، يقع من ارادة ذاتية أو طبقية في أي مستوى ، كما أن هذه الصمامات ، صمامات ، تحقق التعاون والمساواة والاستحسان بين الإدارات المختلفة ، مما يحفظ التوازن الديمقراطي ثم هي أيضا تسد الطريق أمام التنافر الاحتشائي الذي تولده احتشاد مصورها : أن ارادة نامة قوية ذات سلطة عملية ، تومرت لها بحكم مركزها امكانيات وفرض اسملتها في الحصول على منافع شخصية - هذه الارادة لاند وإن تنقلب مامكانياتها وجامها وسلطتها ، على اداة صامرة صميمة ذات سلطة اسمية أو لا سلطة اطلاقا ، لأنها لا تتكافأ مع الأولى في الامكانيات ولا الفرص ولا الشخصية .

وبسي على مطالعة الثانية الأولى بالتنازل من بعض مآلديها - تطبيقا للاشتراكية الحقبة - أن تسوء العلاقات ، وتولد التفرص ، وتندو المعوجة الاقتصادية بينها أكثر وضوحا ، تتحول إلى محوة اجتماعية ، ثم يقسم المجتمع إلى قسمين لكل منهما تفسيره السياسي ولعكزه الاجتماعي . . فيصاح هذا الوضع طبقتي ، يتفاعل بينهما صراع حديد ، يستعمل فيه وسائلها ما هو غير اخلاقي . ويتخذ هذه الحالات تتفكك لركان العمل الوطني ، وتصور الدولة مجتمعا تسوده المصاه ، ويعتبر إلى التحاشي . لذلك فإن تحقيق رقابة الحاشي التسمية على الاحجرة التنفيذية وتدعيم سلطتها قانونيا - هو اهم اسلحة القضاء على البيروقراطية الواجب توليها .

## التكنولوجيا عند التحاشي

والتحاشي من اهم ضروريات المجمع الاشتراكي الديمقراطي - فعن البداي أن تكون السيادة المتحاسمة ، والارادات المنسجمة هي مادة الدولة حكومة وشعبا .

والعناصر التكنولوجية وغيرها من العناصر البيروقراطية الأخرى ٢ حين تعمل لذاتها ، وتحمل على مستعمل الدولة ومجدها ورخاؤها بحرم مما حصلت عليه في الماضي بفر وجه حق - وما تمود عليه في اساليب التسمية . . فانها في هذه الحالة تفوق تيار التعاون والتعاطف والتأخر ،

عن الانتشار في كل جزئيات الأمة لشحنها بطاقة روحية لأحد لها . من  
المعمل الثوري الإيجابي المتج .

وهي في هذه الحالة مادة غازلة تضعف مقومات التماسك أمام ما يواجهه  
الدولة من مشاكل عمرانية انشائية واجتماعية في الداخل ، وأهداف  
سياسية وعسكرية في الخارج .

إن تماسك لبيات الدولة يستند تقدر ما يشعر كل فرد بأنه الدولة وأنه  
الثورة . وهذا الشعور نجم أصلاً عن تمتعه الكامل بالمساواة والمساهمة  
الفعالة في حكم بلده بقدر ما أوتي من علم أو حبرة تتناسب ما يؤديه من  
تقدم وما يقدمه من رأي . إن الفرد حينئذ إذا انتفض للدفاع عن حدوده  
ونظامه السياسي والاقتصادي ، إنما يدافع عن نفسه وسلطانه وخبراته  
ويومه وغده . وإذا بعض ليروح قائماً من يقين بأنه سيحصل به أن يردب  
الشعب قلع عادل . وإذا هب ليعمل ويتم قائماً عن إيمان بأن له في  
روح المصنع مكسباً .

وتعبر ذلك من وجهة نظر علم النفس الحديث أن درجة تقوى  
الكوادر الشخصية للدولة ، وتحمسه لها ، لتضاعف عند ملامسته الحكومة  
له من إمكانيات الإشباع البيولوجي من غذاء وكساء ورواء ودواء ، وتقدر  
ما يورث له من وسائل اقترار الذات ، وتكامل الشخصية بعيداً عن عوامل  
الضغط والكبت والاحتياط .

وهي ذلك فالشعور بالمساواة والتجانس يعطي الفرد قوة ودأباً على  
المعمل والانتاج كيما وكما ، ويروده بالحد ، وتدل التضحيات المادية  
والعينية والعصية في سبيل تحقيق مشروعات الإنعاش والتنمية . ومن  
فاحية أخرى فإن التحاسن والانحسام بظهران المجتمع من آفة السلبية  
واللامسالة ، وكل ما تحمله عبارات « ما نيتي فائدة » و « يا شيخ سيبيك »  
و « الحية ما كجريت في العالي » - من معان وأكاد هدامة .

والتحاسن في مجال الجماعة العامة ، يؤدي إلى الإيمان بوحدة الغرض  
- والتفكير والجهود ، ووحدة الحاضر والمستقبل ولذلك فإن المجالات  
الإدارية ذات الانتاج غير المتطور ، والأجهزة التي تملك التأثير الأكبر في  
توجيه اقتصاديات البلاد بشكل - مباشر أو غير مباشر كالوزارات  
ومصالحها ... أحوج ما تكون إلى تمديد طرقها وتطهيرها من عراقيل  
التكويرراطية ، لحمل التحاسن والتوافق والانسجام ، محل التماسك  
والتمازج والتمايز .

وإننا لا نعتقد أن أحسن السبل إلى تحقيق العضائل الإدارية هو أن  
تطلق هذه الأخيرة لحان الانسجام الاشتراكي من كل قبل خاصة فيسود

الخوف . وان تتيح للأفراد الإيجابيين المترنين ان يعارضوا من فوق منبر الاتحاد الاشتراكي في المؤسسات الجماهيرية بالنظمة المكتوبة والمسموعة . فنحن نقدر الحر البريه ليطهر المجمع الجديد من رواسب الفساد ويتخصص من عودة الحكم المطلق فرديا كان أو طبقيا .

وكلما اتيممت لتطبيقات الاتحاد الاشتراكي سلطات جديدة فعالة ، يعد لأزود - اعضائها بدوايات منهجية منظمة - كلما وادت احتمالات تجريد قلاة التكنوقراطيين والبيروقراطيين من اسلحتهم المطلقة على رقاب العباد وأيديهم الملمعة على خزانة الدولة .

وكلما زاد عدد المواطنين الصالحين الذين لا يخشون ان يقولوا كلمة الحق ، كلما احتفت صورا الحماية ، وتفويت الفرص ، وتعميق الترقى والأملاوات على البعض ، وتعميد إجراءات الخدمات على البعض الآخر وغيرها من المصليات التي تخدم الطاقة الانجابية .

وكلما روت العثران الوامية شحنت من الحرية واشتجعة لوضع الاحراس في رقاب الفلظ المحررة ، دون اذى لأمر أو همس ، ولا خوف على غدها - كلما أصبحت سحب الرشوة ، واستغلال النفوذ ، والاسراف وسبب مال الدولة ، ولحقت حيثما مظاهر تصخم الانفاق الإداري والانتاجي وأسفل التكلفة .

لن التكنوقراطية ملاوة على تعظيمها للعناصر النسبية ، واضعافها للعلاقات الاجتماعية السائدة الواجب توافرها بين المجموعة البشرية - محيط درجة التساوي - اللزامة لجودة الإنتاج وسرعته . ومن هنا كانت بيروقراطيتها . انها تثير الخلافات والاتحاد الصوريه التعصية والمهنية . ولكن الإنتاج والمصلحة العامة يصبح في كل حالة هو المحبة ، فضلا عن ان المطلوب على أمره يتخذ موقفا سلبيا لاشعوريا من الفصل ، اذا ما اصاب الاحباط كل مساعيه للحصول على حقه . أما اذا لم يتمكن منه اليأس ماته لا يثبت ان يعمل موقعه ، ويحل محاولاته الى اتحاد موقفه توافقي يتسجم مع لا أخلاقية الصو الإداري المصيط له . فبناتم ، وبقتدي بالغالب المنحرف وفي كلتا العائتين يضاف واحد الى رصيد البيروقراطية السلبية أو الإيجابية .

وهكذا يتصخم عدد البيروقراطيين ، كل نسبة السلطة الإدارية المسندة اليه . وتتحول الأجراء الأساسية المكتوبة للمياه الإداري عن تحقيق الصالح العام الى تحقيق المصالح الذاتية . فتفقد الإدارة التجميعية مصالحتها وتصبح الديمقراطية والاشتراكية بما يتضمنانه من مساواة وعدالة اجتماعية ورخاء شعبي - مجرد شعارات .

## بيروقراطية التكايت

حتى الآن ، ومنذ صقعت الثورة طاعة البيروقراطيين في محكمة العدل - لا توجد طمعة بيروقراطية متميزة متعاضدة تربطها علاقة « خذ وهات » أو علاقة « يا تخت عن بيع واستنفع » فيما عدا الطوائف التكنوقراطية -  
سائلة الذكر .

اقول هذا ، رغم ان بعض قادة الرأي ، يتجهون الى اعتبار كبار الموظفين طمعة بيروقراطية (١) استنادا الى ما سبق ابضاحه ، واستغلالا منهم يستحوذون على قيادات وسلطات ادارية واسعة هيا ، وانهم يشغلون مراكز اجتماعية متطدلة ، ويحصلون على دخول متقاربة .

وحجج هذه العناصر اذا التقت في مجموعة من الأفراد كوت منهم من وجهة نظر علم الاجتماع ما يسمى طمعة اجتماعية . فهذه الخصائص تؤدي بمرور الزمن الى تحقيق التوافق والانسجام بين أفرادها ، وتوطد علاقات الصداقة والتعاون بينهم على مر الأيام . ولكن الهدف الأساسي من هذه العلاقات هو تبادل المصالح وتداول المنافع . والاحتفاظ بأولويات الخدمات لحصص البعض كل في دائرته . وتكون النتيجة ان تنشب « الحواطر » « المحسوبة » Favouratism على القيم الاجتماعية . وتصبح التفضيحات والترقيات ، وصعقات المشتريات والمقاولات وغيرها سلفة متبادلة فيما بينهم بالقبايضة أو بالصلة السائلة ، أو عداها في التنازعات السعيدة . وتصبح هذه المحالوفات التي تحركها المنافع الذاتية بعض الوقت - طبقة متكفلة معفاة - لها من لئال والإتياع الفهمين ، ما يحصل لأفرادهم قيمة ما ذات أثر في تنعيب سياسة الدولة ، يوسلهم القابضين على لئام - القيادات الادارية ، والذين يعتمد عليهم صانع السياسة .

وهناك من يدعي الى ان طمعة بيروقراطية جديدة قد وللت فعلا . وتربط أفرادها نشاطهم الملحوظ على مستويات مختلفة (٢) حسبها سمحين في المانة من مؤسسات القطاع العام ، حتى بدأ الأمر طموسا ، علم حد قول الراوى الذى قرر ان هذه الطمعة تتكون من بعض كبار الموظفين وبعض قيادات في مجال الإنتاج ووزراء المؤسسات والشركات ، الذين تحولوا الى البحث عن مصالحهم الشخصية بالاستغلال المسافر لنفوذهم ، بعد وصولهم الى مستوى السلطة ،

(١) الدكتور عبد الله مصرية - نقرة دود اليوسف

(٢) محمد هسي - نقرة دود اليوسف

إذا صح هذا ، فإن هذه الطبقة البروقراطية تكون أحقر على مكاسب الثورة وآمال الشعب ، من أمثالها التقليديين .

إن هذه « الكتاكيت » تنمو لها تدريجيا من عوامل المناسك ، والكنك والحرار ، والانتشار ، وغير ذلك من مقومات الطبقة - مالم تنمو للطبقات الاقتصادية الإقطاعية والراسمالية ، ولا للطبقات الاجتماعية الرجعية والاستقرابية ، ولا للطبقات السياسية الانهزارية والتلقية .

لقد تنمو لهذه الطبقة من عوامل التجمع الحفى ما يجعل نعمهم وأنايتهم مصدر قلق ، حصوعا وأنهم يسرون فى أخطاء مفاد للقيادة الاشتراكية .

### الكتاكيت والتكنوقراطيون أعداء الاشتراكية :

إذا صدقت نظرية الديالكتيكية القذلة بأن كل نظام يحمل بذور لثائه فى طياته (١) فإن الكتاكيت والتكنوقراطيين هم بذرة البلاء التى تحملها الاشتراكية فى طياتها ، مثلهم فى محتبنا الإسرائكى كمثل البرجوازية التى تحزوها الاشتراكيات المتطرفة .

ونفسر ذلك أن التطبيق الإسرائكى يمر بمدة تحركات ومعطيات إدارية ومهنية تلخصى فيها إلى :-

١ - لم يكن من المنطق أن تسأل القلة - أكلو لحوم العمال والمنحورون بأقوات الشعب - طوامية - عن ملكيتهم لمرآكز الإنتاج . فكان من الطبيعي أن تضطر الدولة لإصدار تشريعات يوليو عام ١٩٦١ الاشتراكية التى تقضى بضم ٨٪ من المراسلات الخاصة إلى القطاع العام ، لرفع كابوس - الراسمالية المستعلة عن صدر الشعب ، وإنهاء الاحتكار والاستغلال ، والقضاء على آخر مظاهر التحكم والاستعداد والاستئثار بالسيادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وما يهمنا فى هذا المقام أنه قد حدث نتيجة لهذا فراغ فى الأجهزة الإدارية لهذه المؤسسات المؤهبة بعد اقضاء العناصر التى تأكد للمستولون أنهم عاجزون عن مسايرة التطور الإسرائكى ، أو أنهم لا يؤمنون على سلامة الانتعاج .

٢ - لم يكن فى جبهة الثورة قيادات مدربة خصيصا لإدارة كل هذه المؤسسات فاضطرت إلى أن تسأل عنها قادة من الأجهزة الحكومية ، وغنى عن البيان أن هؤلاء نقلوا معهم عنوى النظم العقيمة السائدة فى الإدارة

---

(١) تلميحات ومفاهيم سياسية - الدكتور مصطفى الشهاب

الحكومية - وطنيها - كلها أو بعضها - لا إراديا في المؤسسات مما كان له آثار ضارة -

٣ - الأهم من ذلك كله أنه اصطلاح القوة يفهم الانتاج الهائلة . يدعوها إلى حشد حيتي جرار من المهيين على اختلاف طوائفهم . وإلى اعداد حواصن ضخمة من الإداريين والمهيين ، وإلى التوسع في البعثات العلمية وإلى تشجيع البحوث الدلفقة المتخصصة التي تحتها سيادة ظاهرة التخصص وتقسيم العمل ، التي هي أبرز مظاهر التطبيع الاشتراكي .

وهذه كله أدى إلى توسيع الطبقات الأتقية في المجتمع الذي يسى على تفاوت الخبرات والمهن ، لا التفاوت في الأوراق والثروات الذي كانت تقوم عليه الطبقات الراسية . وإذا ضمنا في الحسبان أن البهو الاجتماعي قد خلا من صيالب الطبقات الراسية التي كانت قائمة على المراكز المالية أو العفارية أو الرتب أو الأحساب والأسباب فانه يحتي احتمال اتجاه بعض الطبقات الأتقية التكنوقراطية أو الإدارية - الكتاكتية - إلى السسلط - اعتمادا على أن الاشتراكية تعطي العمل قدرا كبيرا من التعدير باعتبار العمل يسوع الحياة الاشتراكية وقلها الباطي فالعهد والافتان هما سبيل الترقى ومفتاح برهذ طبقة متميرة من الخبرة في مختلف القطاعات وهذا يؤدي إلى أن تكونهم طبقة متميرة من الخبراء التكنوقراطيين في أى قطاع أياها قادرة على ملء فراغ الطبقة الأرستقراطية المندثرة .

ومن الميخيم أن يتشد اعتراف هذه الطبقة بواجبها حتى يصير غرورا واعترافا تتعهد الاتجاه الاشتراكي ، ثم تشكل اقطاعا تكنوقراطيا غنيا ، أو اقطاعا إداريا بيروقراطيا ، يحل محل الراسالية والاقطاع الزراعي .

وإذا ما تكونت بالفعل مثل هذه الطبقة فس الهول أن تشهد وطنها وصفتها على دعة الحكم ولو محليا ، توجهه حسب هواها ، وفي ذلك قال الميثاقى :

« إن هذه القيادات ... قادرة لو تركت لحظا وهما أن تصيغ طبقة عازلة ، تحول دون تدفق العمل الثوري، وتجهد وصول نتائج عن الجماهير التي تحتاج إليه . إن أجهزة العمل الإداري ، ترتكب غلطة العمر ، إذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غابة في حد ذاتها . إن هذه الأجهزة ليست إلا وسائل لتنظيم الخدمة العامة . وضمان وصولها على نحو سليم إلى الجماهير » .

إن برور الطبقات الأتقية ، واصمحلال الطبقات الراسية ونهالك حواجرها يجعل في صدور الأولى أن تفرح حياص النامية بسهولة فيحدث التداخل والاتحاد الذي هو من أهم مقومات الحفاظ على الاشتراكية ، لأن

التقارب بين الطبقات يرداد حيث العربة الاجتماعية - والتقارب مدعاة الى التعاون بين الطبقات وعدم تمالي احداها على الاخرى ، أو تسخيرها ، وبالتالي تتطور موارد الثروة القومية فلما ويرتفع مستوى تحمل الفرد -

لهذا فان الثروة وقد صقلتها التجارب ، قد عملت لهذا الخطر حسابه . لقد كان لها فيما ترحلت فيه الاشتراكيات التقليدية عبرة . لقد أدركت هذا الخطر فحس الميثاق على وجوب تشكيل تنظيم ميثاقى شسمى هو الاتحاد الاشتراكي . يكون للشعب فيه سلطة وقامة وتوجيه الأجرة التمييزية حتى تتجنب مصيصة الاستئثار بالسلطة من جديد ، وحتى تنوع لهذه الأجرة قوة دفع شمية .

ان مثل هذه الرقابة تحمي المجتمع من ظهور طبقة سوا لها ريش السطاح السياسي ، يحطها تستبد ويعيدنا الى سابق عهدنا باعدام لساواة وحية الأمن الاجتماعي وانحطاط النواحي التسمية بعد ان اكتسبنا خلال سبي الثروة مهارات وحبرات وفكرات جارة في مجالات الزراعة والصناعة والحيثي والتعليم والسياسة .

ولنفس السبب دعا الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي الى محاربة البيروقراطية بل ان دواعي تشكيل الاتحاد الاشتراكي نفسه ، وسعه سلطة وقاية وتوجيه الأجرة التمييزية ليتضمن الحد من ظهور كارثة الاستئثار بالسلطة - أي سلطة - من جديد .

ان المقصد الأول من هذه الرقابة هو العيولة دون طفيان واستبداد واستغلال طبقة الكتاكيت والتكنوقراطيين لعودهم والتملهم بمصالحهم الخاصة عن المضي بالميل الوطني في حله السليم الى نهاية الاشتراكية ، وبداية رأسمالية رضية نحو ولا تلمت أن تنمو سرطانيا وتلتهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب .

خلاصة القول ان البيروقراطية والتكنوقراطية مرض اداري يصيب الاداء الإداري المظنور وغير المتطور بالمعير والقبح والاسراف والاستهتار بالقيم الاخلاقية ، واستغلال سلطة الوطنية ، وتحويلها من خدمة الشعب الى خدمة النفس .

والى البيروقراطية يصرى المثل الشعبي السائر « يوم الحكومة بسنة » باعتبار سمار الموظفين مسئولين عن تأخير المصالح الشعبية ، بقدر احتكاكهم المباشر بأصحاب المصالح من الشعب ، وبوصفهم المنقذين الحقيقيين للشعب .

والحقيقة الخطيرة التي لا مرد فيها ، نعتن علينا أن نذكر ناقوس الخطر بصوت لعلنا أن توالي الليالي ، يحول زحف أفراخ الكتاكيت



والتكنوقراطيين إلى ريش بوجوازي فادا بالهدائل حوارج تنمو وتنكاثر  
وتتوالد وتتجمع ويشهد عودها ، ويصبح لها من عناصر القوة والكتلة  
والانتشار والمال - ما يجعلها تستهين بالقيم السياسية جهاراً بعد تستر ،  
وترفع الستار عن رواياتها الرأسمالية البامية علناً بعد نجف ، هذا الخطر  
الرجسوري الهامى يحتاج إلى حماية فائقة وحرس بالغ من المحطمين  
السياسيين .

إن أكبر النار من مستعصر القرار ، ولأن لنا فى التاريخ لميرة - وكم  
من دولة وطنية الأركان تهرمت البيروقراطية إلى نظامها الإدارى ، فاسلمتها  
آخر الأمر إلى انضغاف والإسجار ، ودعيت أسجدها المظلمة فى ذمة التاريخ .  
ولنجر إذ نتصفح بعض هذه الأمثلة ، أسأ شزود بالحيرة ونجسس  
بعض الجدور البيروقراطية فى مجتمعا وعمره من المجتمعات المضادة .



الفصل الثاني  
البيروغرافية في الناحية



## البروقراطية في التاريخ

من الآن وحتى نتعرض لأبعاد العمل الوطني بالتفصيل في الفصل القادم - أذكر أن نتذكر أن البروقراطية تعني احتراق العمل الوطني أجمالا عن الهدف الأصلي وهو تحقيق مصالح الشعب وخدمة أهدافه - حتى يصل الحكومة إلى موقف تمول فيه عن القاعدة الشعبية بمشاعرها ورغباتها واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وحينئذ تعقد الدولة أهم عناصر كفاءتها الانتاجية ، وقوتها الدفاعية ، وتعرض لهرات عيفة في الداخل ، ومن الخارج ، قد تؤدي بها . ولهذا فإن أعداء الحكومات يعتمدون على الأسياد الإداري كسلاح صدام لاسقاطها بعد عزلها عن الجماهير .

فالتفوق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والحربي لأي دولة ، يعتمد أساساً على سلامة البناء الإداري ، وفعاليتها ، ومعنى تجاوبه مع الشعب ، وتفاعله المباشر مع احتياجاته ، وإيجابه لأكبر قسط من المطبات التي يمر وسرعة ، وبأقل تكاليف .

ولهذا نرى أن دولاً متقدمة كالولايات المتحدة مثلاً ، قد سارعت إلى التخلص من البروقراطية التي حالت بإجهتها الإدارية ، عقب استقلالها عام ١٧٨٩ . ولم نلقن إلى استفعال أمرها إلا حينما توالى في أجهزة الإدارة سلسلة من الفصائح المشينة عام ١٩١٠ وكانت سبيلتها هي ذلك تعتمد على استفتاء الشعب - عن طريق مثليهم المنتخبين - في وضع القرارات واللوائح الإدارية السليمة .

ونرى اليابان قد عارست أمطع أنواع المقربات الإدارية ضد المواطنين المفسدين خلال العصر المسمى « طوكيو باروا » . ومن هذه الجزاءات - الرجم ، والكي ، وقطع الأيدي ، والتشويه بالجلد .

ومن ناحية أخرى نرى هاتين الدولتين وغيرهما - قد شعروا بتفشى الفساد في الأجهزة الحكومية عامة بسبب متفاوتة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، بل أن الحرب العالمية الثانية قد أبرزت للبحث حقائق جديدة

---

(١) مجلة الحرية للفكر السياسية - دكتور مصطفى نجدي -

كانت من العوامل الهامة التي أدت إلى انهيار ماضي الدول التي كانت تبني على أعظم جانب من القوة - من هذه الدول فرنسا التي عجل بهزيمتها أمام جيوش النازي - مساعدتها الإداري الذي وصل إلى حد تعريض هجران بيتان ، لجامعة للآلية ، في أسوار حط سينجراند .

والألمانيا نفسها التي واجهت الولايات المتحدة وأوروبا بأمرها ، يعرف المصير حريتها إلى النظام الإداري المركزي الذي كان مائدا بها والذي هو من طبيعة الحكم الدكتاتوري -

فلا غسرة إذا ما طرقت مساحنا صيحات عالية تنادي بسقوط البيروقراطية في كل مكان . . وحتى حروشوف ضاق بها دحعا . فسمعتهم أخيرا يهيب بالعلماء أن يحسوا عقارا يقص على البيروقراطية - ونهى عن البيان ما في هذه الدعوة من مزاة -

وللمجتمع العربي مع البيروقراطية ذكريات ، وقارنح متفصل الحقائق . ويصبرني في هذا المقام بعض الأمثلة التاريخية .

### في مصر الفرعونية

أن مصر قد عرفت النظام الإداري منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، ولم يتغير هذا النظام إلا بعد الأسرة الثالثة . فما جاءت الأسرة السادسة ، إلا وكان حطر البيروقراطية قد استعجل فأتى إلى فقدان المولة لكل عناصر الهيبة والمقاومة ، فالت قناتها لغزو الهكسوس .

فظام الحكم آنذاك ، كان قائما على أساس أن الملك اله ، يطلق هنيه « حورس » ، وكان يعتبر الواسطة الوحيدة بين الربية والإلهة . وكانت الإدارة تبعا لذلك مركزية مطلقة ، تعتمد في كل شيء إلى الملك الإله ، أما حقوق الشعب فلم تكن مكفولة بالقدر الذي تسمح به أداة الملك صالحا كان أو طالحا .

ولكن يستطيع « الحورس » إدارة مملكته الشاسعة ، ويسيطر عليها - خلق طبقة من وزراء ، معهم سلطات كبيرة لحكم الأقاليم البسيطة عن مركز الحكم . وثم هؤلاء رؤساء المدن ، وشيخ بلد لكل قرية . كل ذلك في نظام هرمي طيفي جامد ، ين الشعب في أسفله تحت ثقل الحكم المطلق لشايخ البلاد -

ولم يقتصر التنظيم الإداري عند هذا الحد ، وإنما توسع الفرعونون توسعا فاحشا في استخدام الموظفين ولشرفيين ، منهم الكثير من المواطنين الفقريين الذين لا عمل لهم .

وهذا أدى الى اشاعة روح النفعية والذرائعى من الآخرين، فصلا عن انه  
حصل ميريانية الدولة تكاليف باسطة . والحدير مذكر ان المولطقي وحكام  
الأقاليم ومشايخ السلا ، اساءوا على الأغلب - حسرة التصرف من  
السلطات اكسيرة التي صحت لهم ، خصوصا حينما كانت قمة الدولة  
مستقيمة في ساء الأهرامات واقامة المصاد واعتمدت على هؤلاء في ترويد  
هذه الانشطة الجبارة يوقودها البشرى للمسخر .

وهكذا ظهر النموذج الاول للتنظيم الادارى في العالم ، ولما اتعرف  
شكلي أولى مظهر للبيروقراطية عرفه التاريخ :

عند النيو قراطية جعلت مانيار الأسرة السادسة ، لعدم تمكنها من  
الصمود امام الغزاة . ذلك أنها فصلت الهيئة الحاكمة عن القاعدة الشعبية  
فأضعفت من الأولى روح الاثارة وهي الثانية عوامل الهمة . اندثرت بقيمة  
المحربين آنذاك في حكاهم ، وهي قيمهم ، وفي ميادئهم التي جالت ساحر  
مبادئ العدل - والحق ، والمساواة ، والنظام ، التي كانت شعار الماعت  
المقدس الذي تمارعت عليه كل من القولة والرعية كاسلوب للحكم .

فالوظيفة العمومية تحولت من وسيلة الى غاية ، ينشعبها كل من يبرغ  
الى الطغيان أو الثراء على حساب الشعب ، لم تعد وسيلة لتصرف أمور  
الساس - وتدير احتياجاتهم وتنظيم العلاقات بينهم وصيانة امهم في  
الداخل والخارج . أصبحت اسوة لامتصاص أكبر قدر ممكن من الخيرات،  
ولر عن طريق الاعفاء من السخرة في ساء المهام الشاغرة والأهرامات  
السامقة . أصبحت الوظيفة كاسا مترعة يروق الكلداني يكرمها اصحاب  
الطامع .

وقد وجدت ورقة من الردي ، ترجع الى الأسرة الثالثة يصح فيها  
الحكيم « يعاج حسب » ابله يقول :

« لا تكن كاهنا ، ولا للاحا ، ولا جنديا ، بل كن موظفا يعترناك الجميع  
ويستلني بيتك بالخير ، ويأخذهم والخصم » .

وفي نفس الوثيقة ما يلقى الضوء على المصور التاريخي لبعض صور  
التعامل بين المروجين والرؤساء في المجال الادارى ، إذ يقول :

« انحن أمام من فوقك . وأمام رئيسك في شئون الادارة الملكية حتى  
يستمر بيتك مفتوحا ، ويستمر رزقك ومزتك جاريا ، ولا تعصى فان عصيان  
من يبعد السلطة شر مستطير » .

وبهذه المناسبة نال لطيفة الشيب المصري العريق . ولبيته الحضارية  
ولتراثه اثارعي والاجسامي ، ولحصارته المختلفة . ولعتقداته ، اثرا كبيرا

لا يستهان به ، فمن نوع التنظيم الإداري ، الذي يفصله الشعب عن غيره من النظم الإدارية ويتخاوب معه أكثر ما يتوافق مع غيره (١)

فالشعب المصري يتميز بالطيبة والكرم والهدوء والاحترام ، والكرامة والعمدة والشهامة ، كخصائص طبيعة لمسيحة البشرية . ويرجع هذا إلى أن أغلب مكونات مميته مزيج من العناصر الفرعونية والعربية ، ولذا فإن أسلم طرق الإدارة ، وأكثرها احتشالا للنتاج ، هي التي تستق من هذه الطبيعة الأساسية ، وتتنسق مع هذه الخصائص دون أي تطرف .

فإذا لاحظنا أن هناك اتجاهًا من بعض المواقف إلى نظام الرئاسة الواسطة المركزة ، تبدو في الميل إلى الاتجاه للرئيس الأعلى القاطم ، أيًا كان - في قضاة أمورهم . وإذا لاحظنا نزوعًا من أحد الرؤساء إلى الاستئثار بسلطة مركزة ، فذلك بعينه عنصر فرعوي يكس في أحوار العقل الباطن ، يرجع في الحالة الأولى إلى تقليد السيل باعتباره المصدر الأول لقوى الطبيعة ، ولنفس العنصر ترجع مظاهر الأسراف الشديد في تسجيل واحترام الرؤساء ، تشكل لا يحظى به الرؤساء في أي بقعة من بقاع العالم ، اللهم إلا في شرق آسيا ، وبشكل لا يتفق إلا آراء الكهنة ورجال الدين .

وإذا لاحظنا من آخرين اعتزازًا بالكرامة ، واعتدادًا فائقًا بالمال ، ومبالغة في الاعتماد على النفس ، وميلًا شديدًا للنقد الصريح في مجال الإدارة - فمعرفة إلى عناصر الأخلاق العربية للضرورة ، تلك الطبيعة الفياضة بحسب الحرية وبخس الهالة .

وأما وإن كانت هذه الخصائص مستتجة في نغمة الشعب المصري بدرجة يصعب فصلها ، فإن لدينا في السودان مثلاً حيًا يمكن أن نلاحظ فيه البعد الجغرافي الفاصل بين البيتين ، الفرعونية والعربية . .

فطبيعة الترحيل والهدوء والطيبة والطاعة البالغة تظهر بأجلى معانيها في الحوض الأدنى من النيل الأبيض في مديرية دنقلا حتى مدينة مروى . والمعروف لعلماء الآثار والأنثروبولوجيا أن هذه المنطقة وما يليها من التوبة الداخلية في حدود مصر تمتد إلى الناحية الباكسية للجيش المصري الفرعوني . ولقد أدت خصائصهم النفسية المذكورة التي تتفق مع مستلزمات الضبط والربط ، إلى استخدامهم في خدمة الجيش منذ عهد محمد علي حتى تطور الأمر إلى عصر خدمتهم على سلاح الطلوع .

أما في وسط وشرق وغرب السودان ، فنلاحظ نزعة ديكتاتورية بحتة . . . طبيعة تتنافى من أبسط مظاهر السيطرة ، تأتي وتزجج إلى النقد

---

(١) مقارنات في علم الإدارة - دكتور محمد توفيق وعري .



العلمي السافر ، وتطبيق نأكله أنواع البيروقراطية ، رغم أنهم على نفس النسل . ومرجع ذلك أن أصولهم عربية ، وأهم من أصول هاجرت إلى السودان . أما عن طريق الحبشة في صدر الإسلام ، وأما عن طريق مصر في نهاية الدولة العباسية -

ونخرج من هذه الحالة . بأن المنظم الإداري في السجل المصري أمامه مهمة ضخمة معقدة ، وعليه في سبيل الوصول إلى حلول ناجحة لمشكلة البيروقراطية أن يضع في اعتباره هذه الخصائص النفسية ، على ألا يلهيه هذا ، عن مراعاة أثر التنشئة ، وفاعلية الحسيات المكتسبة ، ومقتضيات التطور .

كما أن الرئيس الصحفي ، هو الذي يميز بين الترعات ، في معاملة مرعوسيه فإن استخدام المقاييس الأنثروبولوجية التي يميز عنها مجرماً بالفراسة - وسيلة فعالة في توجيه الموظف .

### في أواخر عهد الخلفاء الراشدين

إن خير ما تستهل به هذه الفترة هو نص من حديث ، لبأبديت جوامع لال نورو ، في كتابه : لمعات من تاريخ العالم ، في إشارة من أمسى أنوار الانسانية ، وأعطى أثراً في التطور البشري ... قال .

« كان الدين الذي بشر به محمد ، بما فيه من سهولة وصراحة وإخاء وصداقة تجاوزت لدى الناس في البلدان المظلمة . لأنهم كانوا الظلم على يد الملوك الأتوقراطيين ، فكان الإسلام فرصتهم الذهبية ، لأنه أصلح الكثير من أحوالهم ، ودفع عنهم كابوس القسح والظلم ، وخلف وطأة الاستغلال ، وجعل الناس يشعرون أنهم جزء من أخوة كبيرة .

وسار العرب من فتح إلى فتح ، وكثروا ما دبحوا العرب سون لنال ، وفي غضون ٢٥ عاماً من وفاة الرسول ، فتح العرب جميع بلاد فارس وسوريا وإرمينية وجزءاً من أواسط آسيا الشرقية ومصر وجزءاً من شمال أفريقيا ، « توفي محمد بعد أن جعل من القبائل العربية المتناحرة أمة واحدة تتكلم لغة واحدة »

وخلقه أبو بكر . وبعث بعد عامين فبوج عمر ... كان أبو بكر وعمر رجلين عظيمين . وقد وضعا الأسس التي بنيت عليها عظمة العرب والمسلمين . كانا خليفين يجعلان في يدهما السلطين الزمنية والدينية ، ولكنهما ، بالرغم من عظمة المنصب وقوة الدولة ، زهدا في متاع العيشة الدنيا بما فيها من أبهة وعظمة . وهذه هي الحياة الديمقراطية الإسلامية

الحقيقية التي وضعها الخليفة موضع العمل وإن كان بعض الولاة والأعوان قد فتنوا بحياة التعميم والتعرف والصبر . وقد دويت قصص عن قيام أبي بكر وعمر بتأديب الولاة على تبذيرهم وترفعهم . لقد أدرك الخلفستان أن قوتها تكمن في الحياة الحسنة الساذجة . وإن الانغماس في اللهو والترف ... سيفسد العرب ويزيل ملكهم .

وبعد . فإن نوادر البيروقراطية عند بعض السبال العرب ، بدأت تظهر في أواخر عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بدلوا ينحرمون عن حادة الفصل . تراخي بعضهم عن تلبية احتياجات الناس ومن مظاهرهم وتفسيرهم كرهتهم .

الجزل بعضهم عن التمسك . مما جعل الناس يلجأون إلى الخليفة بمسح شاكين بعد أن عر عليهم توصيل شكاياتهم إلى الولاة الذين انطوى بعضهم على اللسنة والترف .

وفي ذلك أمر . أمي الخطاب . عامل الكوفة أن يهدم نحاتا كان قد بناء أمام مدخل بيته . والفهم أن هذا النحات يصعبه عن أصحاب الحاجات والتطلعات .

وتناس بعضهم المبادئ الديمقراطية التي تعلمت في حطبة أبي بكر حينما تولى أمر المسلمين . « لقد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنتم فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » .

وعاش عبر سنوات الخلافة العشر . بعدد مسائل الأقالييم ، المرة تلو المرة من خطر البيروقراطية ، المثلة في مع الناس حقوقهم وقطع حوائجهم ، والإساحة إليهم .

واستبد به القلق على مستقبل الدولة الإسلامية من سوء تصرف بعض الولاة ، فتمنى وهو على فراش الموت . لو يكف الخرف عنه الوطأة . ولجته المسية ، إلى أن يشجول في أحباء الأمبراطورية الإسلامية . ويتفقد مشقون الرعية . وبرر هذه الأمية التي لم تتحقق بقوله : « أني أعلم أن للناسي حوائج تقطع حوائج » .

ومن وصايا الحكمة المأثورة قوله للولاة : « لا تمنعهم حقوقهم فتكروهم » . وأسفل الخليفة المائل إلى جوار ربه وقد ورت العالم عساه كنزورا من الحكمة ، وسطر على صخرة الدهر آيات مبادئ حسن السياسة ، وعلة إليه ، لا زالت وستظل مضرب الأمثال .

بهر القائل . رحم الله أبا بكر . لقد من في حياته وفي مهاته سنة لكل من يتولى أمور المسلمين بعده .

قالها حينما سلحته عائشة - بنت أبي بكر - حبلا وحشية وثونا من القطيفة كانت كل ما راد على مال أبيها خلال توليه الخلافة ، وكان رصوان الله عليه ، قد أوحى قنبل وماته بال ترد إلى بيت المال .

هذا ما كان من أمر الخليفتين الراشدين ... عدل ورحمة وهدى وتقبل لبلند ، وتحرير مال المسلمين على أنفسهم لقاء ما يبذلان من جهد ، ورغم ما في هذه الأسس من بساطة ، إلا أنها تحمل كل المقومات الصالحة لأعلى مثل الإدارة العقائدية السليمة التي تحقق المحر العام لجميع المواطنين .

وبعضها أتى ، عثمان بن عفان ، وكان وديما متسامحا إلى درجة الصمغ - وكانت الإدارم الإسلامية كما أوضحنا تعتمد على دعائهم متكاملتين لا تسمى عن أحدهما للآخرى القدوة الفاضلة - والتنظيم والمراقبة - غير أن عثمان ، بالغ في الاتكال على الأمراء ، واغترط في الثقة عيهم ، وأكثر من تعيين أقارب في أهم وظائف الدولة ، فاقطعوا أنفسهم الأرض بالأصهار ، وانغمسوا في حياة الترف والنعيم وآثروا اتباعهم والتقريب إليهم على باقي المسلمين ، وتروى في هذه استقلال النفوذ .

تقامت ثورة الصحابة في مصر والكوفة والبصرة ، وبدد أبو ذر الغفاري بفساد النظام الإداري وإحراقه أمداك في شريعة الله وسنة رسوله . وهاجم علانية تبدير الولاة في رشيد بيت المال من أموال المسلمين ، وتفويتهم لمعوق الناس . فاشتد أوار الثورة ، وذهب عثمان صحيبه بيروقراطية أقرائه الذين ولاهم أموز المسلمين ولم يبرعوا للولاية واحدا ، ولا للأمانة حقها ، وكانت مأساة ثالث الخلفاء الراشدين ، التي مهدت لمأساة كربلاء وما تلاها .

### في مملكة قرطبة وقرطبة

كانت الامبراطورية العربية تعد من مغوليا إلى أفريقيا ثم عبر جبل طارق إلى اسبانيا وجنوب فرنسا . وكانت مملكة قرطبة العربية تشمل هذا الجزء الأخير من أوروبا وكانت هذه المملكة بمثابة النقطة التي أصاب بها العرب أرجاء أوروبا بالعلوم والحضارة الرفيعة ، صمدت ظلمات العالم الغربي الذي كان مضجورا في الجهل والوحشية يوم أحضر طارق بن زياد اسبانيا والبرتغال وفتحهم حدود فرنسا عام ٧١١ م - وأصبح المؤرخون على أن مملكة قرطبة كانت تتفجر نظاما سياسية وإدارية على مستوى رفيع ، في ذلك العصر الأوروبي الموعر في التأخر والهمجية ، وأنها اشتهرت بمقنة الإدارة وحسن التنظيم ، مما مكها من أعمال انشائية مبرجة في ذلك التاريخ وفي تلك البيئة المتخلفة آنذاك .

فيحكى انها كانت تحوى ٦٠ ألف قصر ، ٢٠٠ ألف بيت ، ٨٠٠ ألف متجر ، ٣٨٠٠ مسجد ، ٧٠٠ ألف حمام عام ومكتبة الأمير المشهورة التي ضمت ٤٠ ألف مجلد ، وعددا هائلا من المدارس الابتدائية المجانية لتفصيرا ، وجامعة طبقت شهرتها الآفاق ، أما الطلاب من جميع أنحاء الدنيا ، واليهما يرجع فضل إشعاع الفلسفة العربية ، كما كانت المصدر الذى اغترفت منه جامعات أوروبا الكبرى كثيرا من العلوم والمعارف ، كجامعة باريس وأكسفورد وشمال إيطاليا - وكان من أساتذتها في القرن الثامن عشر « ابن رشد » .

هذا في الوقت الذى كان أهل أوروبا ينطوون في ثبات الجهل الخطين .

حتى ابتداء أعظم الطغيان .

كيف استمرت مثل هذه الدولة العظيمة عام ١٢٢٦ م ؟

كيف لانت قناتها أمام ملك قشتالة الاقربى ؟

كيف تب فيها الوهن واعتراها الضمور ، فانكسرت حدودها حتى انطوت على غرلطة أمام الفرنجة ؟

كيف انهارت قوة أمراء المغرب ، هؤلاء الذين تكسرت عند أقدامهم جيوش شرقا وغربا من المقاتلة ، كما تنكسر الأمواج على صخور الجبال الشامخة فترتك حائرة مصورة ؟

كيف تفككت الامبراطورية العربية الاسبانية وتدهورت ؟

انها البيروقراطية دائما .

بدأت بظهور طغمة من النبلاء أرسوا نظام الانقطاع ، والدولة كالأحياء تماما لها مراحل نمو ، طفولة وشباب ورجولة وشيخوخة ، ولكل من مراحل العمر حمة ظهورها وعلامات ، فالانقطاع ، واستغلال سلطة الرقطة واحداً حقوق الأفراد ، وإحلالها محل مبادئ السورى والاشتراكية الإسلامية الأصيلة المسببة على زهد الحاكم ، ونوحى العاملين مبادئ الأمانة والشهامة ، والجد في خدمة رسالة الإسلام ونشره باعتبار أنهم قنوة عقائدية ناقلون المعنى والفعل الخلقى مما - - هذا الإحلال والاندفاع فى مبادئ الحكم منقاة انضمام الفسور واحياء الهامة والإسراف فى القول ، والتعثر فى الفعل ، الذى يسلكه بعض الكهول ، وهذا ما حدث في آخر أيام قرطبة .

اضمحلت القيم فتمزقت السلالة العظيمة الى قلائل وهرات قام بها المحرومون من أمته الشعب ، تطورت الى حرب أهلية ، جعلت الدولة فيما بعد لقمة سائغة للعدو الفرنسى .

وحتى غرابة التي انكشف العرب فيها بعد الهزيمة سقطت أيضا في يد هفديساند و فابريسلاد عام ١٤٦٦ بعد أن نثر فيها سوس الميروقراطية وانقلب أعز أحرانها العرب أدلة . وأكرحت « حيرامة احرحت نلس » على ترك لنها وبقاليلها وحراسها وطقوسها وعلاسلها وحتى اسباب أهلها العربية . أجبروا على استبدالها جميعا بما يقابلها في الاسمائية (١) .

وقد بلغ الاصطهاد حد إصدار مرسوم يحرم على العرب بعد سقوط دولتهم أن يفتسلوا أو يستحقوا . سواء في بيوتهم أو في غيرها ، كما صدق مرسوم بهم كل المحامات العامة التي ساءها العرب لأنفسهم وللشعب الأوربي ليجلوه النظافة وبتروها بينهم مصمتها إحدى مبادئ الاسلام . وكان هنا كله ود فعل للتورط البيوقراطي .

## بيروقراطية المشايخ

كان الحكم العشائلي شكلا من البع اشكال البيروقراطية في مصر والضم والراف . وكان له اثر مباشر على بيروقراطية الادارة في الامصار المستجدة ومها مصر . ذلك أن الاستعمار العشائلي كان يسلط السلاد عنصرين من أهم عناصر الانتاج وهما المال والقوى الشترية المدربة . وكلما يذكر كيف أن « السلطان سليم » كان مولما بجمع أهم الصناع والأدياء والشمره والعاملين والحطاطين وغيرهم من ثلثات الصال والاقاربين وترحيلهم الى الاستانة مما أدى الى اضعاف القدرة الانتاجية الاقتصادية المصرية والفنية والإدارية .

ومن ناحية أخرى فإن العشائيين اعتبروا الأراضي كلها ملكا لتركيا وقام الخلفاء والولاة باقطناعها الى المقربين والموالي وكبار رجال الدولة والحيش والبارزين من الموظفين وعيوزهم من الرشاء . فكانت هذه بداية الاقطاع الزراعي في عصرنا الحديث ، التي بهج عليه « مصد على » وقدرته فيما بعد .

وكانت الادارة الحكومية في العصر العشائلي - علاوة على ضعفها - لا تسيطر الا لثنيصة مأرب الباب العالي أو السادة الاقطاعيين ، كما كان التخلف الإداري والنس والصمراني سمة ذلك العهد الأسود . ولم تكن للشعب أي حقوق الا حق دفع الحرية ، التي كان الولاة وأدبايهم يتفنون في

ميراثات وهمية لتكرير حياتها حتى مزاد حصتهم منها . وهم يلوحون بين  
الحين والحين بيطشهم وسلطتهم من نخسير الفلاحين .

وكانت الأعوات والسرّاكيل يصبرون الفلاحين رقيقين أرض . يرزغون  
الأبدنيات عسبا نظير حصّة صنيعة من المحصول لا تقوى ولا تسمن من  
جوع . فلا غرو إذا حلت المزارع من رزاعها . يعرفون بطلهم منها فتقبل  
بوراء . ولا يمتد الاصلاح الزراعى أو تمتشى ريادة الرقعة المزرعة مع قاعدة  
النمو .

وهذا أدى الى أن تصنع حرائن الولايات حاوية على عروشها . بينما  
تمتشي قلوب الناس بالحد على الظلمة الفاصلة . فتوفرت للحكم العثماني  
أهم دواعي انقلابه .

وكانت هذه البيروقراطية أكبر حواجز الشعب على مساندة الحركات  
التي قامت للاطاحة بالحكم العثماني . مما كانت طبيعة هذه الحركات  
وطرونها .

## بيروقراطية مقابل الثورة

### في خفمة الرجعية :

على نفس المدرب العثماني سار « محمد علي » وأمرته مستهينين  
بالشعب . كل منهم يجاهر بانه ورت الأرض وما عليها . واقتصر عمل  
الجهاز الحكومي على أعمال السكرتارية للقصر والبلاط والحاشية والمقربين  
من الاقطاعيين والرأسماليين ثم الاستثمار بعد أن تم الاحتلال البريطاني  
عام ١٨٨٢ كانت الأدلة الحكومية احتمالا أشبه بإدارة إحدى الدوائر الزراعية  
الكبرى .

وبدلا من أن يكون الجهاز الحكومي حادفا لمصالح الشعب كان هذا  
الجهاز يسخر الشعب ومصالحه لخدمة شخصته وحفمة سادته أي المذكر ، ويصرف  
كل الحركات الرامية الى تقدم الشعب وإمائه . يسا يجعل بكل الاجراءات  
التي تؤدى الى ترف الحكام . وتصحح الاقطاع . ونمو الرأسمالية . وتكثف  
الاستثمار .

عند « محمد علي » الى حقن الأدلة الحكومية بالإنفاق والأحاديث .  
وجعل الوظائف قاصرة عليهم حتى بلغت نسبتهم ٩٩٪ . وما بقي كان من  
المصريين المقربين اليه . وظلت هذه النسبة ترتفع سرور الزمن في عهد  
أبنائه وأحفاده ، غير أن بعض المصريين ظل قاصرا على أجناس حكام القصر

ودبابهم ، الا هي حالات نادرة . وكانت الوظيفة أشبه ما تكون بالمرتبات  
كما كان كبار الموظفين يشترون بمرتبات كثيرة أهمها ملكية الأرض ، وهذا  
هو سر اقتران بعض الملكيات الكبيرة بأسماء كبار الموظفين السابقين .

### في طبيعة الاقطاع :

قلنا ان محمد علي سادس كل الأرض وكل الحريات . فلما سادت أحوال  
المحصل الرعاىي بها لذلك - عند حلفائه الى القاء عظام حرداء من الأرض  
الرعاىية الى الشعب ، في الوقت الذي أجروا فيه المطام والهنات المعاصرة  
الى الأجانب والمودى وسمايسة الملمات ، ومن الأمثلة المحصلة على ذلك ،  
أن الهبات التي منحها المديري اسماعيل وحده لأمثال هؤلاء بلغت ٨٧٦٨٦٣  
فداناً ، بقي له بعدها بركة قدرب عند تصفية أملاكه يستين مليوناً من  
الجنيهات (١) .

وهذا يوضح لنا السر في أن مليونين وستمائة ألف مالك كانوا - قبل  
الإصلاح الرعاىي - يملكون ٢٥٪ فقط من الرقصة المزرعة ، في حين أن  
عدداً قليلاً كانوا يملكون ٦٥٪ الساقية . منهم ١٧٦٢ إقطاعياً يملكون ٢٠٪  
على الأقل من كل الأرض الزراعية .

ولا شك ان الأداة الحكومية هي التي رفعت هذه الحالة بحكم المنصر  
القابوس الذي يحدد مصروفاتها . والمنصر اللاأخلاقى الذي كان يسود  
الموظفين وأهلهم من الأجانب أو الاتباع .

لقد بلغ امراء اسماعيل حداً عجز عنه عن سداده فواتره ديونه مما  
أدى الى التدخل الأجنبى ، ثم الى الامتيازات الأجنبية التي جعلت من الشعب  
المصرى مواطنين غرباء في بيوتهم يمايرون التمييز المنصرى في حق ديارهم .  
ومن ملفات قصايا المحاكم المحتلطة مأسى تمكن كيف كان الأجنبى يهدد دم  
المصرى فيفعل سميلاً ، وكيف أن القوانين كانت تحمي المرابى من عمليات  
الربا الفاحش والمغتالين والشواد الأفاقى من مختلف الأجناس .

والواقع ان أصواتاً شعبية ، بل وجمهوراً بطولية كثيرة ، وقعت في وجه  
التنصر بصمته المؤثرة الرسمية التي تلمعت منها مظاهر الطغيان والامحراف  
والبيروقراطية - ولم يتقطع هذا السيل من المحاولات الشعبية المصلحة منذ  
وقف أحمد عرابى ، في وجهه توفيق ، وقلوب قوات الاحتلال في كفر  
الدواير والنقل الكبير ، وكوفي على بطولته بالعمى ، وحر كم الشيخ والى

---

(١) رسالة المجمع الاسرائيلى - مجلة الاستعلامات

لأنه أنفى بالحق وبحكم الدين في أن « توفيق » مارق خائن لأنه دعا أعداءه  
إلى بلاد احتلالها .

### في خدمة الرأسمالية :

وفي ميدان الرأسمالية المستطعة ، وضعت الأداة الحكومية نفسها في  
خدمة أصحاب الملايين ، يسرت لهم الاحتكار وقمع العمال لاستيراد عرقهم .  
وتركتهم يتلاعبون بالأسعار والأجور وساعات العمل ، وحرية الفصل .  
والقهر بسمه القانوني من ضرائب التصدير والاستيراد والانتاج .

ونتيجة لهذا تلفت ثروة « عبود » ٤٣ مليون جنيهه . وبلغت ثروة  
مباهي عشرة ملايين ، وفردسوا تاجر ستة ملايين . وهكذا الشأن بالنسبة  
لألياس أندارس وحافظ عميق وكثيرين غيرهم .

وكلنا نعرف كيف امتصت هذه الملايين من دم العمال والمستهلكين على  
المساواة وكيف كانت الأجهزة الحكومية أداة طيعة ترضى لأصحاب الملايين  
وتقتصاع لأوامرهم .

كلنا نتذكر أن « مباهي » سجن سبعة آلاف من العمال داخل مصانعه  
في الاسكندرية لمدة ثلاثة أيام ، حينما تجلسوا وطالبوا بحقوقهم المضمونة  
. . سجنهم هذه المرة بلا عذاب حتى اضطروا إلى أكل الشا الذي يستعملونه  
في عمليات التسميع - ومنع عنهم الماء والكهرباء تحت سجن الحكومة  
وبصرها . واستخدم حدود الحكومة في حصارهم عند خروجهم من المصنع ،  
ثم القاهم في الثرعة القريية حتى قتل منهم العشرات .

ومثل هذا حدث بمصانع شبرا الخيمة . حيث قصدت المدافع الرشاشة  
والدماريات أرواح العمال البريئة ، فايمار من « عباسي حليم » الذي كان  
يلقب نفسه احتيالا « برعيم العمال » مثلبا كان الملك العاسق يسمى نفسه  
بأنامل الأول .

ولم يكن الملاحون أحسن حالا من أخوانهم العمال . إذ كان الاقطاع  
يسومهم سوء العذاب ، وما حوائج « البدرأوى عاشور » وغيره بغائية عن  
الأذهان .

وهنا يطور في الأذهان سؤال :

كيف وصلت الأداة الحكومية إلى هذا الدرك من الانططاط ؟  
كيف تحولت عن مهمتها الأساسية . وهي خدمة الشعب ، إلى خدمة  
أعدائه وجلاذيه ؟

كيف تحولت من صند له ونعمة إلى حرب عليه ونقمة ؟



## بعض الاحداث :

ترجع موضي الأداة الحكومية ، وضعف إنتاجها ، وانحرافها عن خطها السليم الأسس - إلى عام ١٨٨٢ وهو العام التالي للاحتلال البريطاني .

في هذا العام ، وبمساعدة من الإنجليز ، صدر أمر عال يشترط التحاق في امتحان قبول للتعيين في الوظائف الحكومية Pass examination

وتمكن لربانية الاحتلال أن يجعلوا من هذا الأمر عائق زجاجة لا يمر منه إلا المختشون الإنجليز أو أصدقاء الاستعمار من المصريين شكلا .

وبما جاء عام ١٨٩٢ إلا وكان الأمر المال السابق قد استنفد أفراسه ، بعد أن قبض المختشون الإنجليز على ماسبة الأداة الحكومية جميعها بأحكام ، بدرجة أن الوراء أنفسهم كانوا أقرام الإرادة بالنسبة لهم . ولم تكن لهم من قدرة على التخطيط أو التنفيذ إلا في الحدود التي يرسمها لهم المختشون الإنجليز ، وبالمرجح إليهم .

ولم يكن الوزراء وحدهم الأقزام . بل كان الحديوي نفسه أول فزق يظهر به المنسوب السامى البريطانى . فقد حدث مرة أن صاح « كفتنى » في وجه « عباس » بذكره بأن مهمته تقتصر على مجرد ارتداء ثوب الحكم . أما الحكم نفسه للبريطانيا وأدى عباس . وتفرغ للتجارية في أقوات القصب والسمسرة والنفس في ارتزاز مال الدولة لينفق نفسه على ملاذاته . وحتى حرفة صيد السمك وتجارتها لم تسلم من طمع عباس .

ومن الواضح أن إرادة المختشين والمختشزين الإنجليز في مختلف الأحصنة لم تكن إلا تمرير كل تقسيم وطني ، وتسخير كل موارد الإنتاج المصري لصالح بريطانيا .

وفي خلال السنوات التسع السابقة لعام ١٨٩٢ كانت قد أهدت فترة من أبناء العائلات الاقطاعية والرأسمالية المالية لها وللتصير ، حصوم بالتعليم وخرجوه ليحتلوا وظائف الحكومة . وليكونوا الحضم الحكوميين الأمناء لمطبعة الحاكم المتصارعة مع الاستعمار .

وعقب هذا الإعداد صدر الأمر المال الثاني ، الذي اشترط للتوظيف - الحصول على شهادة دراسية - وقررت على هذا الأمر المال ما يأتي :

١ - حرمان قوى الشعب الحقيقية المعاملة من الوظائف كمنجية لحرمانها من التعليم واستمرت أي فرض متكافئة بين الشعب .

٢ - تسخير دفة الأداة الحكومية حسب تيار مصالح الرجعية والاقطاع والراسمالية والاستعمار ، وصمد المصلحة العامة ، اعتمادا على قصر الوظائف على أبناء الاقطاعيين والأذئاب .

٣ - ارتباط الرتب والدرجة بالمؤهل الدراسي ، لا بموع الصقل وكميته .

٤ - دخول العائلات المهيبة في سباق من أجل تسخير الشهادات المتعلقة ، ومطالبة كل منها بكادر يديرها وكانت هذه بداية التكنوقراطية .

والحدير مالمذكر انهم لجأوا الى سبيل احتكار المناصب العليا - الى احتكار التعليم العالي . ولذلك وعموا قيودا مشددة على التعليم والتوظيف تضمن قصر الوظائف على أبناء الأتراك والاقطاعيين والراسماليين . ولم يكن يتخطى هذه القيود الا التدرج اليسير من العبارة والموهوبين - وحتى الكلية العربية لم تنجح فرصة التحقق أمام أنظمة الوسطى بها الا عام ١٩٣٦ حينما رأت بريطانيا انها في حاجة الى وجود شرى لمرمها عند إيطاليا في الحشة .

وقبل ان يصدر دستور ١٩٢٣ كان الخطف غير المقدس وعلى رأسه الاستعمار ، قد ثبت حذور البيروقراطية باصدار مئات من القرارات واللوائح والأحكام التشريعية والتنظيمية الادارية المتضاربة ، امعانا في تعقيد العمل الإداري ، وحطه في مرتبة الاحاجي والأثناز . فلما صدر الدستور عجز على ان يصلح ما افسده العتاة ، ولم يستطع الا ان يريد العطين به بتعليق مجلس الوزراء سلطات استثنائية في شؤون الموظفين اسابت الدورات المثالية استعمالها ، فاصبحت عمليات التمييز ، والفصل ، والترقيات والنقل - ترتبط أساسا بمصلحة الحزب الحاكم وأفراسه ، ولا تعطى لمصلحة العمل او مقتضيات المصلحة العامة اي اعتبار .

### الاحزاب ككاتب تقديم :

ولرب على ذلك اسناد اغلب الوظائف ، في مختلف المستويات الى افراد غير اكفاء ، ولرب على ذلك ايضا ان الشجائب المض المغم بالأمل والطموح والنطلع الى مستقبل زاهر - قد أدرك أن الحصول على درجة علمية عالية ، لا قيمة له بدون الحصول على رضاء حزب من الاحزاب التي تمارس لعبة الكراسي الموسيقية على مقعد واحد هو كرمي الحكم .

لذلك تهافت الآلاف من الشيعة على مراكز الأحزاب برغم كون لبنان  
يسري في قطعتها ، ويتلبسون على أساليبها ، ويلجئون شعاراتها  
قلا يلشوا أن يشعلوا صراع بعضهم البعض من مصبغة الرحمة  
والاستعمار . وينحدرون بلا وعي منهم المحطة التي وضعها الاستعمار  
ليستهلك دواهم ، ويسند طاقاتهم في حثرتهم الداعية .

وكان التوظيف مواسم معينة يشط فيها التمسك ، تلك هي مواسم  
الانتخابات وما بعدها ، فلا عراة أن أشد صراع فئات النساب خلال  
الانتخابات ، واتخذ هذا الناصر طابع المحطة والمعب ، لهم وقود الأحزاب  
السياسية .

حينئذ كان الوسوليون والمعميون منهم يلقون نكل ثقلم في المعركة .  
يهيئون لأنفسهم من الأفرار أكناما لحلمهم ، ليستعرضوا مصلات  
حناهرهم ، ويعرضوا تهماتهم ، وتمايق مدحهم ، وقصدراهم  
على حشد السطح ، والمتصدى بالصفلات المتولة لأمثالهم من متاسري  
الأحزاب الأخرى .

وبهذه الوسيلة كانت الرظيفة مضحوة . . الدرجة من جس العمل  
الحزبي ، والمرب والسلطة بقدر الزهل الانتخابي والكفاءة في مساندة  
الحزب وزعيم الحزب ، ووزلاء الحزب .

#### ومشار للشقاق الإداري :

وكان الصراع ينتقل بالتالي إلى داخل الأجهزة الحكومية ، ويستخدم  
البعض فيه وسائل الوشاية والفس والفتنة ، والمقاب ، والحدت مادة  
العمل نفسه حسا لتعليق الهم للمضروب عليم أو لإحراج مراكزهم  
بفض النظر عما يترب على ذلك من مصطل لمصالح الدولة أو تمويت  
العرض المادية والأدبية عليها ، أو تبديد الأموال وتضييق الحقوقي  
وانعدام التعاون بين زملاء الصف في الجهاز الواحد طائفا هذا وفدى  
أو مصطنع أو شعبي ، وذائق دستوري أو وطني أو كئلي .

فتجهد العمل واختفى صسر التعمور بالاستقرار والاطمئنان للفد  
وصار الموقف الحزبي يصل لمصلحته كأنه سيعصل فدا . . يستغل  
ويختس ويسفح ويرثى ويتاجر ليحا توفر له من سلطة الرظيفة ، لأنه  
يتوقع أن انفصل أو انفعل آت لرب فيسه يوم تمرل وزارة حربه من  
صورة جواد الحكم ، ويتطبه الحزب المسانس ويكون لسكر ودرس  
انصار الخصوم هو أول الامصال الجيلة التي يتم بها مجلس الوزراء  
الجديد .

وهكذا جاور الجمعوي والانجليز والحريون واذا بهم كل مدى في  
انفساد الاداة الحكومية .

### ابتلاع محاولة اصلاح :

ومن الطريف ان وزارة « محمد محمود » قد شمرت عن سواها  
واعلمت في عام ١٩٣٧ انها سوف تدور للرأي العام الوظيف  
الحكومية القائمة على الوسطة والمحسوبية والاستثناء . واقدمت بالفعل  
على حصر تلك الوظائف توطئة لانقاذها ، ولكنها سرعان ما اجمعت  
وابتلعت مشروعا بعد ان اصبحت عملية احصاء هذه الوظائف الاستثنائية  
عن ان كل الاحزاب مشتركة في عضيقة لتطع الاداة الحكومية بانوار  
محاسبية ، والحزب الحاكم نفسه صاحب المشروع من بين هذه  
الاحزاب (١) .

### محاسب صاحب العالي :

ولم يكن الاستثناء قاصرا على فئة المداحين واصحاب المنكبات  
العريضة ، وابطال النصاب العالي والتصديق المتواصل . كان كل وزير  
بمجرد ان يتربع على عرش ودرته يفتح ابواب ادارتها لتقاتل خبطة من  
اقلبه ، وممارعه وجيراه واصهاره وخفاهه وحاشيته وبلدياته ومساره  
ويكفي ان يكون المتقدم للوظيفة من هؤلاء حتى يمين فورا دون ادنى تقييد  
او شرط ودون ما حاجة الى شهادة او مقبرة .

وهذه اقدام هؤلاء تتعظم القواعد المالية والنظم الادارية خصوصا  
الاصار . ان السب والمصارعة كانا يعنيان عن التاهيل العلمي وبصمدا ان  
بعض الخاملين الى القمة ويعمران النافذين والمجدين (٢) . وفي هذا قال  
الخير الاداري البريطاني « سنكر » في تقريره :

« فلفتت الحكومة ميعة الانتفاع بخدمات نفر من القدر الرجال وذلك  
لان منحهم ممن لم يكن لهم سوى التفوذ السياسي او الشخصي ، قد  
حلوا محلهم وقد هبط ذلك ايضا من عزيمه الموظفين الموحدين بالخدمة  
عن تادية واجبه . لان سبيل التقسم لم يكن وفلا على جهودهم وكلايتهم  
في عملهم بل كان يستند الى فرص الحباة السياسية الشخصية ، ولم

(١) دراسات في الادارة العامة - دكتور احمد عبد القادر الجبال

(٢) الادارة الحكومية - دكتور ابراهيم عكور - ومريت غالي

تستطع الأداة الحكومية تزويد الحكومات للتعلّيقية بالقيمة المتواصلة في الأعمال ، لأن شاغلي الوظائف الرئيسية كانوا ينتهون بتغير الوزارات كما زاد عدد الموظفين أكثر مما هو لازم للعمل نتيجة خلق وظائف للمعربين من الوزراء والرؤساء .

وستكر A.P. Sinha خبر في شئون الموظفين استمدته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ لعلاج الانهيار الإداري .

#### حصاد التبرؤفراطية :

ماذا يكون حصاد أداة حكومية تحم أعمال موظفيها الى خدمة الطبقة ذات المصلحة صاحبة التفؤذ والسلطة ؟

- انقاء او تحميم المراتب المرفوعة على الانقطاع والراسمالية .
- تمكن برطانيا من الحصول على المحاصيل بأبخص الأسعار خاصة القطن .

● تيسر انراء الملك الفاسد والأمراء وسمايرتهم على حساب جود الشعب ومرضه وحمله . بل وعلى حساب موت جيشه كما حدث في صفقة الأسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ .

● استرفاق العمال واستمراء عرفهم ، حتى أن أجورهم جميعا لم تكن تتجاوز أكثر من ٢٥ / (١) من الأرباح بينما تدخل ٧٥ ٪ منها الى كروشي الراسماليين أو تسيل في كتوسهم وتنتشر على موائد القمار ، وتلقى في حجور الفواني .

ان الأداة الحكومية تحت تأثير هذه الظروف الشاذة ، قد هذت الانجباء السليم التي هو خدمة الشعب ، وآثرت على عمد وتدير أن تستخدم المتحكمين ، وسعت في ذلك نجاحا متقطع الظفر ، وبدلا من أن تحقق الرخاء والرفاهية والإسعاش للعباءة ، حثفت لخدمة آلاف من افراد ثروة قدرها ٥٠ مليون جنيه ، بينما عاش أغلب الـ ٢٧ مليون مصري على الكفاف .

● ملكت ٣٤٢٢٠٠٠٠٠٠٠ فدان ثمنها ٢٠٠ مليون جنيه .

● انكاحت لفرنسا وشركائها سرقة ما برحو على ٥٠ مليون جنيه سنويا من إيراد تنال السويس التي تضم أمصارها وراثت حفرتها من اجسادنا .

---

[٢] خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد النصر عام ١٩٦١

أى أن أحزمة الحكومة المصرية كانت تخدم ١٠٠ ٪ من شعب بريطانيا  
ومرسا وغيرها من أصحاب الامتيازات الأحبية و ١/٤ ٪ من تعداد  
النسب المصري ، على حساب جمل وفقر ومرص وكل ١/٢ ٪ منا .

ذلك لأن الجهاز الإدارى وضع فى حزمة العالم الإقطاعى ، ذلك العالم  
الذى تقوم فيه المصالح الخاصة على انقاض مصالح العامة كما قال  
« لاسكى » .

ذلك لأن البيروقراطية - تلك الحالة الإدارية الا اخلاقية - أكثر  
قدره على العمل لمصلحتها ومصلحه سادتها الحكام ، وأكثر تعطب للباطل  
على حق الشعب ، خصوصا وقد بلغ عملاؤها من الجامعيين الذين كانوا  
يعملون بالحكومة قبل الثورة ٨٨ ٪ .

ذلك لأن الهيئة التى كانت تزاول الأعمال اليومية فى الدولة كان لها  
العود الرئيسى بلا أدنى وقاية شعبية مما جعلها تسرف وهذا ما حتم  
الحد من خطورتها بعرض الفيود على سلطة الهيئات التقليدية ومراقبتها  
بواسطة التنظيمات الشعبية وأجهزة الرقابة والتابعة والمحاسبة الأخرى .

وهكذا انفصل الحكم بأجهزته انفصالا تاما من القاعدة الشعبية  
وأصبحت الحكومة نادواتها فى وادى المعائن والملاذات ، ومصالح النجاشير  
فى وادى الجؤس والألانات تجاهلت المطالب الإنسانية وباسب حاجات  
الشعب الحقيقية ، وعجزت عن ميايرة التركب الدولى لأن رفادها كان  
لا يمكن إلا أن يؤدى لسيحة وأحدة هى التحطب عن كل نواحي الدولة  
العسكرية والعلمية والفنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية عامة

### ميراث الثورة البيروقراطية :

ولسكل هذا انتقصر بركان الشعب من ثورة بولية ١٩٥٢ فبدا الزحف  
المندس فى كل مجالات التنمية والتقدم . ولم تكن يستطيع أن  
يفقد عملا عظيما ، فى توقيت مناسب ، على وجه اكمل - إلا بالعمل  
الثورى الذى تجاهل الروتقى الحكومى ، ويتخطى التوائح الإدارية المعمول  
بها حتى لقد أصبحت العلامة المميزة لكل المشروعات التقدمية المعيدة  
الهائلة هى نظامتها من عقدة الأداء الحكومية وبصمات موظفيها التقليديين .

وقد ظلت دواوين الحكومة بمحتوياتها عاجزة تماما عن ميايرة  
الخطوات التقدمية الممثلة التى تقوم بها الثورة فى كل ميادين الإنتاج  
والخدمات .

وأعطت الدليل تلو الدليل على أن بيروقراطيتها تطل التطبيق  
الاشتراكي وتسيء الى الديمقراطية .

### عوامل الوجود البيروقراطي :

ومن العرض التاريخي السابق يمكن ان نحمل عوامل وجود  
البيروقراطية ونشرها فيما يلي :

١ - قيام مبادئ اختيار الموظفين على أساس لا تستهدف إلا  
تسخير الجهاز الحكومي لصالح الثقة الحاكمة . وخضوع هذا الاختيار  
للمدرجة العلمية دون الخبرة أو التدريب العملي . كما ان المحسوبة قد  
أدت الى ازدحام الكوادر بين هم دون المتوسط علما وخبرة . ولهذا اثره  
في احكام الموظفين عن التمكن من حسم المشاكل والبت فيها . ومن  
ناحية أخرى فان الرؤساء من غير المؤهلين قد انطعموا بعدم الثقة في انظم  
ولا في القدرات المحتملة وتركوا عمل للشعور بالقصر فعموا حلق مكاتبهم  
واكتفوا باصدار الاوامر والقرارات وتوقيع الجزاءات .

٢ - قيام الاداء الحكومي على اساس لوائح وقرارات ادارية متعارضة  
صدر بعضها بمرامات متعقبة ، والبعض الآخر بتدبير مثالي الاحتلال  
بعية بمويق العمل الوطني لاشيعة النظم وتعميمه نشاط الدولة  
وحاجات الشعب . فضلا عن انحاء المواطنين نحو تعديل هذه القوانين  
بروح البطش والتمسك بمساها دون مساها ، وتجاهلهم للهدف الاسلي  
من وجود الوظيفة العامة ، وتعني الرغبة في الاستعلاء بين رؤسائهم  
مما جعلهم يعملون من مؤوسيم ولا يسعون الى عقد اجتماعات  
يناقشون فيها مشاكل العمل ويمارسون فيها اساليب التوعية الادارية  
والسياسية التي تكفل احراج الموظفين من حدودهم الفكرى - ونشر  
فيهم الحماس قبلثرة العمل الوطني .

٣ - انتشار أزمة الاخلاق والرمة القذوة الصالحة في محيط العمل  
وتأقلم الموظفين السند بالجر القديم مما يجعلهم يسايرونهم فترفع أصهم  
البيروقراطية .

٤ - سوء حالة الموظفين اقتصاديا وصحيا ونقيا واحتمالها من  
حرا انهمامى الأجور والمرتبات للفائبة العظمى ووصوح الضمور  
الطغي ومظاهر التماي وعوامل الاحباط - والافتقار الى سائل الرعاية  
الصحية وأنواع الخدمات التي ينتج بها أفرادهم بالمؤسسات .

٥ - عدم كفاية حريجي الكليات العملية لمشروعات التنمية حال  
بين الكثرة وبين استخدام نفس الوسائل التي قضت بها على الرجعية

والجزئية والراسالية والاقطاع الزراعى - فى التفصل على الاقطاع  
الادارى ، مما جعلها تتسع معه الوسائل السلبية .

٦ - لجزء الثورة الى الامتناع بنفس قيادات الاحزى الحكومية  
ولواتهم المتبعة للعمل بها فى المؤسسات المخفية للقطاع العام وفى  
الوزارات المستحدثة .

٧ - تعدد الجهات الادارية التى تعرف فى مسائل واحدة مما  
يؤدى الى ازدواج - العمل والمصروفات .

٨ - شحالة الومى السياسى فى محيط الموظفين وسطحية ادراكهم  
لفلسفة المبادئ التورية ، ومقتضيات التطبيق الاشتراكى وفلسفة  
العمل الوطنى وفوائده . يغالب ذلك حق الآثار التاريخية والاجتماعية  
والعسبية والتمرسية فى افوار شخصياتهم وانطباعاتهم الواضحة  
بظروف العمل .

٩ - انعدام الرقابة الشمية الحقيقية الفعالة على أجهزة الخدمات  
ومؤسسات الانتاج .

١٠ - الفوضى المالية وعدم الدقة فى تقدير الميزانية والاموال  
فى صرفها .

### ابواب العلاج :

وفى امتقضى ان تعميق الومى السياسى فى محيط الموظفين خاصة  
هو اهم مراحل القضاء على البيروقراطية .

ومما لا شك فيه ان معركتنا مع البيروقراطية ذات جبهات كثيرة  
منها :

١ - هو الجهاز الحكومى بعملية تنظيم حديثة للناء الادارى اساسها  
لا مركزية الادارة .

٢ - رفع مستوى الموظفين ماديا وصحيا ونفسيا لقناعة دوافع  
الحمود والانحراف .

٣ - القضاء على سيطرة الروتين بتغيير اللوائح والقوانين الادارية  
العتيقة التى تحدد العمل وتطال الاجراءات وتوسع ثرائها للانحراف

٤ - رفع مستوى التخصص وتقييم العمل والتدريب المهنى .

٥ - تعميق القيم الاخلاقية والدينية والسياسية والقومية .



والفقرة الأخيرة كما ذكرت على جانب عظيم من الأهمية ، ذلك أن داء البيروقراطية الوبيل ينتشر في كل المستويات ويزداد تفشيا من حيث العدد كلما هبطا على السلم الإداري حتى إذا ما وصلنا إلى القاعدة حيث صغر الموظفين والمستخدمين والعمال ، وجدناه أثر ما يكون انتشارا بصورة ومظاهره المختلفة وإن لم يكن أبرز وضوحا .

والدليل على ذلك أن سرعة الإجراءات المكتبية والإدارية تتصاعف طردبا كلما انتقلنا من موظف إلى رئيسه .. وهكذا صعودا على السلم الإداري باعتبار أن التفاصيل الإدارية المعقدة التي تحتاج إلى جهد ويبحث عليها تتم في القاعدة على الكتب الصغر ، وما على الرؤساء المتتاليين إلا المراجعة والاعتماد على مسئولية واحد من القاعيين في القاعدة .  
أو أقرب أنهم نحو صاحب الإقصاء من المختارين .

ودليل آخر هو أن إحصائيات جرائم الرشوة تشير إلى أن عدد مرتكبيها في المستويات الدنيا أكثر منهم في المستويات العليا ، وفي المستويات الوسطى ، أكثر نسبة من الطرفين وهذا لا يعنى إلا أن حلة الجريمة البيروقراطية تناسب عددها مع الكثرة الهائلة إن هم بالمستوى الأدنى ، وترداد في المستوى الأوسط حيث يملكون التأثير على الطرفين المساقصين - أحدهما بالعيلة والآخر بالامر .

وعلى نفس النمط لكن بطريقة عكسية يتفخم حجم الرشوة تعا لتفخم السلطات ونامية نفوذ الوظيفة أو الوسيط - هذا من ناحية البيروقراطية الشطة من أجل المنفعة والمكسب لم المشروع .

أما تكوم بيروقراطية الجمود وراكمها في المستويات الدنيا - فعולה بين المكاتب تبين أن الكداس الملفات تتناقص كلما انتقلنا من مكتبه مرسوم إلى رئيسه المباشر ، إلى رئيس القسم ، إلى مدير الإدارة ، إلى المدير العام .. وهكذا ،

حقا أن الأعباء المكتبية تتناقص تدريجيا كلما ارتفعا على درجات الهرم الإداري من التتمدين إلى الموجين ثم المشرفين فالمخططين ولكن لا يمكن الاعتماد بهذا البرر في تفسير ظاهرة تكعب الملفات وثاققتها وإغاثتها رمتا أطول بسببا كلما كانت على مكتب أقل درجة في الجهاز .

إن الأسباب قد فصلناها حينما شرحنا عوامل انتشار البيروقراطية ولكن أهم هذه الأسباب هو افتقار الموظف إلى التربية العقائدية التي تنسجم مع وضعه الجديد في المجتمع الجديد الذي صار فيه مالكا وحائكا وساهما في كل مقدرات أرضه ومصنعه وحكومته ، بعد أن كان أجيرا مسئول الحق والأداة والكرامة .

لذلك فإن الدراسة الدقيقة لطبيعة العمل الوطنى فى المجتمع  
الاشتراكى الديمقراطى تأتى فى المرتبة الأولى لىبه الأفراد وإثارة  
حماسهم للعمل وتقديرهم - كسولية الانحراف واصراره - كما تزودهم  
بالقواعد التى توضح العمل النورى واسلوب الإدارة والقادة الجماعية  
ووسائل التطوير ، وثبتت الإيمان بالقيم الجديدة مكتسب العمل  
والسلوك مهارة صادقة ودقة وأمانة وفاعلية تتفق مع خطة الدولة  
وميثاق الشعب .

لهذا راجب أن نحرص للعمل الوطنى وارتباطه بالسياسة والإدارة

## الفصل الثالث فلسفة العمل الوطني



---

« إن وعي كل مواطن بمسئوليته المصعدة في الصلوة  
الشاملة ، كذلك إدراكه المحدد لحقوقه المؤكدة في  
نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية في نطاق  
الامة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف هو  
في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية ، بمعنى الممثل  
الوطني ، من الميول الشائعة الميعة الفاضلة الى  
وضوح معنى وعمل ، يربط الإنسان الفرد ، في نفسه  
اليومى ، بحركة المجتمع كلها ، ويشده في اتجاه  
التاريخ . كما أنه يوجه به حركة التاريخ في نفس  
الخطوة » .

« من الميثاق »

---



## أبعاد العمل الوطنى

البيروقراطية مرضى إدارى يصيب العمل الوطنى .

وما دما تعدد استئصال شأفته ، قلن طبيعة الحال تقضى بمعاقبة العمل الوطنى ، ومعرفة أبعاده فى مجتمعنا الديمقراطى الاشتراكى ، وبأسلوب مقارن استاكي وديسانكى ، ذلك أن إدراك الفرد لأبعاد العمل الذى يراوه . . أبعاده المحلية والقومية والدولية والإنسانية . . وأبعاده التاريخيه فى الماضى والحاضر وما تهدف إليه مستقلا . . هذه المعرفة تمرر الجهد ، وتقضى على السلوك الوظيفى طابع التوافق والانسجام مع الخطوط الرئيسيه للمبادئ السياسيه والاجتماعيه والاقتصاديه التى تسمر الدولة نمر تحقيقها ، وتلبل كل الجهود لتطبيقها .

ومن هنا كثر عرصى شرح حافظ لصلاقة العمل الوطنى بسياساتنا الديمقراطيه الاشتراكية من جهة ، وموقف هؤلاء جميعا من غيرها من المظم التغلبدية من جهة أخرى - كان هذا أمرا ضروريا ، حتى نقف المواطن ساعلى حقيقته ، وما تور له من عزه ، وما استعاده من سيادة ، فيزداد حرصه على ثورته ، ويزداد أمانه فى عمله الوطنى ، ويقدر بدقة موقعه من عجلة الإنتاج فى هذه الأمة الشاهضة ، ويتزود بالثغحات العلميه والعملية والسعيه والتخطيطيه السكافية لرحلة المجد ، متلحا بكل هذا لمواجهة البيروقراطية فى نفسه . وفى محيطه الرسمى ، وفى بيئته .

لا جدال فى أن سلامة نبض الاداة الحكومية ، كشرط أساسى للحصول على كفاية أساسية مالية - فى المجالس الداخلى والخارجى فى أوضح الحقائق الادارية . وهذا يعنى سلامة البيان الإدارى بكل مكوناته البشرية والمالية والقانونية .

بعض صحة المدن والنعم والظنق وارتفاع المستوى العلمى والاقتصادى والاجتماعى والمقاتلى والفنى بالنسبة لأفراد الجهاز الإدارى .

وعنى صحة المصروف والتحصيل بالنسبة ليرانية الدولة فى كل حلایاها من الرأس الى القدم . . دقة فى تقدير الأرقام ، وإمانة فى التعامل بالأموال والمستلکات والمهمات العامة أيا كان نوعها .

وتعنى سلامة القوانين والوائح المنظمة لحركة العمل ، وخلوها من  
التضارب ، والتعاضد والاندواج ، وبرايتها من السجانية والتعقيد ،  
وبزاعتها من ثمرات التنمية وسحتها من كل الحالات الرضية التي تعنى  
بالجمود على حيوية العمل الوطنى ، ومثل حركة الجهود المخصصة للرامية  
للإصلاح ، وتمتدق تسطا كبيرا من حرية الأفراد ، وتشيع ضرويا من  
الاسراف والانحراف ، وغير ذلك من الآلوان التنكرية ، التي ترتديها  
البيروقراطية لتتسلل الى كل عمل متغسل بجلاله ورونقه .

لا جدال فى ذلك ، ولكنى أومن بأن وعى كل مواطن بإبعاد العمل  
الذى يراوله وفائدة هذا العمل بالنسبة للدولة وله ، وتبصره بأهميته  
شخصيا كصاحب دور هام فى معركة الإنتاج ، معركة الحياة - هذا  
الادراك الناجم عن وسائل التوعية القائمة على اقوال الدلائل - ثابى فى  
المررة الأولى ، فيكون لها أدوع الأثر فى القضاء على البيروقراطية  
السلبية ، بيروقراطية الجمود والتراخي والثأوب ، بل والبيروقراطية  
الإيجابية أيضا باعتبارها طنة تردد الى صدر فاعدها .

وأسطع برهان على ذلك هو ما يحدث فى ميدان القتال ، ذلك أن  
شعور كل حدى بأهمية سلاحه وموقعه ودوره فى المعركة ، بالنسبة  
لوطه ومواطنيه وأسرله ونفسه بجمله يستميت فى أداء واجبه الشريف .  
والمعروف أن نظام القتال الحديث يعتمد على شرح أبعاد المعركة وطرواها  
واحتمالاتها ، لكل القائم بها ، سواء من الناحية القومية أو العنية  
وعلى سبيل المثال أيضا أقصى إحدى تجاربى فى هذا المجال فى  
منطقة السلال الرابع :

كان ذلك عام ١٩٥٠ فى جنوب وادى النيل حيث تعتمد وزارة الري  
على جيش من قراء المقاييس من سكان القرى والمحلات المنتشرة على  
سكان النيل ، لوافاتها يوما بيوم عن تدريج مناسيب المياه . عرفت  
أحدهم وكان يقطن على بعد عدة كيلومترات من القياس الموطن به .  
والمعروض أن ينتقل اليه يوميا على دابة فى القبط السودان المذهب وعلى  
أرض وعرة . ولاحظت بسبيل الصدفة أنه لا ينتقل يوميا الى القياس  
لبسجل القراءة الصحيحة ، وأنه يكتمى بوضع حجر على مستوى مياه  
النهر بجوار المصلى بالقرب من منزله ولا يكلف نفسه هناك زبلوة القياس  
إلا اذا لاحظ أن ماء الهر قد انصرف عن الحجر أو غمره . وقبنا عنا ذلك  
قائه بسجل نفس القراءة الماضية . وكان لزاما على أن أتبعه الى أن حله  
الحيلة وهذا التراخي قد يتسببان فى حلاك ملايين البشر ، ودمار آلاف  
المنشآت ، ولف محاصيل لا تقدر بثمن ، لو أن أحد المصلين أو العنية



مثلا - رفع الحجر من مكانه أو أن دابة وعلته ، وشرحت له خطوات  
القبض ، ومدى مسؤوليته في ذلك أمام الله والصغير بعض النظر من  
القانون والتقاليد والتعاليم .

وكانت النتيجة بالطبع أن أفتتح الرجل بحضته ، ولواتاع وندم ،  
وعول على أن - يأخذ على عاتقه أن يقنع بعض زملائه الذين يرادون نفس  
الحيلة - بالمدول منها وكان صادقا في وعده عن تهر وادراك .

وعلى هذه الوتيرة ، يجب أن يستقر بطريقة ما ، وباستمرار - في  
ذاكرة كل فرد أن الدولة في مجموعها أثبتت بحجم الإنساني بما فيه من  
خلايا ، تحمها جميعا ، وتحافظ على حيويتها وتصل على نموها عدة  
أجهزة مختلفة الوظائف ، ما بين دفاع وتغذية وتفكير ونفس وهضم  
واحساس . . الخ . وأن الفرد الممثل أحد هذه الخلايا الحيوية الهامة  
للمساواة القدر والقيمة هما اختلعت الاختصاصات والدرجات والظروف  
والمواقع - إذا تصححت إحدى هذه الخلايا أصبحت سرطانا داتريا ، وإذا  
ضممرت أو حشمت صارت أميبيا دلدوية . وفي كلتا الحالتين يمثل خطرا  
والا يهيب الجسم كله .

وبعض الطريقة يجب أن يلم الفرد ، المما فلما كافيا مناسبيا بمستواه  
العلمي والثقافي - بالخطوط العريضة البارزة . التي تحدد له بوضوح  
طبيعة مركزنا ضد - التخلف ، وتبين له مدى ما قطعه الزحف المقدس  
من مراحل ، وما يستظرنا من أعمال في الداخل والخارج ، وفي محيط  
الامة العربية ، وفي مشترك السياسة الدولية .

**أنا في حرب قلا مع تصخم النسل الذي استغل خطرهم وبعد**  
أن كان تعدادنا عام ١٩٠٧ حوالي ١١ مليونا إذا به اليوم ٢٧ مليونا تقريبا  
أي بنسبة ٢٤٥٪ بينما لم تتزايد الرقعة الزراعية إلا بنسبة ١٣٪  
وسلاحنا في هذه الحرب ضد النوع والطنش والعمد هو النسل النائم  
والذائب الجيد .

● **العمل على إنهاء الد العالي لينسج كقادر ١٣٠ مليار متر مكعب**  
من الماء تمكننا من التوسع الزراعي في مليونين من الأمدنة فضلا عن  
استنباط طاقة كهربائية هائلة للتصنيع والإضاءة .

● **العمل على حفر الترع والصرف وتمييقها استعمالنا كتنهضة**  
للزراعة النظمية التجربة على الد العالي .

● **العمل على استصلاح ٢٠٤ مليون فدان من الأراضي الصحراوية**

القائمة الزرارة وتجهيز نصف مليون قدان من بحيرات شمال الدلتا لزراعتها .

● العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بانتخاب البذور وإنتاج السماد وتجهيز الأساليب الزراعية ، وتحسين البورات الزراعية ، وتصنيع المبيدات ، ورعاية الثروة - الحيوانية .

وسعى في صراع فعلا مع التخلف الصحي الذي أورثنا إياه الاستعمار والرحمة والانتاع . - صراع ضد المرض الذي طاب له المقام بين ظهراينا ، ومن عوط ما لاقى من خمول العمود البائدة وتفاقمها في مطاردهه أقصد من أرضنا موطنا محنرا ، حتى لقد أسعرت الإحصائيات الطبية عن ان تلتى مكان الجمهوريه مصابون بواحد أو أكثر من الأمراض الفتولة أو الطيفية .

● صراع ضد الالتهاسيا بمشاة الأطنان من مبيدات الضوافع والمبيدات ، ورمع عدد معامل المحصن من ١٧ مملا عام ١٩٥٢ الى ٧٠ مملا عام ١٩٦٢ ، وإجراء البحوث التطبيقية ، فضلا عن تعميم العلاج والتوسع في إنشاء الوحدات الصحية حتى يبلغ عددها ٢٥٠ وحدة تشيد منها حتى الآن ٩٥٠ وحدة جديدة تقريبا وكانت عام ٥٢ لا تجاوز ٢٨ .

● صراع مع الملاريا وسدنا له ١٧ مليون حنينة تصرف في حشر سنوات لكافحتها مادوية العلاج ومبيدات البوموس الكيماوية والآلية من سيارات ودراجات .

● صراع من المدن الذي يفتك بمقدار ١/٢ من السكان . حقا . . . لقد أمكننا ان نجرد على هذا العدو الويل ٢٥ فرقة للحصين ضده ، طمعت عام ١٩٦١ حوالي ١٨٩٦ مليون نسمة ، وأتينا انشانا ٢٦ وحدة للمحصن الجمايي بالأشعة . وأتينا شيلنا ١٢ مستوحفا فصار لدينا ٦٨ منها بعد ان كاتب ٢٥ فقط عام ١٩٥٢ . وأتينا رفنا عدد مراكز حراة الصدر الى ٥ بعد ان كانت مركزا واحدا . وعدد الأسرة بلغ ٨٥٨٢ بعد ان كان ٢٥٦٢ عام ١٩٥٢ ، كل هذه الانصارات بفضل العمل الثوري ، رغم ما يعيب الأجهزة الحكومية من ميروقراطية تسود الى السياسة الصحية التي اختطتها الدولة لمكافحة الأمراض المختلفة من أمراض تعمي ٢٧ في الألف من السكان كل عام ومتاعب الأسنان التي تصيب الغالبية العظمى ، والأمراض العقلية والنفسية التي تنتشر طردما بالمشرف المدنية . . . . الخ .

ان الصراع ضد المرض يعتمد على تحديد المشاكل الصحية واستكمال الخدمات وتوفير العنيتين والإداريين الأكفاء ، ورفع مستوى الخدمة

وتشجيع الحوث ، وتحقيق اشتراكية العلاج . وهذا ما يدعونا لمضاعفة الجهد والإخلاص في العمل وتوفير الوقت والمال من أجل الملايين انسى ينابها الألم ولا تملك الا الأتئين والصراخ ، ودعاه الى الله ان يظهر قلوبنا من البيروقراطية لنصل اليهم الخدمة الصحية كاملة سرية مجانية .

ان الموظف بوزارة الصحة كبيرا كل أو صغيرا ، يجب ان يدرك ان اخلاصه في عمله يؤدي الى مزيد من قوة الحمى في الدفاع عن حدودنا ومزيد من قدرة - العلاج - على تسمية الحصول الذي تقتات عليه . ومزيد من استطاعة الطالب بحصيل العلم ، وتحصيف الامم وتبقيف للفرح ، وإشاعة للسعادة والرخاء في مجتمع يومر له الأمن والنعوت وكافة الحقوق الإنسانية . فهو عنصر الوفاة والعلاج في جسم الأمة .

كذلك الموظف بوزارة الري - مثلا - من المعيد جدا ان يدرك انه عضو في جهاز ، هو في الدولة ، بمثابة الجهاز الدوري بالنسبة للبدن ، بل لا اعدو الحقيقة اذا قلت انه خلية في طب الأمة . فكما ان القلب يتحكم في حركة دفع الدم خلال الشرايين والأوردة والشعيرات الدموية لتغذي كل الخلايا ، ثم لتخلص من الإفرازات الضارة بوسائل رئوية وجلدية وكلى ، فان وزارة الأشغال ايضا ، تتحكم بالتقدير والتقدير في مسرب مياه النيل وروافده ورياحاته وغدرانها ومساقية اسما كانت في كل حفل يمثل الحياة برورها وضررها داخل الجمهورية وخارجها حيثما تفرغ صائلي الوجود .

وهو تنظيم ينض المياه بما لديها وما تستحدثه من سدود وقنوات وخزانات ، تعتبر سمات الجهاز الدوري في جسم الأمة . ثم هي ايضا تعمل على تخلص التربة من امراضها للمحافظة على حصونها ، بمختلف الوسائل الرامية الى خفض مستوى الماء الجوفي في الأرض ، سواء بانشاء المصارف المغطاة ، أو بتصديق مجرى المصارف وإشياء الكثير منها ، أو باستنزاف المياه الجوفية بمضخات ماصة ، وذلك لتخلص التربة من - الأمراض التي تضعف حصونها - وترفع من درجة ملوحتها ، وتقتل بالتالي من لتناجها بتسجة ، على الأقل .

ومن المهم جدا ان يعرف الموظف ايضا ان هذا النوع من العمل الذي تقوم به وزارته يعتبر الخدمة التي لا بد منها ، والتي لا تستطيع بدونها ان تقوم كل من وزارات السد العالي ، والإصلاح الزراعي ، والريادة - بمهمتها على الوجه المطلوب . ومن ناحية أخرى ، يجب ان يعلم هذا الموظف - كما يعلم وزيرها تماما - ان وزارتي التموين والحرانة تصممن في التقدير حسن تدبير وزارة الري للمياه اللازمة لري مزيد من الأرض في

مبيل الحصول على مزيد من المحاصيل كالأرز والقطن مثلا ، وبالتالي توفير مزيد من الدخل القومي ، أو امتداد مزيد من المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك الشعبي .

ومن المثير كذلك أن يعلم موظف الري أنه لا يساهم قط في عملية التوسع الزراعي الأبقى بزيادة رقة الأراضي المزروعة ، أو التوسع الريفي بتحسين طرق الري والصرف لريادة خلة القفان - وإنما هو يشترك بتصيب ما في تحمل مسؤولية تدبير الطاقة الكهربائية بأجر زهيد من صاقل المياه ومن المحطات الحرارية . لا لمشروعات الإدارة وحدها ، بل لصناعة الانتاج الصناعي والزراعي . بتدبير الطاقات المحركة المرحيصة اللازمة للانتاج بنوعيه .

ولما كان تقدم الدول يقاس بمقدار نصيب الفرد الواحد فيها من التيار الكهربائي والذي يبلغ متوسطه العالمي ٦٠٠ كيلوات ساعة في السنة . فإن لهذا الموظف أن يمتدح بأنه استطاع أن يرفع بهذا المعدل من ٥ كيلوات ساعة عام ١٩٥٢ الى ١٧٥ عام ١٩٦٢ أي الى ٣٩٠ ٪ مما كان عليه . ولكن عليه أن يذكر أن الخطة الخمسية للرمه بأن يعمل في جدد ونشاط كي يبلغ المعدل ٢٧٠ كيلوات ساعة عام ١٩٦٥ ، ثم الى ٥٠٠ كيلوات بعد انهاء مشروع كهرة السد العالي . أي بمسبة ١١١١ ٪ مما كان عليه قبل الثورة .

بلدك يعرف الفرد قيمة ذاته ، وقيمة عمله ، ويرى خطورة العمل الحيوي الذي يساهم فيه . . العمل على توفير الماء والحياء والقوة المحركة تدوايب الانتاج الصناعي ، والعمل على علاج التربة ببدل ما يشغلها من مياه الصرف . . كل ذلك ليتضاعف الدخل القومي ، ويحم الرخاء والائتماني عليه وعلى اخوانه في الوطن .

بلدك يدرك قيمة الدراسات والبحوث العلمية التي تجري ، والخطط والسياسات الماثية التي ترمى . . بذلك يهتم أسرار الانشاء والتوسيع والتعديل والتعليق والتصديق . بلدك يتحول من انسان ميكانيكي لحركة آلية العمل بلا وعي ، الى مؤمن بعمله . يتحسس في نوعية الأراضي . ويهب لمكافحة الفيضانات ، ويسارع بإجراءات منع الملكية . ويخلص في مراقبة تنفيذ التوسع في انتاج نوع مناسب من المحاصيل الزراعية لمخزون المياه . بذلك يشتمل الخمس في الورش حيث تصان الآلات والمعدات - والجراجات والمقالات . وعلى النهر حيث تنشا الكباري وتنفجر الأحوار وتعزز الجسور وفي صوامع الوحي حيث تجري دراسات وبحوث لتصبح خطوط الملاحة النهرية حتى تصبح وسيلة فعالة في النقل الزراعي

والصناعة لتسائر التقدم المعراني الحديث ، أو حيث تقام دراسات  
ثورية وأخرى فيدرولوجية ، وأجهزة لقياس سرعه التيار ودرجه البحر  
والانصصاص والتشرب .

إن الموظف الذي يمثل هذا القدر من العلم ، يصل الى درجة من اقراء  
الذات ، تجعله يدرك أنه صاحب دور فعال في توسيع وتوفير امكانيات  
الحياة للإنسان المتزايد . وشرك في مساك الآله صد تكاليف  
السل . وضد بومة العلامه والمالسه ، التي مؤداها أنه سيأتي يوما لا يجد  
الفاش فيه ما يشبعهم من جوع ، ما لم تنصهرهم الأوبئة والكوارث وسحروب  
أو يصطون على تحديد التسلسل بالدرجة التي تناسب مع الموارد - الطبيعيه  
للأرض . باعتبار أن السكان يتكاثرون بسبه متواليه هندسيه ٢ : ٤ : ٨ :  
١٦ : ٣٢ : بينما الموارد الفذائية لا تزايد الا بسبه متواليه حسابيه  
٢ : ٤ : ٦ : ٨ : ١٠ . وهذا من شأنه أن يتحول الى حركة دائيه  
وطاقة حلقة في مشروعات التوسع الرباعي الأفقي والرأسي وتقسيمه  
القناطر ، والصرف الثقلي المغطى ، وتحويل الحياض الى رى دائم ،  
وتعديل طرق الرى وتدير موارد المياه الاصافيه ، وتوليد الكهرباء من  
خزائ أسوان ومن المولدات الحراريه بالوجهين البحري والقلي لتحريك  
الصناعات المختلفه أو الاتارة .

ومثل هذا مثال لسائر الموظفين والممال في مختلفه قطاعات التحويل  
والتعليم والأمن وغيرها .

وفي ذلك يقال لهم جميعا عن أهدافنا العليا من السياسه الخارجيه  
في المحيط العربي ، وبين دول عدم الانحياز ، وفي باقة الدول الأفريقيه  
والأميويه . وموقفنا في معترك الحياه الدوليه حيث تترسب بنا الصهيونه  
العالميه ويكثر الاستثمار عن أنبيائه متعينا ياترة ضعف ، متصيدا الصلاه  
من الحافقين الرجعيين .

بل ذلك تضاعف احتمالات القيام بالعمل الوطني على اكمل وجه .  
وعلى أساس من وصوح الرؤيا والايان بوجوده وجدواه . والصل الوطني  
من أهم عناصر مشاط الدوله الثلاثه التي هي : الخطه . والتنظيم . والعمل .  
للا يأس أن تقدمه عليها جميعا في العرض .

## المعمل الوطني

تعريفه : هو الشرط المعلى والوسيلة الحركية الإيجابية لتنفيذ الخطة العامة كل في حدود اختصاصه . ونقل المبادئ العامة التي تحتويها مبادئ العمل - وتفصيلها بطوع الأهداف - ومطابقه المعمل الوطني لنص وروح الميثاق أمر ضروري فإن العمل يكون مجديا ذا فاعلية للموضى بالامة بقله ما يسلم من فوضى الارتجال مهما كان هذا العمل فرعيا بسيطا . ذلك أن فطرات المطر الدقيقة قد كوت النهر العظيم يتجمعها في حين واحد ، وانجاسها نحو غاية واحدة . وكذلك حيات الأعمال التفصيلية البسيطة . . اذا انسجمت وتماقت في الأسلوب - والمهج والهدف شكلت سبلا متدفقا من النعم الحام الذي لا يلبث أن يولد على الأنوار انفسهم بالرفاهية والرخاء والأمن .

وللمعمل الوطني خصائص وقواعد وخطوط مرسومة ، فإذا ما انعرف به الجهاز التنفيذي - أو بعضه - من هذه القواعد ، أو خرج به عن خطه المستقيم كانت هذه بيروقراطية . وإذا جافى أحد العاملين واحدة من خصائص المعمل الوطني عن غير أو قصد ، كان بيروقراطيا . . . كان خائرا على ارادة الامة ومبادئها وأهدافها التي حددتها في ميثاق يمثل عقيدة الشعب وآماله السياسية والاقتصادية والانسانية ، وناقضه المؤمر الوطني للقوى الشعبية ، ثم اقتره بعد بحث ودراسة قبل أن يطله في ٢٠ يونيو ١٩٦٢ .

### خصائص المعمل الوطني :

ولكى لا يكون المعمل الوطني بيروقراطيا ، لابد أن يكون شعبيا تقيما ، لابد أن يتصف بالاستمرار والاتقان والتطور والتمايز والشرف والنظام .

ومن ناحية أخرى فإن لوجية المعمل الوطني ، هي مقياس الإيمان بالثورة ، والاضرام المعلى بحق سائر المواطنين في حياة أكثر رخاء وازدهار وكرامة ، والدليل الحركي على اهتمام المواطنين أيضا اشتغل لتحقيق أهداف المجتمع الجديد الذي تلورت في : الحرية والاشتراكية والوحدة . فالإيمان وحده بدون عمل إيجابي يعتبر سلبية وعلى الذين آمنوا أن يعملوا الصالحات وعلى هذا فإن المعمل الوطني الثوري الإيجابي المنزه عن البيروقراطية ، هو وحده الذي يميز المواطن الصالح المؤمن بأهداف هذا المجتمع . . والذي يستحق شرف الانتماء لهذا الشعب وهذه الامة .

« العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة » ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان طيبة العصر ثم تعدد تقيل وسيلة للأهل غير العمل الانساني » (١)

ولعمل الوطني الجاد السليم سماتان :

(١) شخصيته : جماعيته ... جماهيرته ... سواء كان من ناحية الاداء والتنفيذ المسمى على حبروات جماعية ، او من ناحية فائدة هذا العمل وتحقيقه لأكبر فسط من الخير والرفاهية للمجتمع .

(٢) تقنيته : أي تحقيره لأعلى امكانيات الكماليه الانسانية والخدمات لأي مجتمع يتطلع بكل طاقاته وانصى برهانه الى مستوى أرقى ، وحياة أفضل ، وحلاص من محطمت الماضي ودواشيه القبيحة . ولابد لهذا من ان يتصف العمل بالصدق والحراف والجديّة والنبل وانكار الذات والاعلان القائم على الدراسة والبحث والاستفسار العلمي ومجالات المعلومات .

وافضل العاملين الوطنيين ، من قمص روح الثورة ، ونسب ذاته الخاصة خلال قيده بالروحانيات الملهمة : ايما ناسه بيمادي، لورته المفاضلة، واقتناعا علميا بان اخلاصه في عمله سيرد اليه شحسا بالنعم لانه حلية من بين ملايين - العالما التي يتكون منها الامة التي يعمل لها وتصل به رمي هذا الذي سبحاته جلت حكمته « من عمل صالحا لنفسه ، ومن اساء لمثيها » .

والبيروقراطية حشما كانت تعمل على ضياع بعض او كل خصائص العمل الوطني رغم ان نقص عنصر منها يعقده بعملة من دعائم قيمته ويصيح على الامة سببا من اسباب موتها ورخاؤها معا .

التسوية : تضمن الامة وحدتها واستقرارها وتقدمها ومنمها ، فضلا عن ان الشعب في المجتمع الاشتراكي هو صاحب العمل ، وان الامانة تقضي بان يلزم العامل واجبه في عمله نحو محدومه بالشكل والدرجة اللتين تحققان له أكبر فائدة ممكنة . فما بالك اذا كانت هذه الفائدة ماثلة على التعامل نفسه وابهره الوطنية ؟ .

والاستمرار : يعرض ما فات من عمل وتكلف عبطة الانتاج ليطرد نهوض المجتمع من وحدة الفقر والجهل والمرض التي افقاه الى افوارها امدادها القدامى .

(١) من الميثاق .

والنعاون : هو عصب العمل .. سر فزارة انتاجه وسرعته وبهذه  
مادة ، عنصر التماسك والآلة والانسجام بين مجموعة العاملين .

والنظام : عامل اختزال المجهود والوقت والمال ، وسقرو قائى من الشلوك  
هن القائمة ، لو اردوا وج الخدمات بلا مبرد .

والشرف : يحفظ للعمل قبحه الحظية ويضفى على الافراد صفة  
المنظمة والكرامة والمهانة ، ويكفل للأمم حليودها والدولة عزها  
واستقرارها .

والاقتان : حسبنا فيه قول رسول الله : « ان الله يحب اذا عمل  
احدكم عملا ان يتقنه » ،

والتنظيم : يؤدي الى هذه النتائج جميعا ، ويحفظ للانتاج مركزه  
على المستوى العالمى - على الأقل . وسبيل ذلك هو تطبيق المصالحات  
العلمية المتجددة فال « العمل الوطنى المظم ، القائم على التنظيم العلمى ،  
هو طريق الغد » (١) .

العلم وحده هو الذى يحدد للمره مكلفته من عمله ومن الاعمال المشابهة  
وموقفه من مجتمعه ومن دولته ومن امته ، لم من عالمه الذى يعيش فيه .  
مستأهل العلم وحدها هى التى تحدد للمواطن دروب انطلاقه نحو  
ماياته السامية والاجتماعية والاقتصادية مما يضاعف الانتاج ، ويحصر  
التكاليف ، فيضخم لنا عائده ولير ، هذا العائد هو مماثله فى ربيع  
مستوى الحياة عن طريق عدالة مصر عليها - طالما نحن - بمضامنة  
الانتاج - جذبرين بها .

ان العمل فى المجتمع الاشتراكى اخطر من ان نتوصل اليه بعمل  
سطحى . لان ربحه لا يعود الى فرد رأسمالى ، وانما يصبى ثماره ملايين  
المواطنين الاشتراكيين ، هم اصحاب كل عمل فى الدولة . فالعمل يكون  
مجديا ، نصبا ، ذا فاعلية فى النهوض بالامة ، واتصال المواطنين ، بشكر  
ما يسلم من الارتجال .

بدلك وحده يتوفر للانتاج عناصر الجودة والسرعة والاقتصاد ، ويرفع  
مستوى دخل الفرد من هذه المدا . من ٣ جنيهات و ٨٠٠ مليون  
متوسط دخل الفرد فى مصر تقريبا الى عشر دخل الفرد الأمريكى ، ومن  
الانجليزى ، الى الرومى .

(١) الميثاق - الجلب الثقم .



على أن هناك عدة ضمانات من الضروري توافرها ليكتب للعمل  
النجاح والنفع .

### ضمانات نجاح العمل :

١ - وضوح الخطة وتحديد مآلها أمام كل فرد من مختلف مستويات  
الانتاج المنظور وغير المنظور ، حتى تتحدد مسؤوليته . وحتى يكون في  
كل وقت على مستوى تطورات العمل . ولهذا أكد الرئيس جمال ضرورة  
مناقشة الخطة الثانية شعبيا على كل المستويات

٢ - نشر الوعي العملي والتدريب المهني . ونصته الكفاءات العاملة  
على أساس - طوع مني على القدرة والإيمان ووجههم إلى ممارسة  
النقد البناء لتقليل الأخطاء .

٣ - تشجيع المبدعين من مختلف الأجهزة الإدارية والانتاجية بمختلف  
وسائل التقدير المادية والأدبية الثمينة ومقاومة ابتكار حوافر جديدة  
تناسب مع طبيعة المجتمع الاشتراكي .

٤ - متابعة لرويد رواد العمل الوطني في كافة المجالات بكل ما يستجد  
من بيانات وأفكار تتعلق بطبيعة دورهم في الخطة . سواء كانت هذه  
البيانات محلية أو دولية ، وتنطبع القابات - لو نشطت - أن تسهم  
بجهد حلاق في هذا الضمار . والحق أن منظمة الثقافة العمالية قد  
وضعت أساسا طيبا لهذه الخاتمة .

٥ - تحديد مراحل العمل بمواعيد زمنية بحيث تفسر ظروف العمل  
والانتاج في كل قطاعات الدولة في خطوط مترابطة مع الأهداف العامة  
بترابط وتوافق .

٦ - تفعيل الضروري على الكمال ، والأهم على المهم ، واحتياجات  
الأغلبية على رغبات الأقلية من الجماعات الشعبية .

وهكذا نسير أولوية البحث والتخطيط والإدارة والعمل بروح من  
الوعي والأدراك والجهد والإخلاص .

وهكذا يكون العمل طاهرا نقيا من البيروقراطية - محصنا صفها .

### عمومية العمل الوطني :

والعمل الوطني بالصفات التي أوصفتها - عام بمعنى أنه ليس  
قاصرا على فئة دون الأخرى ، ولا طائفة معينة في المجتمع .

انه واجب عام على كل افراد امة لم يعد المطلعين بالوراثة فيها مقعد  
ولير . بل لم تعد لهم فيها قيمة تجعلهم قدوة لغيرهم . لقد تغيرت القيم  
واصبح العمل شرفا بعد ان كان سبة وعاراً . واصبح طريقنا الى مدرسة  
الحكم ، بسلكه اكثر من ٥٠٪ من الفلاحين والعمال الى المراكز القيادية  
في الدولة بعد ان كانوا مجرد آلات لصك العملة الذهبية التي تتدفق  
الى خزائن الحكام .

ان المعلم الذي يتراخى في توصيل الامكانيات العلمية بشتى وسائل  
الايضاح الى عقول الاغبيال ، ولا يبذل مجهوداً ثوريا مضاعفا في اداء  
واجبه نحو الشئء ومحو ظلمه . . مثل هذا المدرس الذي يمهّد تخلفه  
لتنصيب الدروس الخصوصية - من نظري - اداة جعل تضعف سر  
مركبة العلم في كرمنا الثورة العلمية ، فهو بيروقراطي .

والطبيب الذي يتحين الفرص لتحويل مرضى المستشفى الحكومي  
الى ميادته الخاصة - او يشغل أسرة المستنسى بمرضى صيادته ايضا  
بيروقراطي .

والموظف الذي يشبها في تسهيل الاجرامات وتوسيع الضمائم  
الى الشعب وتسير الاداء المكتبي بسرعة الى مهاد - بيروقراطي يعطل  
التطبيق الاشتراكي ويضوه جمال الديمقراطية . ويعوق انطلاق الدولة  
نحو اهدافها .

والرئيس - ايا كان - الذي يمرض من الانغماس في زحمة مروهوسيه  
او يتهاون في انصاف المواطنين منهم . او يعرط في لؤاسة مشروعاتهم  
التقدمية او يحمّد انتراحتهم التناؤة بدافع الجهل الإداري ، وخشية  
بروزهم عليه ، او يكتفى بالصمم كافيا بنفسه مشقة الاطلاع - مثل هذا  
الرجل بيروقراطي ، يعمد الجهل الإداري ، حذير بان يكتشف ، وأن  
يزاح من مرض طريق الزحف التوروي الى هاوية على جانبه - لانه حجب  
هثرة في سبيل التقدم الاشتراكي .

والفلاح الذي يتقاعس عن النقاط لظمة واحدة من دود القطن مقطّعت  
في مسقاه ، او يستحل لنفسه ثمرة من نتاج المزرعة الجماعية ، او  
تتهاون في التسويف .

والصانع الذي يتعبر في اداء عمله او يتراخى في مبيعات العمل  
الاصلية حتى يجبر رؤسائه على تشبلة مبيعات عمل اضافية او يعمل  
باعتقوب ما ، من شأنه ان يضعف الانتاج او سرف في التكاليف . .

كل منهما بيروقراطي ، منحرف عن أسس العمل الوطني ، مدد سبلر مسط يده كل اسبط بالوقت والمال ، يلتقي بالدجل الى التهلكة ، يحون امانة الوظيفة ، الى حملها السحب اياه . - يسرق من كفاية الإنتاج ، فلا استحق نصيبا من عتالة التوزيع . - بل لا يستحق أن يكون سيدا في مجتمع أضحي كل مواطنه سادة . فلم يكن عربيا اذن أن ينشر قانون الاتحاد الاشتراكي كل من يمان بالخروج عن مياديد الميثاق بالفرل من اتحاد السادة ، والصم الى قطع عيد أهوائهم ، عيد سليمانهم ، عيد ألتابنهم ونعميتهم ، عيد عدائهم لصلطة الأمة ووفائية الشعب . . أولئك هم البيروقراطيون ، حفاء أعدائنا التقليديين عن قصد أو غير اتفاق . . ولا سيادة نصر العاملين ماحلاص في مجمع أمامه من العمل الكثير يهوض ما فاته . فلاحلاص في العمل ، هو وحده آية الإيمان بالحرية والاشراكية والوحدة .

انك تؤمن بالثورة السياسية والاجتماعية . . تؤمن بالديمقراطية والاشراكية . . تؤمن بحرية الوطن والوطن . . تؤمن بؤلاء جميعا بقدر ما تعلمه من احقاد ترصها طبقات ليعلو بها الساء ويرتفع .

انك تؤمن بالديمقراطية ، بقدر ما تفسح صغوك لنقد الغير لتتطور اماليب الادارة ، وتقدر ما تمارس بتفكير الصائب من الآراء المتفرحة لتتبع ثمارها ، وبصعد المجتمع حصادها .

انت مواطن صالح مثالي ، تقدر احادك لصلك ، صتصبا عليه بالعلم والتجربة والمبر والتضحية ، وتقدر عدم تردك في عرض وحمة نظرك على أولى الأمر ، وتقدر تسطك مع من هم دونك في سلم العمل والادارة .

ان الحرية والاشراكية والوحدة ، ليست مجرد شعار ، انها شعور . انها الوجود العربي الذي تقدمناه قرونا عشاها مجردين من الإرادة ، متبدين من العمل الوطني الثوري .

اما اليوم وقد حصلنا على كل مقومات الحركة والتقدم والحساسة الحرة الكريمة باسترداد ارادتنا - حريسا - ديمقراطيتنا - سؤرنا فإل العمل الأمي الجاد ، هو الحافظ على تلك الكاسب المادية والمعنوية .

لقد حققنا بالعمل المتطور في خلال أربعة عشر عاما معجزات ، من مختلف المجالات : انتصروا سياسة وعسكرية في الداخل والخارج لدمو إلى الفخر - والاعتف . ومشروعنا اقتصادي : زراعية وصناعية

وعمرانية مذهلة - وأخرى علمية كأنها أحلام ، واحتجاجية ونفالية يصيق بها القام ، ولكن الوصول الى مستوى من المعيشة أفضل ، ومستوى من الجذاسمى . . نطلب مريداً من نورية العمل . . شعبيته . . تقدمه ، ويطلب قبل كل شيء حراً عولنا لاهوادة فيها ولا رحمة على البيروقراطية ، تسقط البيروقراطية ونحيا الأمة في رخاء .

ولكن العمل الوطنى يصغته أحد عناصر نشاط الدولة ومقومات وجودها لابد له من تخطيط يحدد اتجاهه وأسلوبه . كذلك لابد له من منظمات سياسية وإدارية ترأه في سامق والبناء .

لذلك كان لزاماً طبا أن نعرض لعضرى نشاط الدولة الباقيين وهما :

## ٦ - الخطة أو الميثاق .

### ٦ - التنظيمات السياسية والإدارية .

والعدير بالذكر أن الأداة الحكومية ليسب الأمانة تتكمن عليها ملامح الظروف السياسية السائدة في المجتمع . كذلك فإن دراسة تفصيلية لظروفها السياسية وآثارها الاحتجاجية - تضرر المقصدة الأساسية التى لابد منها لتشخيص الحالة الإدارية ، ومن لم يسلحها فلا غرو اذا تعرضنا لفلسفة التخطيط السياسى نظراً من التفصيل في بحثنا التالى . والهدف من ذلك هو إبراز أهمية التتنام التنظيمات السياسية مع الأجهزة التنفيذية ، لأحول العمل وحده خطة وتنفيذاً ، وأنا بالطريقة التى يصبح بها المدرون رجالاً سياسيين ، ويصبح السياسيون مدبرين ، وهذا هو أفضل سمان لأن ترتفع القيادات الإدارية الى مستوى المادىء السياسية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية العظيمة ببللأقى طاقات الفكر والجهت .

فلواقع أن هناك انفصال تخليدي قائم بين التنظيمات السياسية والأجهزة التنفيذية - الأولى - أى التنظيمات السياسية - تعتقر غالباً الى انحراف العبة التى تمكنها من توجه العمل لخدمة الشعب على أسس سليمة لاتتعارض مع الخطة أو مع الأصول العلمية والتكنولوجية . والثانية - أى الأجهزة العنة - تعتقر كثيراً الى العامة السياسية والتسبحور بالمسئولية الجماهيرية . وهى بهذا أميل الى التفرقة فيعراق البيروقراطية - (١)

(١) نشرة الاشتراكي العدد ٢٥ .

وظاهرة الإنعزال هذه بسبب صدامها للأحزاب في كل مكان . وتعالى  
منها التنظيمات السياسية الاشتراكية بوجه خاص ، لأنها تشكل تناقضاً  
واضحاً بين طائفتين :

١ - طائفة تحيد أكثر ما تحيد كسب المفرك الانتخابية والوصول  
إلى مقاعد السياسة في مختلف مستوياتها وليس لها من إدارة العنية  
أو الإدارية القدر الكافي الذي يمكنها من صناعة الأجهزة التنفيذية بهم  
وإبراك كلمتين يعفان مصالح الشعب دون إصرار بالانتاج .

٢ - وطائفة تحترف البروقراطية والكتوقراطية من علم وتخصص ،  
وعالياً لا تحفل بالخط السياسي المربص الذي يمثل مصالح الشعب في  
النظام الاشتراكي ، ويمثل مصالح الطبقة في النظام الرأسمالي . وإنما  
وإن كانت أكثر ميلاً للبيئة الصعق الرسائل والإحصاء له - لا أن علم  
الطائفة - طائفة الكتومراطيين البروقراطيين - تمثل قوة طبقية أخرى  
في النظام ، وتشكل خطراً برجوارياً لخدم مصالحه وتمثيل وفق  
محططاته . وتصح المراقيل في طريق التحول الاشتراكي وتطبق القوانين  
الاشتراكية من فساد أو عن ثور في الحماس للاشتراكية لإدراكهم أنهم  
أقل قوى الشعب نصياً من حصيلتها وهاتهما بعكم مراكزهم وواقعهم  
الاقتصادي .

هذا التناقض موجود أيضاً في النظام الرأسمالي ، حيث تمثل السلطة  
السياسية في ورير الحزب ، وتمثل السلطة التنفيذية في الوكيل  
الدائم للوزارة - الأول يريد الجماهير ، والثاني لا يعدم - إذا أراد الاعتذار  
- أن يسوق التحجج من صلب الحطة ومن قواعد العمل المني ، وما أسهل  
عليه - إذا تشدد الورير وأصر على تقليص مصلحة الجماهير - أن يعمل  
الوكيل على إخراج الورير السياسي بالإساءة إلى الإنساج ، وله في ذلك  
دوية وحكمة فنية تحميه فوق المسؤولية . والا فعلى الورير أن يسلم  
لأعداد الوكيل الدائم وللمحططات الرجوازية المنتشرة في الكتوقراطية  
المعولة من العمل السياسي المجردة من الإحساس بمصالح الشعب .

ولتأني لهذا التناقض وهذا الإنعزال اتصه الاتحاد الاشتراكي العربي  
في خطه الجديدة ، إلى العناية بحل تنظيم السياسي على مستوى  
مسئولية قيادة العمل الوطني بما يقتضي مع إحياءات الجماهير ، بحيث  
يصبح - بحق - السلطة العليا فوق جميع الأجهزة التنفيذية  
والتشريعية (١) . وتقتضي هذا الوصول بالتنظيم الذاتي إلى المستوى

---

(١) السيد علي صبري - معارضته في انتخاب الثورة الثانية السيد العالي للبراسات  
الاشتراكية .

الإداري والقوى العالي الذي يستطيع منه أن يفرض إرادة الشعب ومصالحه عن مسعة يدانية وعق أدراك . وهذا لا يمكن ما لم تتوفر له أجهزة حية ماهرة على دراسة كافة المسائل بمق ودراية لا تقل عن الأجهزة التنفيذية والتشريعية ، وبذلك وحده تصل إلى مستوى القدرة على الإلزام القنص المأمور . ولقد اهتم الاتحاد الاشتراكي العربي أيضا بتأكيد أهمية النعام هذه الأجهزة السياسية مع الشعب ، وتفاعلها بمشاكله دواما ، والتحرر من التعقيدات الكسنة والقواعد الإدارية والقواعد التقليدية حتى تصير قدوة حقيقية وقيادة أكدة ، قادرة - بالعلم والمعرفة والتجرب - على دراسة ومناقشة تفاصيل المخططة . وعلى تأمين مصالح الشعب وإرادته من مناهات التكنولوجيا المتعمدة على أحكام قواعد فئة قد تسوء وأولها وفق إرادتها ، قادرة أيضا على أن تؤمن الأموال العامة من الانهيار الساكني ومن الانحراف الطبقي في التخطيط أو التنفيذ .

- ولكن تكون الرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية أكثر موضوعية .
- كان لابد من تحرير أعضاء الجهاز السياسي من الولاء للجهاز التنفيذي .
- مكان هذا التفرغ للمكاتب التنفيذية السياسية (١) .

وفي دأى إيجاد هذه المكاتب التنفيذية السياسية ليس إلا بداية الشوط في عملية القضاء على البيروقراطية ، وأن هذه المكاتب يجب أن تتحول أيضا إلى مولدات لطاقت سياسية تشحن بها طائفة التكنولوجيا الرابطين أينما وجدوا فحولهم إلى قيادات أدوية ذات مضمون سياسي اشتراكي يتعكس على أشكال سلوكهم الإداري ، فتقل احتمالات الصراع المكشوف أو المستتر ، ويظهر العمل الوطني من شوائب التعمب أو الانصراف أو الجمود فتتولد سمات الانطلاق وسرعة التمنية ونجاحها .

وهذا يقتضي أن يجمع الجهاز السياسي بين واجب مناقشة الحطة ومتابعة تنفيذها وقيادة العمل الوطني نحو تحقيقها - وبين تحويل المكاتب التنفيذية إلى مراكز إشعاع سياسي وتبئة عقائدية وتجنيد فكري حول المبادئ الإدارية الاشتراكية .

---

(١) راجع حديث السيد علي ميوي العدد ١٩ نشرة الإشرافي

الفصل الرابع  
التخطيط السياسي  
وعلاقته بالإدارة





## فلسفة التخطيط السياسى

ترداد سرعة الدولة تقفما نحو الرخاء والملمة والكرامه وللمعد ، نقدو  
مستعها بثلاثة عناصر هى :

١ - توفيقا فى وضع خطط سياسيه واقتصاديه واجتماعيه وإداريه  
مستجبة لمحنة تناسب أهدافها ، وتنبئ من ظروفها دليلا للمصل الوطنى  
والمصل فى الدولة تكون أكثر تمردا للاسامة بالبيروقراطية كلما كان  
دليل الأمة مستوردا ، أو مقلدا ، أو مرتجلا ، أو مقروضا على الدولة من  
متحكم أو محتل لأنه فى هذه الحالة لا نستجيم مع طبيعة الشعب وعقائده  
وتراثه الاجتماعى والثقافى ،

٢ - تحفيما لتطبيقات وأجهزة سياسية واقتصادية وإنتاجية ، عتاسكة  
مفتاونة ، نظيفة ، أيدى والعلب ، مؤمنة بدورها فى بناء عهد الأمة ورفاهية  
الشعب ، سرهه عن المصمة والاستملاء ، مروفة بالوعى السليم والخلق  
القومى حتى نستطيع أن نمارس تماريل السلطة نفاعليه ونشاط  
وأمانة ،

٣ - تطبقها مبادئ الخطة نصا وروحا ، فى كل مجالات الأجهزة  
المذكورة فطيقا يتسم بالجماعية ، والتناسق ، والحرية ، والأمانة ،  
والشرف ، والنوصوح وهى خصائص المصل الوطنى السابق شرحها .

اذن لكى تسمى الدولة استغراعا ، ونصل الى مآياتها ، وممارس  
أعمالها بما يجسد آمالها - لابد أن يتوفر لها عناصر ثلاثة متكاملة ،  
متلازمة ، نظيفة مربية ، فقلان احداها منعاة للتطعب والاضطراب  
والنقصور . كما أن اسابة احداها بالبيروقراطية يدين بالوصى هذه  
العناصر هى :

الخطمة ، والتعظيم ، أما المصل الوطنى لمكفى فيه ما أوضحناه .

## الخطة او الميثاق

بمعناها : هو مجموعة المبادئ والمبادئ العامة التي تعتمدها الأمة ، يرثيها المواطنون ، ويتمتعون بمزايا أحكامها ، وتنظم الحكومة متضاهية لكل ادواها وأجهزتها واداراتها ، برأولة كل أعمالها التشريعية والتفديدية طمعا لمجموعة القيم والمبادئ والأيدولوجيات التي تضمنها الخطة ، أو المقدر أو الميثاق ، هي سبيل الوصول إلى الغايات المحددة ، دون أدنى انحراف عن الخطوط والشروط المرسومة ، لتعريف الماهج المختلفة ، التي تركز كلها في تحقيق رفاهية الشعب ، ورعاية مصالحه ، وصيانة حرياته وحقوقه الإنسانية .

وفي ذلك قال الرئيس جمال عبد الناصر

« ما من جنال أنه قد حان الآن ، أن توضع خريطة التجارب الثورية التي عاشها شعبنا ، وأن توضع مع هذه الخريطة أهدافا البعيدة وأن يفسر هذا كله بظفر شامل ، يضع منهاجا والمهنا للعمل الثوري الوطني (١) » .  
ومن المريد أن نعرف كيفية وضع هذه النظم ومسا دورها .

### مصادر التنظيم :

من الواضح أن أي تنظيم إداري لا بد وأن يكون متفقا مع التنظيم السياسي ومحققا له فمري مثلا أن المركزية الإدارية تتفق مع الحسكم الدكتاتوري يسما اللامركزية الإدارية هي توأم الحكم الديمقراطي . وهكذا . .

ولقد كان ولا يزال التنظيم السياسي ، وما يشق منه من نظم إدارية هدف المفكرين والمصلحين ، والحكام والحكومي من فجر التاريخ - وخلف لنا أعلام الفكر السياسي والإداري . غير أن دورا من الزمان تراثا من الآراء ، تستلقي به النظريات الحديثة عاداتها ، التي وصلت بمصمها إلى درجة ملحوظة من الدروع . ورغم صبح بعضها إلا أنها قلما تسلم من نفس أو صعب أو مجرد بشكل قاعدة للمعروفراطية التي تؤدي إلى أضرار منها

١ - استعانة التطبيق الصحيح : كما يحدث في حالة المبادئ التي تفرال في المثالية الحالية ، أو الأهداف التي تتنامي مع إمكانيات الدولة المادية

والإنشورية ومنها التي تجلج انتعاشات المواطنين وطروهم الثقافية والمقائدية  
والاجتماعية ،

٣ - **التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي في الداخل ، والضعف السياسي في المحيط الدولي :** ويشتمل ذلك على الدول التي سطق مذاهبها  
العمان للتطبيقية فتمشي طبقة على حساب استرقاق الأخرى وتستعاضها ،  
أو حيث تقتصف الليادي بالجيود والانمرالية المولوية . أو الامراط في  
النصص التيلوجي الديني الذي يفرقها عن تكوين علاقات طيبة مع غيرها  
في الدول ، فتتحلف عن مسايرة التطور .

٣ - **العجز عن التكيف مع التيلوات الدولية :** بفعل ضعف الادراك  
العام ، أو تسفل العمل السياسي ، أو سيطرة روح السائل الضامة ، أو  
التفشيح بالبول العمومية ، أو تعني الاضطهاد والتمييز العنصري ، أو  
شيوخ عمليات هضم حقوق الانسان ، وتعد هذه الظاهرة بوضوح ، في  
ثورات اتحاد العمال العالمي أو الاقليمي ، وقراواتها الجارية ضد بعض  
الدول على اثر انحراف ما ، مثال ذلك وقعة اتصال العسرب من السفن  
الأمريكية مقابل صامتها للياحرة كليوباترا ، وموقف الدول الاثريقية من  
حكومتى جنوب إفريقيا وروديسيا .

٤ - **انخفاض الدخل القومي واختلال الميزان التجاري :** نتيجة لضعف  
الانتاج بفعل انخفاض المستويات الصعبة والعلمية أو ضعف المهارات  
المهنية وغيرها ، ونتيجة للانحراف في استيراد الكماليات دون مقابلتها  
بالتصنيع الذاتي .

لهذا يطالعبنا التاريخ بسطم انتهت الى عكس المياليات التي قاصده من  
اجلها وناوت بها ، كما يمرض عليها القرن العشرون صورا من المساحلات ،  
والزوايا من الصراع حول الميادي . نصل أحيانا الى حد العداء والحرب .

ويرجع احقاق اغلب الأنظمة - التي في هذا القليل - في تحقيق الرخاء  
والأمن للمواطنين في الداخل ، والوثام والسلام في الخارج ، يرجع الى ضعف  
العمل الوطني ، وعجزه عن مسايرة الأهداف العامة ، ويهود السبب أحيانا  
الى تقيد العمل الوطني بالخلل مراحل سياسة سابقة لم يتغير منها ليندفع  
بالقدر الذي ياسب النظام السياسي الجديد ، كما هو الحال في مصر ،  
وقد يعود السطل في العمل الوطني الى سوء تقاؤل المذاهب السياسية ،  
وما يستتبع ذلك من الاضطراب في تطبيق ما يتأاسبها من نظم اديرية ولوائح  
وقوانين غريبة على طبيعة الأمة ، تنفر عنها طائغ المواطنين المستعبدين من  
خضعات الدولة . كما كان الحال في مصر قبيل الثورة ، وفي ذلك قال  
الميثاق .

« أن تلك هي الميزة التي تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتفصيل أن تمنح سياسة خارجية براقة ، لا تكون صلي للواقع الوطني وتعبراً عنه » .

ومن ناحية أخرى فإن ضعف القيم الأخلاقية السياسية للدول التي اعتنقت الميكانيكية واستباحست الاستعمار والمصاص دماء الشعوب كوسيلة لرداعة شعوبها واتساع مرعتها المملوكة ، أدى إلى فرض مذهب سياسية ونظم إدارية ، طاهرها الرحمة ومواطنها المصداق ، كوسيلة لتثبيت أركان سيطرها ، والحصول على مآربها ، وهي نفس الوقت تعمل على بثى سموى إلا أعلامه الإدارية بين أبنائها وأدائها في الإداة الحكومية لتبرير مصالحها .

### تداول النظم :

ويحدث تداول النظم في طريق النقل أو الاستيراد أو العرض .

١ - النقل : كثيراً ما يلجأ بعض الحكام والسياسة ثم كماو الإداريين بالناس إلى تقليد نظم ما في دول أخرى تاريخية أو معاصرة ، دون أي مرز إلا ملامة النظام المقول لأهوائهم وأهدافهم الشخصية ، وتكمية لهم من توطيد سلطانهم وتوسيع سلطاتهم أو استعداده كوسيلة لتحقيق غايات مطبقة للسيطرة على الحكم . سواء كانت طبقة اقتصادية أو دينية أو غيرها . فإذا لم يراع هؤلاء الاختلافات الجوهرية بين ظروف وعقائد الدولتين وتراثهما الاجتماعي ... تلك الاختلافات التي تؤدي إلى فشل النظام المقول في الدولة الناقلة مهما كان بحاجة في الدولة الأولى ، حل بهم من الفرق السياسي والإداري ما حل بحبار الاصطلاح . ولقد صرب لنا الميثاق مثلاً لذلك فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

إن في سياسة خارجية ، لأي وطن من الأوطان ، لا تكون انعكاساً أميناً صادقاً لعمله الوطني ، تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه ، وتصبح فحاشاً واتجاراً بالتسمعات .

٢ - الاستيراد : وقد بثقى الظلم الاجتماعي في دولة يشن السواد الأعظم من شعبها تحت وطأة حكم الطبقة الواحدة الاستقرائية الرأسمالية أو التيقراطية القائمة على نظرية التفويض الإلهي ، أو دكتاتورية القرد المطلق ، مما يدفع بعض المواطنين في غمرة الاصطراب والقلق والتوتر الناجم عن الحقد الاجتماعي ، إلى استيراد مذهب سياسي أجبي على أمل أن يحقق غاياتهم ، وغالباً ما يكس في الاستيراد خطر مضاعف . هو ربط الدولة المستوردة برباط التبعية إلى الدولة الموردة ، خاصة إذا ما استعان

هؤلاء بالعقولة الأخيرة في تدمير الانقلابات ومؤامرة المستوردين في عمليات السيطرة على الحكم .

والأسلوب الضيق هو أوضح مثال لذلك - وحتى في نظم التعليم والصحة وغيرها تمثل الأمم الوردية على تنمية ثقافتها وأبنية المجتمع المستورد يطامعها الحاس تسهيل لمرور تيارات مصالحها وتدعيمها لمرورها وتوسيعا لاسواقها التجارية وحسبنا المصادر الخانات المادية والأبدى العامة . ثم احتكارا للأرباح المهلكين - وفي ذلك قتل الرئيس جمال عبد الناصر ؟

« هل الفصل ابن يلقى في البلد حزب يأخذ أوامره من الخارج » من الشيوعية البولية ، وتترك له فرصة تصيغ المواثيق في ثقافة دكتاتورية البروليتاريا والفساد على كل عنصر وطني ، كما حدث في البسلام الأخرى؟ (٩) »

ولقد ثبت أن استيراد الأظمة الإدارية أو جلب الخبراء الإداريين لا يؤدي إلى نتيجة ، وقد عرروا جميعا عن علاج النظام الإداري المصري وكان آخرهم « سكره الانجليزى الذى استبدعته الحكومة المصرية عام ١٩٥٠ فلم تسمر توصياته عن شيء سوى نال اللهم الا إنشاء ديوان الموظفين وبذلك ولد علوق ادارى حكومى جديد لم يمت كل أيام المروقراطية -

٣ - المظفرى : من الدول ما تعرض نظاما معينة تصورها إلى أحسن مستخدمة أو متحفة وتتحذ إلى ذلك حيلة حيلة ، فتتحدث مسموم إمدادى التى طبقها حصيصا لتقدير الشعب وإشاعة التمكك والإسعال بين أطيافها بطرق مختلفة منها انظم الادارية البطينة للمدعة الفاسدة التى تؤدي إلى فقدان ثقة الجماهير في القائمين بالعمل الحكومي من بنى حلالهم ، مثال ذلك لنظام الإدارى الذى كان متخفا في السودان في عهد الحكم السالى . كان نظاما عقيما جائرا وصحة الانجليز ، وأرغم المسئولين من المصريين والسودانيين على إتساعة - وصح بحيث يتيح للأفسراد أن يضطروا على ما يصيبهم من ذلك النظام إلى المعتنق الانجليز ولو كانت هذه الاعصاية حكم جنكة قروية أصغره قاضى وطنى أو مصرى -

ومثلها ما كان المعتنق الانجليزى يلى أو يخطف الحكم على الأقل ، مددا بعباء وظلم مروحية ، والقصد من ذلك واضح وهو استئثار الموظفين للمستثمر ، وإشاعة الفرقة والمقصد من الإشاعة -

---

(٩) من عقوبة في ١٩٩١/١١/٩١ بمؤتمر القوى المصرية -

ولم كانت بريطانيا وفرنسا ونيجيكا وغيرها من الدول العربية أقدر من دس رسالة القلم والديس القسمية في أرجاء أفريقيا وآسيا ، سربلوا دعاء سياستها والمبشرين بظلمها في مسوح الرمال وأصحاء طلائع الغراء في قوافل الارسانيات ، وتغنوا في تغنيب وحدة الأمم بالأمماب .

ونالبا ما ينتهي الحروب بال تعرض دولة غالبة . نظاما معيننا على الدولة المظورة يتلخص في افكار وتجريب وامراض وتمديد وبجهيل الشعب المظلوم ، عملا بالمثل « جوع كليك مبيك » ولتضمن تحكمها في العطفان البشرية ، تلقبها وقودا لافران الامتاج ، ويران حروبها التوسمية ولتستولى ناسمار اسمية على مواردها الطبيعية صامم واسلانا .

ومن المؤسف حقا أن يجد الاستثماريون في الحوة نبي صفوف الشعب، من يتخذونهم عسلا ، يتسللون حتى ال الدساتير عن طريق بوسيم الوصية ، فيسجلون لهم صوصا معينة ، محقق لهم حتى التسلط على الشعب صاحب كل الحقوق ، وتكفل لهم الامتيازات العربية على أصحاب البلاد ، وتضمن لهم قيودا وجيلا تضيق الحماق على الحريات ، ويلطق حرياتهم هم وعملائهم في كل ما هو محظور على الشعب ، ومن أمثلة ذلك: تمبير الأجاب رفع يد المحاكم المصرية عنهم واستصدار تشريع عمنا كتهم أمام لقصة أحاسب في المحكمة المحتلطة ، واعمانهم من معظم الصرائب وقمع الحركات الوطنية ونهى الزعماء السياسيين بمخالب قنط مصرية كما حدث نبرابن عام ١٨٨١ وسند زغلول عامي ١٩١٩ ، ١٩٢٢ ومواقفة الملك فؤاد على دفع ٥٠ مليون جنيه في حرية الدولة تمويضات للموظفين الانجليس لثفاسيدي عام ١٩٢٣ . واصدار هذا الممبل أيضا مرسوما باستيلاء الانجليس على لدارة المالية والممل والماخلية عام ١٩٢٤ . وكانت هذه فرصة المستمر نبت أكبر قدر ممكن من الفام البروقراطية في أكثر حقول الاداة الحكومية المصرية أصبية وحوية .

ومن ذلك أيضا في المجال السياسي ، ذلك النظام الديمقراطي الراقب الذي ترسيه بريطانيا في الدول السائرة في فلكها --- نظام حربي شماره « فرق قس » وحده تمتيت قوى الشعب ووحده ، وتمديد همر الأمم في جدل عقيم ، وتاسر وصراع وموضوعة عرق القوى الشعبية واقواتها وشغل وظائف الحكومة في كل المستويات بالانبايع والانبصار ، مما كان له أكبر ضلوع في اسابة الأجهزة الادارية بالبروقراطية . نظام مظور الديمقراطية وجوهه دكتاتورية الاستثمار التي لا تحتاج ال برهان ، ودكتاتورية الأرجية الممتدة في ومن مقدرات الشعب نظبير ديون المديوى التي حرت على البلاد التدخل الأحمس ثم الاحتلال ، دكتاتورية الحائن توفيق ، ودكتاتورية فؤاد الذي تعود على حل البرلمان وحكم البلاد حكما مطلقا

يعرّكه المذهب السامي من وراء ستار . نظام حوره اطلاق يد رأس المال الأجنبي وغير الأجنبي في التهام اقتصاديات البلاد ، نظام دبر قى «توتنج سريته بلدين» لا يقصد به إلا صبح السلطنة كل السلطنة الملك عميل . وفئة من الاقطاعيين الأذئاب حلاء الانجليز ، محتكرون عقائد البرلن بالتقد أو بالقصر أو بتزييف الانتخاب ، لصالح الوجود الدائم المتجدد لفئة من الحوجة المأخوذين ، يضعون الصفة الترقية على ما يبرم مع المستعمر من معاهدات بوطه أقدامه ، أو ما تمقده منه من صفقات تجارية يعتصب بها الوطن وغيره من العاصلات .

« كانت الأسرة المالكة «المخيلة» تحكم بالصلحة والهوى ، وتفرغ في المذلة والخنوع ، وكان الاقطاع يملك حقوله ، ويحتكر لنفسه خيراتها ، ولا يترك ملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجبال المتخلف بحد الاقتصاد (١) » عناصر الحكمة السليمة :

وننقل أوجه النقص التي تصيب التخطيط أو دليل العمل فتجمله عبر واب بالمرس لا بد أن يفهم أساسا على حقيقة عامة جدا وهي أن لكل أمة رأيا عاما مهيما وملاحج شخصية معينة تتكون من تفاعل مجموعة من العناصر أهمها .

- ١ - حسيلة التجارب وآثارها التاريخية .
- ٢ - تراثها الاجتماعي والحضاري .
- ٣ - معتقداتها الدينية ومبادئها الأخلاقية .
- ٤ - تكوينها المرفولوجي وموقعها الجغرافي والطبغرافي .
- ٥ - الخصائص الديموغرافية والانتروبولوجية للسكان .
- ٦ - الخصائص والموارد الاقتصادية .
- ٧ - الأهداف الاقتصادية والامال السياسية السائدة .
- ٨ - طبيعة المشكلات العامة المحتملة .

ولهذا كان من الطبيعي أن تختلف أرمجة الأمم وعفواناتها للنظم تبعاً لاختلاف الظروف ونسب تركيبها . كما يختلف وضاء الأمة نفسها عن نظام ارتفعت في مرحلة سابقة من تاريخها . لذلك نجد الأمم تعالج مشاكلها بالتطوير والتعديل ، وتجه إلى تطبيق ما نراه مناسباً للأهداف العامة ومستساغاً للسواد الأعظم من أفراد المجتمع في نفس الوقت ، فتتابع عمليات الاستفتاء في مختلف مروع الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لأن الاستقرار والرخاء يتوقف على مطابقة التخطيط للظروف

(١) من الميثاق .

مسألة الذكر . ويرتهن بالتزام الحكام والمواطنين لتلك الجاهلية في كل صروب سنوهم ، ويرتبط أوثق ارتباط بأداة الموظف الصوملي في أداء وسائلهم الحيوية الخطيرة ، رسالة العمل الوطني لخدمة الشعب بلا تراجع أو انحراف ، تلك الرسالة التي لا تقبل من أهميتها عن وطبيعة كربات الدم في الجسم الحي ، تنقل عصارة الحياة من القلب والقصي حللا بدن وأدهما شاماً من قمة الرأس إلى أخمص القدم بالعدل والقسطن واللباب ودقة التوقيت .

والرميم الماهر ، أو السياسي الحكيم ، أو المسئول الكبير : هو الذي يشعر بشعور المجوعة ، ويمش في مشاكلها ، يفعل إلى أنعم الفكرية بحلها (١) ويميز محاسن المقائد يبعثها من رقادها . ويصعد أصوات العمل الوطني ينمها ويثيرها بالقدرة التي يتناسب مع ردة الفعل المطلوب درجة ، ويقضي على محاسن الشحنات المملوية والبهيرية فيوجهها نحو البناء والعمل الإيجابي الذي يحقق الخير العام .

ومن خلال ذلك كله ، ومن خلال ما يلاحظه من تعاملات في بوتقة المجتمع أو الجهاز أو التنظيم ، وبالإستعانة بمصادر التخطيط السابق تمسكها ، يضع الخطة التي تربط الماضي والحاضر بالمستقبل من واقع التحررة الذاتية ، وعلاقتها بما يستجد حولها من تحارب الآخرين في المجال الدولي ، بالقدرة الذي يتناسب ظروف الجماعة لا تقل ولا استيراد ولا غرضي .

وهذه القائمة لا تقتصر على تكوين الخطة السياسية وحدها وإنما تصاح لكل تخطيط خصوصاً في مجال التنظيم الإداري .

### واقعية المثال :

ومن حسن حظنا نحن العرب ، أن ميثاقنا الذي أصدره الرئيس عبد الباصر إلى الشعب في ٢١ مارس ١٩٦٢ وأقره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٣٠ يولييه - في نفس العام - هذا الميثاق قد انشق على هذا المنهج السليم . فلم يعرف العالم ميثاقاً أو بياناً سياسياً اجتماعياً اقتصادياً حاداً بضاهيه مضحاكاً وانتمالاً وواقعية ومطابقة للظروف الأمة .

لقد أخرج كابلغ ما يكون التمسك من الرأي العام العربي ، وأصدق ما يكون التصوير للأوضاع شخصية مجتمعنا . فلا غرو إذا ما نأكل لدا

(١) راجع .. الخطة في المجتمع - دكتور عبد العزيز حوت .



اليقين بأن العروبة بالمشاق قد استكملت عصرها هاما من مقومات الهوى  
والتوب لا في المجالات النحطة وحدها ، بل وفي ميادين المنافسة الدولية  
المرموقة ، في شتى نواحي الإنتاج المادي والفكري .

ولكن أهم عصر لهذا الوب وهذا العهد المرتقب ، هو تحقيق وتعميد  
وإتساع كل المواطنين - وخاصة موظفي الأجهزة الحكومية - لاحتكام  
الميثاق ، وتحكيم نطقه ورجوعهم إليه كلبا قدودوا الإسهام ، أن العمل  
الوطني الذي يطابق خطه الميثاق كليل بأن يحقق المعجزات ويرتفع بهذه  
الأمة ونكل مسؤولاتها المعيشية والعلمية والصحية والدفاعية إلى قمة  
ازدهارها والإزدهار ، وأن الاستحراق بالعمل الوطني عن خطه السليم  
في ظل مبادئ الميثاق بيروقراطية لها أوجع العواقب .

#### نموذج العمل :

لقد حقق الميثاق ، قبل أن يكتب ، ما كنا نعتبره أطلاعا ، ليس  
الميثاق مجموعة من القيم والأحكام كانت قبل أن تداع وتنتشر على الملا  
حقائق تتعامل في وجدان عبد الناصر وفكره ، وتوجه عمله الوطني .

ليس الميثاق في صميم عبد الناصر قبل اذاعته ، هو الذي وجه  
الادفان الثوري نحو تحقيق أهداف الثورة السنية ، والإلتصاف في  
مختلف الممارك على الإستهلاك والإقطاع والرجعية ورأس المال المستغل  
والإستعمارية في الداخل والخارج ؟

البيت حانات الميثاق المورعة في اعناق هذا البطل ، هي التي  
تحكمت في توجيه أعماله الوطنية على نهج وسليم ، فتوصل على حديتها  
وبالنهاية ، إلى اقامة أقوى جيش في الشرق الأوسط وإلى تصنييم  
الدولة التي دعوا أنها لا تصلح إلا مزرعة للقطن والبصل ، فإذا بها تنم  
اغلب أنواع السلع من الأبرة حتى الصلحوخ ؟

أن مشروع الميثاق ، أو حانات أفكاره ، مكنت قائدا واحدا أمر بها  
أن يعمل على تنمية الدخل القومي من أقل من ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٢  
إلى ١٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٢ ، ومن حوله قلة من رفاق قمتوا بربهم  
وشبههم وتميزوا بنفس الأخلافات .

أن جمال عبد الناصر انكس بالعمل الوطني في ظل مبادئ الميثاق  
غير المكتوبة أن برص حنات الوادي بمئات المدارس والصانع والمساكن  
والرافق ، ومحطات الخدمات الصحية والزراعية والإجتماعية .. مياه  
الشرب النقية للقرى .. الد العالي .. ملك الحصار الاقتصادي ..  
معركة احتكار السلاح .. السودان الثلاثي .. معركة اليمن .. الجزائر ..

موافق الاصلاح الزراعى .. قوانين بوليه ١٩٦١ الاشتراكية .. القانون  
١٩٦٤/٤ الخاص بالمعلمين .. قوانين التأمين والصملى الاجتماعى ..  
الخ ..

كل ذلك بالعمل الوطنى المحصل الامنى التقنى السريع المتج ، المنزه  
عن اى شائبة بيروقراطية ، المتجه نحو الله والوطن وحبر الشعب بلا تعال  
ولا اثرة ولا استبداد ولا اجزالية ، وانما احتكام للشعب واحتكاك دائم  
به ، وقيادة جماعية ، وسياسة ديمقراطية .

انه بذلك يفرغ اعظم مثل لاكمل نموذج للعمل الوطنى الذى يجبه  
ار يحتل به كل مواطن . هذه النماذج لو تأكدت فى نفوس الملايين .. انها  
اذن لوامسة بالمجتمع العربى الى ارضى مراتب الرقى والازدهار .. انها  
اذن لمحفنة كل الاهداف التى تصبو اليها لتلتحق بانزك الذى مطلب عن  
الحق به حطب الاستعباد القدي . انا اذن لمفكرين بها ما عاكنا وسافون  
لهيما .

لقد اودع عند الناصر هذا الميثاق ماضيا وحاضرا والمستقبل الذى  
نربو اليه .. اماننا وبقائنا وآمالنا .. وادنى فيه ماذنا . وترحم  
احاسيسنا وخواطرنا وامانياتنا شعير صادق ، وتصوير امين ، لمؤخلة  
الماضى بامجادنا ومآسياه وبيان الحاضر بظافاته وامكانياته واستحقاقاته .  
والنسطة التى تضيء لنا طريق المستقبل فى ذواتنا وبين ذواتنا وفى  
مجتمعنا وفى المحيط الدولى الكبير ، لتبهر الطريق السليم الى الرفاهية  
والعلا ، فتسر على القلوب ببطى ثابتة واسعة دون وهن ولا تمصط  
او ارجحال ، وعلى اسس وانمية واسعة نغم وهم او خيال .

### الميثاق نموذج لهتمسة التخطيط :

ان لنا فى الميثاق نموذجا يحتذى به فى كل عمليات التخطيط ،  
خاصة التخطيط الادارى الذى تصفى الاداة الحكومية من عوامل  
البيروقراطية ، فالميثاق كتخطيط للنشاء القوسى العظيم ، قد لحطت روحته  
الطمية فى قيامه على صفة مسح شاملة لابعاد الامة الافقية والراسية  
فى الداخل والخارج الى ابعاد مدى . ومن ذلك اكسب ابعاده فى  
تعهد قوائم الفكر والسلوك العربى الباء للأفراد والجماعات والدولة  
والمجتمع العربى والاسرة الانسانية كلها . وبهذا يعتبر الميثاق مهادجا  
حديثا فى عالم التصميم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والادارى .  
بميز بوشوح الرواى والخطوط ومراحتها والاعتماد على الحقائق المنزهة  
من الهوى والعاطفة ، ودقة استخلاص النتائج من اسبابها والملاح من

من التثقيف وحدد معالم المجتمع العربي الكبر وخطوط محيطه ونقط القياس والتداخل أو التماسك مع القوى المحيطة بنا والروايات التي تخبرنا في ظلها عناصر العبي والطمان والفساد .. وغير ذلك من النظرات والأساليب التي توحى بأنه مواءة لعلم جديد قد يسمى « الهندسة السياسية العامة » .

إن الميثاق هو أفضل قدوة يمكن اتباعها لتطبيق الإدارة الحكومية من حدودها .. لقد رسم لنا الطريق نحو تخطيط اناري جديد يقوم على تحليل مية الإدارة والتوصل إلى تقدير صحيح لامكانياتها ومواردها التي يمكن استخدامها في بناء إدارة حديثة سلمة باحتار ثمة الجهاز الإداري لمعرفة مدى أحتماله للصادق والأساليب الإدارية الجديدة والوقوف على أنواع الطلاقات السائدة بين العاملين به والقائمين عليه وأسباب ذلك حتى يمكن تنقيتها وتعديلها وتقويتها لصالح العمل والعمل والمنفعة من أفراد الشعب وحتى يتم تفعيل الأمانة القومية في أعصر زمن على أحسن وجه .. وهكذا يرى أن الحصول على بناء إداري سليم لابد له من تعظيم يطلعي روح ونص الميثاق ذلك التعبير الصادق عن أمانة الشعب وقيمه ومعتقداته وأحلامه . كذلك الإنتاج الإداري السليم يقتضي بالضرورة عملاً ميثاقياً بكل ما في الميثاق من ديمقراطية واشتراكية وتعاونية وإحلاقية وغير ذلك من المبادئ القومية والأسانية . ليست ممالياً أو بلديت دائنراط ثقافة ميثاقية مناسبة ، لابد من توافرها في كل من يتقدم لشغل وظيفة في الإدارة الحكومية طالما كان الميثاق هو خطة العمل الميثاق لا يقتضي مجرد تحديد قوالب التفكير ومناهج العمل ولا بمجرد الإشارة إلى أسير السبل وأنسبها إلى أسير الأهداف . ولكنه أيضاً يزود المواطن بدروع وثابة ضد الانصراف مادها عبر الحزب التاريخية وفي نفس الوقت شحن العاملين بعوامل روحية وخفنية ومموية استمدها من تراث محتتمنا ، وسجلنا لتكون قدوداً لمركات الانطلاق .

### يتابع الميثاق العربي وعناصر تولفه :

إن الميثاق لا يستمد قوته والزاه للأداة الحكومية بالتطبيق من اجماع الشعب عليه محسب ولكنه أيضاً يستمد الولاء والتقدس من كونه دافة ضمت أحمل أوهام تراثنا الإحمالي وأشوعها عيراً ومن كونه حصيلة أحماد الأحماد ومما يبرهم التي حملت لهم في قمة التاريخ عرشاً مرموقاً .. استخيموها وطبقوها فصاروا رواد الحضارات وبجأبة العلوم وأساطين الفنون وأسافة الإدارة .

الم تكن مصر القديمة أول أمة عرفت النظام الإداري والسياسي  
وعبت الورداء وأبدعت الرقابة الإدارية والفتيش ، والوحدة القومية  
التي تجلت في توحيد الدنيا والصيد ثم شطآن النيل النوبي حتى  
عذبة كريمة بالسودان وأنشأت منها جميعا دولة واحدة كبيرة  
امتدت بعد ذلك إلى الحبشة في الوقت الذي كثر أوسع نظام إداري  
سياسي - وانضجه في أوروبا - عند الأخري لا يتصدى مدينة كاتيا  
أو اسبارتا ؟

وكيف كان يعيش سكان أوروبا خصوصا في الجزر البريطانية آنذاك ؟  
قطار بشرية تسيرها المراتز ، ويحكمها قانون العاب ٠٠ حالة من  
الفوضى والهمجية استمد من واقمها فيلسوفهم حوبر نظريته في التقدم  
الاجتماعي التي يدعّم بها دكتاتورية الفرد وسلطة الملك المطلق وما  
يتمحور عن ذلك من تحكم إداري للوب حياله إرادة الشعب ومصلحه .  
هذا هو فيلسوف انحطرا في القرن السابع عشر يؤيد الطغيان والاستبداد  
ويوجب ضرورة سجون الشعب لحجرات الحاكم مهما طوى وغشم وأسد  
وطم ويكر على الشعب كل حق في أي نوع من الديمقراطية وهذا يجرنا  
إلى استعراض موجز للخطوط المريضة للنظم التي سنت في عقول  
الغربيين وبشائهم . وما يقابلها عندنا لنعرف إلى أي حد كانت ولا زالت  
نظما أميلة عريقة خلفية قديمة .

لا تنهاى .. ولكن لردد بشبا بأن ما اتفقا عليه في الميثاق من  
مبادئ العمل الوطني والأخلاق والعدل والرحاء والمرءة القومية ليس إلا  
اعتمادا لأزمة أزلية ما أن تمنحهم من أمالها حواجز التحكم الإداري المثل  
في انديروراطية حتى يستمرسل سلاها ليقهى لنا والعالم طريق الحياة .

لا لتفاسر وانصبا لنستوعب هذا التراث ونشغل من نماذج القوة  
والنبراس . ويدرك كل مرد ما أنه لو اسرف فانه لا يصح عن إرادة  
الجبل وانما يفرق من ناموس طبيعة هذه الأرض الطيبة ، ويتصلم عن  
ماكر السلف الصالح ودساتينهم فلا يلومن إلا نفسه أن حاقته به لجنة  
المجتمع وضوابطه القانونية والاجتماعية التي يجب أن تكون حاسية  
وحالمة .

ونود فنشكر أن النظام الإداري في دولة ما ، ما هو إلا انعكاس  
صادق ، وصورة حقبية للنظام السياسي السائد . وهذا ما حدا إلى  
يسط هذا العرض السياسي راجيا ألا يتطرق إلى الأذهان أن في ذلك  
خروجا عن موضوع البيروقراطية .

## مواطن الانحراف في نظم القرب :

ان من أوضح عوامل الفساد في الأجهزة الادارية مجتمعتنا ، المروع الى السيطرة والحكم ، والواقع ان هذه الظاهرة البيروقراطية دجيلة على مجسما الذي يدين بالمتعدلات الأخلاقية الى أقصى حد وبقدس الحرية ويفصل الديمقراطية على القوت ، وتأتى مظاهر البيروقراطية اللاأخلاقية الإيجابية في المزمة الثانية بختيارها نتيجة حتمية للتسلط أو وسيلة يتخذها صفاة الحوس للتقرب الى السلطان أو استغلال سلطة الوظيفة في المنافع الشخصية .

والتسلط واللاأخلاقية لزوء من نزوات الشر الفطرية العنصرية الدائبة التي اضطر الانسان الى استخدامها في مجر تعبده لهذه لارض واحتلاله لربوبها .. هذه النزعات العدوانية كانت وسيلة لحماية نفسه في صراعه ضد الوحوش وفي سبيل القوت والدماء والمأوى من أجل الحياة في العصر الديناصورى وغيره من العصور الحيوانية .

أما ان يتمك بها بعض اعضاء الأسرة الانسانية بعد ان استتب لبنى آدم زمام الأرض بانقراض أغنى وحوشها ، وانحياض البقية الناقبة في أحراض محدودة - وتحولها الى دس في اقاصى يبعث بها الانسان ويلهو - أما ان يهن المرء الى النزعات العدوانية بعد ان استغفلت أعراسها ضد آلاف النسي .. بعد ان تطورت وسائل تعامله من مجرد أصوات الى ثغلات سرت له الإقناع ، وسهلت له التعاقد والتشريع والتحكيم .. فهذه عردة بالإنسانية الى الحيوانية الساقطة .. خصوصا اذا كانت الأدبى المحاوية قد نظمت العلاقات الصامة بين بى آدم على أسس أخلاقية غوامها الحرية والعدل ، والمساواة والسلام . ولقد يقال ان هبوط الرسالات المحاوية كلها في الشرق العربي كانت السبب في تمبلر بالصيغة الأخلاقية بخلاف أورامنا ، ولكن المصلح الاجتماعى ككونفوشيوس والصينى لم يصرف ديسا سماويا ، ومع ذلك بادى بالأخلاق الاشتراكية في القرن الخامس قبل الميلاد ، وحث الدولة على توزيع ثروات البلاد على المواطنين منما من همرة الكادحين ، وتشجيعا للفلاحين والعمل على مضاعفة الجهد لزيادة الإنتاج ، وتنقية قلوبهم من الحقد والسخط ، فكانت كان يحارب بيروقراطية الإقطاع الصينى في ذلك العهد ، بل أكثر من ذلك أنه دعا الى أعالة الكحول والمخيرة والمسين والأراميل ، ونادى بشر التعليم لتنشئة المواطن الحر الذى يدرك كامل حفرته ، ويمتلا قلبه الكبر بصبا الانسانية جميعا ، فنادى بتكوين جمهورية عالية واحدة يحكمها علماء فاضلون يدركون مزايا العدل والخير والسلام .

حقاً ان بين علماء العرب من ردد هياكل الديمقراطية والاشتراكية ولكنها كانت هياكل مؤقتة ، وضوابط للاستهلاك الفاحش لا يطبقونها في معاملتهم لمجرد دولهم ، وليس أدل على ذلك من جرائمها الاستعمارية منهكة الأشكال والأساليب .

ولكن الطابع السائد على سياسة العرب هو التسليط واللااخلاقية .  
والنابح يرضى علينا أمثلة كثيرة :

#### الفلان :

أقر نظام الطبقات ، وقسم المجتمع الى : عمال يتفرون للانجاس ولا رأى لهم في الحكم ، وجنود كل همهم حراسة الحكام ، وحكام يحكمون الطبقتين المذكورتين . ودعا الى مزج من الشيوعية بين طبقة الأوصياء « الحكام والجند » وحرم عليهم التملك والزواج حتى لا يستولوا مراكزهم في الانزلة على حساب النجب ولا تمال مواطني الصلافة الأسرية من قوة سكرتهم أو غلبهم عن واجباتهم . لقد حاول بذلك أن يرسى أحراراً وقائياً ضد البيروقراطية ، وهي سبيل ذلك أباح لهم شيوعية جنسية ، معلماً ان هذا التنظيم يمكن الدولة من تحقيق القضية . .  
مجباً لفضيلة خرافية تقوم على مبادئ الرذيلة . . مبادئ الطبقة . .  
مبادئ استهوان العلاقات الإنسانية والأسرية .

#### وميكيافلي :

الابطال الذي حقق السياسة المالية بنظرية لاجلالية مرت كالسم الرعاف في نظم العالم عامة والعرب خاصة ، تتحارب معها وتنبها الجول العدوانية الكامنة في فاع النفس البشرية ، مما أدى الى انتشار دعوته الى انواع أساليب الشطش والعدو والحيانة والإرهاب والقتل ، والتخلف عن أي وأزع من عرف أو خلق أو دين أو صير . ويكفي أن أسجل هنا بعض ما قاله في هذا الصدد بروسير « روبرت أموسوي » أستاذ علم السياسة بجامعة هارفارد الأمريكية خلال حديث شخصي معي :

« ما يؤسف له ان نظرية ميكيافلي القلابة على النشر ، قد كتب لها الاستقرار في وسائل الحكم والعلاقات السياسية الدولية والمطبعة ، بل وفي المعاملات الفردية ، فكثيراً ما يبرر الناس المصالح المشينة ترديد قول ميكيافلي « انقاية تبرر الوسيلة » . ولكن مما يدعو للتعالم . ان الأساليب الميكيافلية تخف حداثها في المجتمعات القديمة على وجه الخصوص ، والشرقية عموماً ، مثل بلدكم مصر » . والفضل ما يشهد به العرباء .

وميكافيللى أيضا من أعداء حرية الشعوب وديمقراطية الحكم . .  
وقد قال في ذلك « ان سلطة السيادة الشخصية ، سلطة غير واعية الى حد لا يتيح لها ان تكون قادرة على ممارسة سلطاتها ممارسة فعالة » .  
ومن المؤسف جدا ان نجد لهذه الحقبة على الديمقراطية جيودا بين  
ظهاينا أمثال « ميشيل عفلق » ومن لف لفه من عصاة اليساريين ،  
يتقصرون مثله من حق الشعوب في ممارسة سلطاتها .

أين مدا من قول الميثاق « ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة  
لروح الثورة . . ان الديمقراطية هي تؤكد السيادة للشعب ووضع  
السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه » .

**ويردهون :**

الفرسي ، نادى بالفوضوية كمثل أملى الحرية المطلقة ، فلا دين ولا  
دولة ، ولا جبر ، ولا إمام ، ولا مسؤولية وإنما انطلاق لا يهتدي بخط  
بالإنسانية الى دولة الأنعام .

**وبالكونين وكريتيكين :**

الروسيان ، استهولهما فوضوية « يردهون » غاوغلا في أحرار  
الانحلال خلفه .

**وكارل ماركسي :**

لم تسلم نظريته الاشتراكية من تسلط حرية الهدم ، حيثما أباح  
القتل ودعا الى حرق العقول الثابتة والمصانع الهائلة وسائر المنشآت  
الاساحية ، كوسيلة مفضلة للقضاء على الرأسمالية وانزالها درجات  
على السلم الاجتماعي . وكان المصاصيل والمساكن والآلات والعمائم  
لا تصير في نظره الا اصفافا في حساب المدخل القومي . وحقق على  
ماركس ان أعمال الصف هذه وحتى مجرد اصراء العمال يعتبر ، في  
المجتمع الاشتراكي ، عملا يبروقراطيا يعطل الانتاج ، ويعرم الشعب  
قسطا معيناً من العائنة ، وغاب عن ماركسي ان تلويب الفوارق بين  
الطبقات لا يستلزم بالضرورة قتل أو اغتال الرأسمالية بقدر ما يستوجب  
حكما الحفاظ على أدوات الانتاج كجزء من المدخل القومي ، ثم ربح  
العمال الفقراء على التسلم الاجتماعي عن طريق تمليكهم ، مثليين في  
الدولة الاشتراكية مصادر الانتاج ، دون حاجة الى تلعب أو ارافة دماء .  
وقد انتت الثورة المصرية امكان التحلي من أسلوب الصف للوصول الى  
الأهداف الاشتراكية بلا دماء .

ولكنها روح القسوب ، تترجها الأفكار وتنعكس على الجساليب  
الوصول الى الغايات بالصف والشر والفساد وارهاق الأرواح . الا  
ما اسعد حظ الرأسمالية والاقطاع وحتى الرجعية العابرة عندنا ..  
ما اسعد حظها بروح صروتا التي تنضوع شفقة ورحمة وغمرانا تجلت  
في ثورتنا السماحة البيضاء ، ومماثلتها لهم بالحس :

وبينما نحن نمزج بالروح والقيم الروحية كأساس للانتماء والرفاهية  
والخير والسلام بما تعتمد عليه من علاقات التعاطف والمحبة والتعاون  
والتأثر والتعاضد والتكافل والتضامن ، وكلها وسائل روحية خلقية  
نضج تمرر المادة تلقائيا .. بينما مبادئنا تعود الى ذلك . نجد «ماركس»  
يعتبر المادة محركا رئيسيا للتاريخ الانساني من علمة نواحيه السياسية  
والاجتماعية والقانونية وحتى الدينية ، اين هذا العلم من حكمة الميتال :  
« ان القيم الروحية الغالبة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان ،  
وعلى اعادة حياته بتور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من اجل  
الخير والخير والمحبة » . (١)

واكد ذلك مرة أخرى بالص : « ان الطاقات الروحية التي تستمدحها  
التشعوب من مثلكا العليا النابعة من اديانها السمفوية ، ومن تراثها  
الحضاري ، قادرة على صنع المعجزات » . (٢)

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى اعظم  
القوى المافعة ، كما انها تسليها بدروع من الصبر والشجاعة لمواجهة بها  
جميع الاحتمالات وتظهر بها جميع القصاب والعقبات .

والذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورة لازمة ، فان الحوافز  
الروحية والمعنوية . هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم انيل المثل  
الغيا واشرف الغايات والمقاصد » .

وراصح جدا ما في نظرية المادية من ثغرات تنسج للبيروقراطيين ،  
ذلك ان أكبر حجم من البيروقراطية يستهدف المادة والمنفعة المادية ، وان  
أكسير القيم الروحية والاحلافة هو المقرر الفصائل الذي يغتزل  
البيروقراطية وبلاشبها ، ذلك المقرر الذي طالب خروشوف طمساه  
باختراعه . بالطاقات الروحية بتحول الاستملاء الى تواضع ، والتسلط  
والسيطرة والاستبداد بالوعي الى شوري ، والرشوة والفسح الى حقبة  
وقلعة ، والعدو الى وفاء ، والتعبد الى امانة ، والاستغلال الى تنمية  
وحفاظ ، والبراحي الى حمة ، والاثابة الى خيرة ، والاشتر الى مساواة ،

(١) المبدأ السابع من الميتال .

(٢) الباب الثامن من الميتال .



والمرحلة الى اندماج ، والصراع الى تناقص وتعاون .. وهكذا تبدو لنا أهمية تأصيل الطاقات الروحية في اجهزتنا الحكومية كسلاح أساسي للبرومراطية .

وعود الى « ماركسي » فتره قد ألقى في مرة لشتراكيته بمنزلة بيروقراطية أخرى ، وهي انه انكر حقوق الفرد الطبيعية فلم يحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، ذلك التوازن الذي يعتبر بمثابة المصلح النهائي من سطور جرمومة التطور الديالكتيكي الذي أمس به والذي يتلخص في ان « كل نظام يحل في طياته عنصره هلكه » . احاط نظام الحريات بدائرة مغلقة ، فلا اجتماع ولا كلمة مسموعة او مكتوبة ، الا لتأييد الشيوعية او الدفاع عنها ، وأحل سلك دم كل من تحدته بمس بالهروج من هذه الدائرة بشر آراء تحالف دعائم النظام الشيوعي قائلا : « اذا كان ٢٥٪ شعوبين . فلا مانع من التصحية بال ٧٥٪ الباقية » . وأوصى بالا يقام للدين ورثا . وتصيب الحناق على رجال الدين . وفي ذلك قال :

« الدين الطيون الشعوب » .

لقد اغفل « ماركسي » ان حرية الأفراد هي خير ضمان لسر مقبلة الحكم في اجتماعها الصحيح ، تلك الحرية التي كملها ميشافا في التملك الى الحد الذي لا يؤدي الى استغلال أو احتكار أو سيطرة ، وفي انداء الرأي الهادف السائد الساء الاصيل ما لم يكن هداما ولا مستوردا ولا دخيلا مأجورا . التفت الى الميثاق يقول : (١)

« الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر ، وهو يشاؤه المقتدر ، ان حرية كل فرد في صنع مستقبله وتحديد مكانه من المجتمع وفي التميز عن رايه وفي اسهامه الايجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، حقوق أساسية للإنسان ولابد ان تصونها له القوانين » .

وبذلك أهد الميثاق المواطنين بسلاح الرأي الحر ليصاروا به الاستغلال بكافة صوره ، وصعوبة البيروقراطية التي تعرق حصول المواطنين على فرصهم المتكافئة في العمل أو في الخدمة أو في أي حق من الحقوق . (٢)

ثم ان سيادتنا قد اوجبت تحقيق سلطة المجالس الشعبية على اجهزة الادارة المركزية والمحلية .. ايمانا بان الشعب مصدر السلطات ، وأن ارادة الشعب فوق كل ارادة . انها الارادة الأصلية الحقيقية التي تقع منها كل خيوط أشعة السلطات الادارية المختلفة مهما كانت ذهبية ... اذا

(١) الباب السابع من الميثاق .

(٢) المادة الخامسة من قانون الاتحاد الاشتراكي العربي .

نبا وجمع ارادة الشعب لم بعد لاشعة السلطات الادارية وحود ، فلا غرو  
اذا اناط ميثاقا الشعب هياة العمل الوطنى وتوجيهه ومراقبته ؛

« ان سلطة المجلس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار  
فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى  
ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يقلل الشعب دائما قائد العمل  
الوطنى » .

افصا فى نقد ماركس ، وتعدد مواقع الجسور التى يمكن ان  
يتسرب منها فتران البيروقراطية الى كوخ اشتراكيته ، واستسا أهمية  
ماركس من سبق استلاء عليه .

هيجل : الذى كان متحيرا للدولة ، مصيفا لاساية الفرد ، لقد  
قدس الدولة حتى جعلها الها حقيقيا ، ذا سلطة مطلقة ، تتسلاش امامها  
الحقوق الاسانية الطبيعية ، حتى اعتبر ان كل حق للفرد انما هو مستمد  
من الدولة التى تحميه ، كما ردد ان الانسان ليس الا آلة تحقق الدولة  
بها اهدافها . وكل لهذه الفلسفة الزها فى تجريد الشعب الألمانى من  
حرياتهم وكرديهم فى النظام الفاشسى ، وما ينضمه من عبادة  
للسلطة كما اعطها المستعمرون لربة ومروا لاستمرار الاحتلال . .  
وما اطلع ان تتركز السلطة مريد فرد ، لظن أنه الدولة ، فبتأله ،  
ويصل بسلطانه ما تشاء أهواؤه .

ويراكتون : يقابل « هيجل » فى النظام الذى ظهر القائل « القانون  
هو الملك » قول لا يستحق الا الاستخفاف .

وسلفيوس : وصل الى درجة من المداحة جعلته يعتقد ان  
« الامبراطور سيد العالم » او لعله كان ينزله الى امبراطور ما .

مونتسكيو : ناعد عليه استيلاءه الشعب صاحب السيادة ، من  
مجرد الاشراف على الهيئة التنفيذية معتبرا ذلك « وصية فى جبين  
الدولة » لقد حفى عليه او لعله تجاهل ان الهيئة التنفيذية هى الحمار  
الذى يعد ما شرعه الشعب ، وما اليرب الهيئة التنفيذية بتحقيقه  
لشعب ، بارادة الشعب ، فمن الطبيعى ان ان يراقها صاحب التشريع  
والسلطة فى ابعادها ويطلع على مدى تطبيقها لاحكامه وتنفيذها لاهداه  
وتحقيقها لعماله ، والتزامها حدود الحطة التى اقتضت على انتهائها  
الأداة الحكومية مع القوى الشعبية التى زودتها ببعض السلطات الزقنة  
لتدير بها أمور الشعب .

ثم ان عالم الفكر الفرنسى ينادى بأن يقتصر دور الشعب فى الحكم  
على مجرد اختيار حكمه فحسب وكل هذا الراى منتهى أمل الجماهير

في ديمقراطية مباشرة ، تراها تتفلسف أمام قانون الاتحاد الاشتراكي العربي ، حيث نكل للاجتماع وللارادة الشعبية حق فعل العضو الذي يخل بامانه العضوية او يتقاعس من اداء واجبه ، ويدخل في ذلك بالطبع حياة الموظف لامتانة الوظيفة بأي طريقة وتراجيح او اهماله في مزاوله العمل الوطني المنوط به .

انما نعتبر الرقابة الشعبية على الاداة الحكومية واجهزة الانتاج بعنا للديمقراطية المباشرة التي عجزت دول العالم قاطبة عن تطبيقها اللهم الا في مدن الاعريق . . في اسرطة وايضا . . زمان . وفي صدر الاسلام انما نؤمى الى الديمقراطية المباشرة التي مرادفها عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الكبر فاعده ديمقراطية عرفتها السياسة . ديمقراطية فاضحة ، تشكل من الشعب كله جيشا من العراس الذين يسهرون على حراسة الثوري ومكاسيها ، والميثاق ومبادئه ، والعمل الوطني الثوري . من الانتهازية والاسحراف والعمود والاهمال ، فضلا عن انها عامل هام في تكوين شخصية المواطن وافرار ذاته ، وتأكيد وجوده ، وتنمية ملكاته ، واطلاق مواهبه ، وكلها دعائم هريضة لبناء المجتمع الاشتراكي العفلاق ، وحوافز حارة تدفع المواطن الى دلع مشواه . الفكرة كومية لممارسة حقه السياسي على نطاق أوسع .

وبعد . لانا نرى للدولة التي بلغت من الانحراف حد اغفال القوانين الاخلاقية عرفيا او رسميا . وهؤلاء المعكرين الذين ارسوا اطلال نظراتهم على الا اخلاقية او انسعدوا بها بهجة مضاهيهم . وعلى الموم ليهـ طبيعة البيئة الأوروبية .

اما نحن فدولة اساسها اخلاص ، ولمة صاحبة رسالة بالحق والعدل والحرية والمساواة والسلام ، وذلك هي مبادئ الديمقراطية مندما ،

### مصادر الحرية والمساواة في امتنا

ونرحب اسمع الحق والعدل والاخلاق كقاعدة للحكم والادارة في امتنا بل نجر التجمعات البشرية ، ففي صغر القديية ، قبل الديانات السماوية باكثر من المي عام ، حتمت الطبيعة الحرة على المروعون ان يلتزم بالحكم في حدود فكرة الماعت ، التي تعني ، العدل والحق والمساواة والنظام والامانة .

ولما كانت الارضي الزراعية كلها ملكا للدولة ، فقد كان يقسمها على الفلاحين وقعا متساوية ، يزرعونها ويحصدون محاصيلها لانفسهم ، مقابل جعل

معين ، وذلك تحقق أول نظام اشتراكي في التاريخ مساوات فيه الملكية والدخول .

غير أن آفة النظام الإداري العربي ، نحت من أساس بعض الوظائف المحلية للاقتصاد بما فيها الحيازة ، نفس الأسلوب ، ما تسبب في وجود أول بيروقراطية عرفها العالم ، سيأتي الكلام عنها في حينه .

**والوسوية :** اتبعت من أرضنا سدى بالمثل والتوحيد .

**والميسوية :** بنرت بالمحبة والسلام وعنت الميسد . وبدأ الآنام اليسريون الأول ، حملتهم في أحلال التماثل والمثل مثل الحقود والظلم . وطالبوا بإنصاف المستضعفين والأرقاء . ولكن هل وجدوا من قياصرة أوديا إلا المطردة والصفاء ؟

وهل قى المشيرون بالرحمة من الإباطرة إلا الطلاب واليهوان ؟ ..  
أبدا .

وطالب رجال الكنيسة الأوربية في العصور الوسطى ، بالملكية الجماعية للأرض ، فافحق سمامهم ، ولم تحط صرخاتهم آذانا صاقية ، لأن دعوتهم الاشتراكية فقدت أهم أركانها وهو تقرير الحرية الاجتماعية . لانهم أباحوا الرقي ، ولأن رجال الدين هافتوا على الحكم وخدمة الحكام . صورة أخرى من البيروقراطية الدينية أن ضعف بعض روادهم ، أفقد آراهم الاحترام وقوة التأثير خصوصا بعد أن اعترفوا « بأن لوماس » بالزل ، وسلم بأنه ضرورة حتمية لتأدية وظيفة اجتماعية « كذلك « أومسطين الذي أباحه استنادا إلى ما سماه «**الخطيئة الأولى**» (١) بهذا تجاهلوا نظريات الحواريين والرسول والآباء الأولين : من العدل والذمة والمساواة وحرية الأفراد ولهذا عجزوا عن تطوير المجتمع الأوربي من نقابا الطفليان ، وتحتل الوحش الرابض في نفسه الجسية . لقد بلغ حلق الرأي في نظرية القديس بولس قوله : « كل مظاهر السلطة صادرة من الله » كلام محرب واضح الطلل ، يسبب إلى الله كل مظاهر السلطة بما فيها من ظلم وفساد حكم أو نقص وتقصير ، تنزه سبحانه عنها جميعا . ولكنك لا تجد لهذه الأفكار مدى في الكنيسة الشرقية - التي ظلت تزج تحت مظلة الحكم الرومي ، مقيدة الحركة ، صكمة المم ، حتى أكمل الله لنا ديسا ، وأنتم علينا نعمته ورضى لنا الإسلام ديننا .

(١) نظريات ومذاهب - دكتور مصطفى الخشيم .

**والإسلام :** أنتشرت تعاليمه بالحق والحرية والمساواة والعمل الصالح والمعاداة الاجتماعية . . ديمقراطية اشتراكية تهادنية . . فصل مبادئها في أبحاث وأن احتلت الألعظ . وتعل عبا المتكرون الأويريون نظمها وحملوا شعولتها العظيمة . ولكن لتطبيق لا التطبيق ؛ فما من ميثاق سياسى خرى إلا واستمد من أحكام الإسلام اسمى ما ينص عليه من المبادئ الإنسانية : كلها أو بعضها نص عليها ميثاق العهد الأكبر الانجيزى والإعلان العيفوالى الأمريكى فى مؤتمر فلاديفيا ، وإعلان حقوق الإنسان الفرنسى وبرنلج رورفلت عام ١٩٤١ وميثاق الأطنطنى فى نفس العام ، ثم ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ . لكنها كانت مجرد أفعال لحداد الشعوب ، لم تستفهما أفعال ، العدل والإيمان ، والعمل الصالح ، والمساواة بين الأفراد ، وتلويب التوارق بين الطوائف وانطبقات ، وعدم التمييز إلا بالتقوى والعمل الصالح والخلق الكريم ، وبالعلم الذى سفع صاحبه والجمع ، وانصاف الفقير من مال الثنى ، والضعيف من القوى ، والبر بالفقراء ، ورعاية المرمى والمجبرة والمسنين .

وشريعة الإسلام العيف فصلت فى وشوح كل هذه المبادئ السياسية والانصالية والإدارية والاجتماعية حددت لسلوكها سياجا من العدل والراة والاستقامة منها التطبيق الديمقراطى السليم . . والاشتراكية السحة .

إن أجماع علماء الفقه على أن وسيلة اختيار رئيس الدولة هى البحة الصحيحة القائمة على رضاه الشعب ، من أمرى يتولى السلطة لاية من الأمة - معاه الوحيد أن الإسلام قد حدد النظام الجمهورى شكلا للحكم . وأن قول رسول الله :

« وألا أمر بمعضية فلا سمح ولا قلعة » .

وقوله صلى الله عليه وسلم :

« أهل الجهاد كلمة حق عند سلطان أو أمر جال » يتطع بأن الأمة مصدر السلطات وأن الذين يحشا على محاربة البيروقراطية ، وحصيان البيروقراطيين ، وأن النظام الديمقراطى الإسلامى هو أن فى مراتب الديمقراطية ، وهو نظام الوامى للأفراد بمقتضى قوله تعالى فى سورة آل عمران : « وشاورهم فى الأمر » وفى سورة الشورى : « وأمرهم شورى بينهم » ويقول النبى الكريم : « استصنوا على أموركم بالشاوركة » أها الديمقراطية العربية السليمة حكم الشعب للشعب بالشعب . .

الشورى ، ، النقد وموجبه السلطان ، ، رقابة الشعب على أجهزة الحكم  
والادارة .

اوليس التعالى كمرأ بعد أن أنزل الله علينا أمره بالأحباء والمساواة في  
قوله تعالى : « **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** » وقوله سبحانه : « **إِنَّ أَرْحَمَكُمْ عِنْدَ  
اللَّهِ أَتَقَاكُمْ** » وقول رسول الله الكريم « **إِنَّ النَّاسَ سَوَاسِيَةٌ كَلْسَانٌ  
مُشْتَبِعٌ** » لم قول اشرف المرسلين في خطة الوداع :

« **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ ، فَكُلُّكُمْ لَأَدَمُ وَأَدَمُ  
مِنْ تَرَابٍ ، لَيْسَ لِعَرَبٍ عَلَى عَجَمِي فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّقْوَى** » .

لو أن الإيمان بالأحباء والمساواة في الأجهزة الإدارية طبع حد العدل  
والتعامل بوحى هذه المعاني ، لتهدمت أكبر دعامة من دعائم الديمقراطية  
ولاحتوى الاستعلاء والامبرالية والتأله ، فنشطت حركة العمل .

وفي الاشتراكية فرض الإسلام الرزقة ، وجعل في بيت المال حقا  
مطلوما للمائل والمحروم ، وأقر حق الملكية دون أن يجعل الملكية العربية  
حقا مطلقا ، ولكن جعل المالك وكيفا فيما يملك من الحماية التي يسمى  
أيضا . وإن قوله تعالى : « **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ هَذَا أَلَّهِ الَّذِي أَنزَلَهُمْ** » . ليرهان  
على أن كل ما يملك الشر من مال إنما هو مال الله يُؤتيه من يشاء ، وعليه  
واجب الرزقة ، وفيه حق الحاكم الملم لأن يستولى على القصد اللذم  
لحاجة الجماعة ، إذا دعا الداعي صوتا لمصالح المسلمين ، وندرا لخطر  
بهذا كيانهم .

وقد أباح الإسلام بيع الملكية للمتفعة العلمة ، وللقضاء على التوارق  
بين الثروات ، وشرع المساواة في الحريات وأمام القانون والقضاء ، وفي  
ضربة الجهاد وفي التكاليف العلمة ، ومن على التصلب من الإحتملى  
وايثار صالح الجماعة على الصلحة الخاصة . وأمر بإشياء ذوي القربى  
واليتامى والمساكين وابن السبيل . . قال تعالى : « **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ  
حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ** » وقال سبحانه : « **وَمِمَّا يُؤْتِيهِمْ يَنْفَقُونَ** »  
وقال جل جلاله : « **لَيْ لَا يَكُونَ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَشْيَاءِ مِنْكُمْ** » وقال أصبق  
القائلين : « **كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ** » وقال رب العالمين : « **أَوَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ  
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ، وَتَتَلَوَّا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ تَتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ  
وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** » ثم قال : « **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى  
الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** » وقال : « **يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ  
دَرَجَاتٍ** » .

هكذا أنزف القاعدة الأخلاقية لنظمتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية : نزيلا من رحيم حكيم .. نلزم بالصروف .. ونهش عن المنكر والمعنى .. نرسى قواعد الأخاء والتعاطف وعدالة التوزيع على أظهر مقدمات رأتنا .

ابوبكر : انصب اليه صابرا أدوع مثل للحكم والإدارة ، مؤكدا مبدأ سيادة الشعب وحقه في رقابة الإدارة وتقديمها وتوجيهها بقوله :

« اطيعوني ما أطعت الله والرسول » .

وعمر بن الخطاب : افخر به واقتد ، اتخذ أسوة حسنة إذ يقول : « خطبا عمر وأصابنا امرأة » وقوله « الحمد لله الذي جعل من المسلمين من يقوم هجر محمد السيف » لطيفا لهذا الرجوع إلى الحق دون التماذي في الساطل وتحميدا لنواصي أولياء الأمور .. وأين في الناس ولي مثل أمير المؤمنين !

وما أوجنا في معرض أسقاط البيروقراطية أن تستعرض بعض مآثر ابن اسطبل في العمل والنهش عن التعصب أو التمييز بين الطوائف ، وتلعيح التلمح الذي نهر الذي أمر بطقه وعدا له بن عمر بن العاص : علانية وهو ابن حاكم مصر قائد جيوش المسلمين قائلا :

« متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ! » .

وكان الخصم نصرانيا من العامة . وهو الذي أعطى أهل إبلية الأمان فكتب : « لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صليبهم ولا من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يسكن بأبلييا أحد من اليهود » وراد على ذلك بأن أمضى الصصة والكاكين والمجزرة والنساء والرجال من الضرائب .

هذا بعض من رأتنا الأخلاق في الإدارة ، الذي استمد اليشاق منه قيمة : سيادة الشعب .. كفاءة الحريات .. عدم التعصب أو الآرة .. عدل منزى عن المحاطة .. تأكيد لرعاية الحاكم لشؤون المحكومين وحقوقهم .. عدالة اجتماعية كانت أساسا للنظرية الحديثة في فرض الضرائب التصاعدية .. حرص على سلامة العنصر البشري من الذل والهوان لانه طاقة العمل الإنساني .. تحشف ورهف وهدوء عن مآل الدولة .. ملل الشعب . وهكذا دم الإسلام دعائم الانطلاق لرئاسة الخير والسلام .





تلك عيئات من آراء مفوضة الاشارة العربية التي تكلل عنها العالم  
معنى ما يبدو في نظمه من نقيض واشراق . ذلك البعض القائم على  
الديمقراطية والاشتراكية والمساواة والعدل والحق والنظام .

تلك هي مفردا السياسية الوريثة .. مقومات شخصيتنا العربية  
وسمايتها ، حوامر انطلاق طاقات العرب لقيادة ركب الحضارة كلما  
توعدت لها حرية التعبير والعمل وامسكت رمام اقدارها ، واستعادت  
مملة الديمقراطية والاشتراكية تنبذاولها بشكل متحدد متطور مع  
مقتضيات العصر دون المساس بجوهرها التقليدى الاصيل الوضد .

تلك عقائدا المسماة التي انبعثت من ارضنا ، قبل الاديان وبعدها  
ازلية اندية . احتر الميثاق كنوزها .. بعثها .. فرجم همس امجاد  
الماضي العابرة ، وخواطر ملايين اليوم العائرة فكان المخطط الكريم  
الذي يرسم لنا طريق العمل المعيد الذي يعيد الى العربية زعلمتها  
ويمكنها من اداء رسالتها ويؤمنها احطار اعدائها المتربصين في ضراوة  
ولوم يتحسبون فرصا لي ينالوها ، ما ائعلت فؤى الشعب العائلة جبهة  
واحدة مترامة متضامنة تحارب البروقراطية ومسطها ، وعمل مللا  
وطبا سليما نظفيا ، وتنتج ما يكفى مدالة النوزع ، ويرقى بالمستوى  
الاشتراكي ، تعمل على اتقان الانتاج لسامس نظيره الاجسبي في الاسواق  
العالمية .. تعمل على رفع المستوى الفكرى والصيحى والاقتصادى  
والاجتماعى ، بجهد مضاعف ، حتى نحصل على انتاج مضاعف .

فسحقا للبروقراطية لانها تقتل الديمقراطية روح عقائدا وغريزة  
مواطنيا التي تدفعهم بقوة لا تقاوم نحو المساهمة في حكم انفسهم  
واصلاح ادوات هذا الحكم الذي يمشون في ظله وعلى نواحيها تتوقف  
درجة مستواهم فضلا عن ان الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة الاكيدة  
لصيانة الحريات والحقوق التي استمادها الشعب بثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ بعد ان سلبت منه الالف السنتين .

سحقا للبروقراطية لانها تعوق الفرد فتخفف من مستوى الفكر  
والصحة وتؤخر مختلف عمليات الانتاج المادى والمعنوى والفنى من  
التقدم الى مراتب الكمال والازدهار لاقامة مجتمع افضل موفور  
الدخل ، تصم امراده الرعائية والومى والرخاء .

سحقا للبروقراطية لانها تكثر بالقاعدة الادلرية التي نوحى بها  
الادبين المساوية التي اخس الله بها ارضنا ، وتسل بنا من رسالة  
العمل والامانة التي حملنا شرف التبشير بها .

سحفا للبيروقراطية لأنها تتنافى مع مبادئ الأخلاق وتعيش على  
إمهان الفرد واحتلاس أموال الشعب، وتزدرى مبادئ الأخاء والمساواة  
والتورى ، وتجر فى المواطنين التضاعه والجراحة . . تحولها الى حين  
وبسمة ، وتصعب الوعى والجهد والإدراك والتكفاية .

سحفا للبيروقراطية لأنها أمسوا ما يهدد استقرار الدولة وبهيل  
حدران قولها وبضعف مقاومتها للعدوان ويملكك تماسك بنائها الاجتماعى  
ويحمل شيخوخة أجهزة الحكمة بعد حرمانها من التطوير والتنظيم  
بالحديث من الأفكار والجديد من الآراء التقدمية القائمة التى تجدد  
شباب الأداة الحكومية بمكس البيروقراطية التى تؤدى الى حمود المراقى  
وبوار المولة ، وتخواب خرائنها ، ثم فصر عمرها ٥٥ ومى التاريخ ما يكفى  
من أمثلة . .

ولتسقط البيروقراطية التى جلت علينا يوما - لا أعاده الله -  
امتيازات المراء ، وجعلتنا حيداك صيرفا غير مكرمين فى بلادنا وسقتنا  
كؤوس النل والهوان من دكتاتورية الاستقراط وتحكم واستغلال . .  
وسلبنا كل لوة من الحرية والاعتبار الفالى وكل حق طبقى وكل فرصة  
الا فئات الموائد المشقة بعد تحمة المحاسب والأذباب والمطلعين من  
سماسرة النزوات والضعفات الخاصة .

## التنظيمات السياسية والإدارية

### تجاربنا مع النظم الفاسدة

لقد عركنا كل أنواع أنظمة الحكم والإدارة خلال أكثر من ٥٥٠ عام  
من عمر امتنا التى تمتد حضارتها الى فجر الأزل . حرمانها جميعاً  
مختارين أو مرشحين تحت ضغط العزو والاحتلال ولم يبق لنا فخرنا نائنا  
رواد الفكر والتطبيق السياسى والإدارى من أن نستشف ما يستجدوهم  
أفاق ملادنا من نظم تتساقط واخرى تقام لتتروى من جديد تحت مجة  
التطور .

دكتاتورية الفرد : قاسيتنا من ظلمها وهننا فى ظلماتها وفقدنا فى  
وعثاتها حرياتنا الطبيعية وحقوقنا الإنسانية . قبرت فى صحاريها  
المواهب ودلت فى قبايعها المصاصر الشخصية القبورة الصالحة ، وقامت  
على رفاتها طبقة لا أخلاقية اعتمدت البيروقراطية . طبقة اقتدت بالملك  
وأمنت بأن ( الناس على دين ملوكهم ) . باعت نفسها مثله للشيطان ،

ومرطت في حقوق الشعب وثروات الأمة استرخاء للمستعمر  
ومستغديه من الملوك باقتسام في الأسلاب ، واحتكارا للوظائف ، وهكذا  
كانت تنتقل عدوى الاثره والأثنيه والانحراف والعصية من الدكتاتور  
الغرد ، الى حاشيته ، الى سائته الحريص الى اناسهم من الهنافين  
المصعقي ، الى أجهزة الحكم كل منهم ذنب لأخر تصاعديا والملك في  
القمة ذنب الاستعمار ، أما حقوق الشعب ومصلحته فكانت تفضل  
وتحتمى وتتلأث في درويين الحكومة الى أن يصير طعاما للفئران .

وما من مواطن إلا وكان يعلم أن الملكية هي الثورة الأمسلة التي  
تبيحت منها ندامة البيروقراطية بمعوة متدوخة تمارليا . ما من مواطن  
إلا وحال في خاطره ذات يوم تساؤل بالهجرة : كيف إن آدميا يترك الأرض  
وما عليها من رزق وصرع وشر وبشر . تلقى كلها تحت اقدام حشيشته ،  
دعته تهرس لعنه ويزقه وشهوانه ويصبح مستقلا مرتعا منزوا  
مرتعا بأهواء موظفي على شاكلته ، معلقا على حنق عر من الإنطاعيين  
والراسماليين ومحترفي الحكم يحكمون على المجتمع بالحدود ويغارسون  
أي تجديف حشبة أن يحتلف التطور حزما من مصالحهم وتنفس العدالة  
قلدا من سلطانهم اللانهائية ، ويسبق العالم بعضا من رفيق الأرض  
والصنع من الصال والفلاحين .

« كانت الأسرة المائلة الدخيلة تحكم بالصلحة والهوى ، وتعرض  
الدولة والخضوع وكل الاقطاع بملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها بولايتها  
للأين . . الفلاحين العاطلين عليها غير الهشوم الجاف المتخلف من  
الجماد » (١) .

وأيا كيف أن الجهاز الحكومي على مختلف مسئولياته لم يكن إلا صورة  
محصرة للحاكم المردى الذي يضحي بحرية أمة وحقوقها ومصلحتها .  
مقابل أن تبقى مصالحه . . الذاتية وسلطته الملكية مصوبة محوطة برضا  
الامراطورية السريطانية .

وعلى نفس الطريق الموج سار كبار الساسة ثم غالية الموظفين .

وأيا كيف أن الملك الذي كان أبدا طيما لم يكن أمام المتدوب السامي  
الإلزامة تدفن رأسها في سحايد قصر حامدين رعا من ذبابة انجليزية  
وتترك فلندن تعين الوزارة التي تروق لها وتفق مع اقراضها . وكذلك  
كان رؤساء الموظفين ولارائهم لهم نية أمام مرقوسيم يتفخسون وفي  
وجوههم يصرخون وعلى الشعب يمالون ويمتدون كل أسر ، وأمام

(١) من الميثاق .

رؤسائهم يرتعون ويركعون ولا كفهم يفلون ومى مديهم يكثرون الطبل والزمر .

رايا كيف ان مولانا صاحب الدالة ، كان علة دات وجهين سيدا على الشعب ، وعيدا للاستعمار .  
حاكما على مصر ، ومواطنا فى قصر الدويلة .

قالدا اعلى للجيش المصرية ، وصافيا صغرا فى جيش « البرايث » على سط ايه الذى كان ساطا فى جيش انطاليا ، وص شاه امام معاليم .

ومن طريق هؤلاء التوايع كانت سيادة الشعب ثول آخر الامر الى المستعمر ومع ذلك وبكل صفاة وقحة ، كان يسمى هذا الحكم بالديمقراطية ... ديمقراطية الملك الصالح ... او حكم « وراة الشعب » ... ديمقراطية مزيفة محاللة . ديمقراطية الدخول والاحتلال . كما تسامل فى المصدر الذى يستمد الدكتور العرد سلطنته الطفلة . ولم تكن من العطفة او السداجة بحيث نفسدق نظرية « النيو قراطية » التى يستمد الحاكم سلطنته - بمقتضاها - من مصدر انتهى . فلا يكون مسئولا عن احكامه امام الشعب . ولا يجوز لأى هيئة او فرد ان يحسد من سلطنته او يحفف من طفانه او يعترض على استبداده ، او يتدبر على استبداده ، وهو القابول ، والمستور ملك بعينه ، هو الامر الناهى الطاع . ندين له الرقاب بالولاء ، ونعصى امام طمته الالهية الابصار ، ونحتنى لحصرته الهامات ، ويسجد له الورداء ، ومقل اعنائه كل المواطنين حتى رجال الدين ، ومصدر هذا الأسلوب « بروتوكولا » يستمد الى اساسه من ملكهم ، والى المديرين من وقرائهم ، والى كبار الموظفين من مديرهم ، والى الموظفين من كبارهم ، والى الشعب من موظفى الحكومة ، تسلط ، وتعال ، وطعنان ، ولا مسئولية ، ونفقة .

ولسا من الدلة والمهانة بحيث سلط بظرية القوة التى يستمد الحاكم سلطنته بمقتضاها من القهر والانتصار ، سواء كان غازيا احبسا ام زعيم انقلاب داخلى يستولى على السلطة ، ان التليم بهذه النظرية لا يعنى الا الحرع ، ولا يؤدى الا الى اهدار القيم الانسانية والحسنيات الادمية ، انها تقوم على العصب والقمع والحليمة والنفوس والخبرة ، انها تعتمد على الاثمة والاثاميه واحتكار الحاكم لثروات البلاد بعد استيلائه عليها بحق الحانم والاسلاب . وتكف عن احتقاره للمواطنين واستعباده لهم بحق الاسر ، انها لا تليق الا بمضجع امراده نجاج صاوية يحكمها أحد اللذاب الصاربية . ولها بصقت ارضا ناليون وحملته .. ولهدا ناسل اجدادنا لطرد ، اسرة محمد على ، حتى وفق لذلك

أحفادهم آخر الأمر بقيادة حميد بل هو عيد الماصر ، في ٢٣ يوليو  
عام ١٩٥٢ .

« ان قصص كفاف الشعب ليس فيها فجوات يملأها الهباء ، وكذلك  
ليس فيها معاجات تقفز الى الوجود دون مقدمات » (١)

ومذ ذلك اليوم أصبح لا مكان للثقة والمسكنة والعلية ، فلا يلوم  
المستضعفون الا أنفسهم ، هؤلاء المترددون عن ممارسة النقد ، الذين  
يقعدهم الجوف والوجل والاستكانة من المحاضرة بالرأي المراء ليهتموا  
في نظير الاحمره الاداره من البروقراطيه والبروقراطيهين اربله  
الفضب ... اقوام السلطة في مختلف أدوات الانتاج .

دكتاتورية الطبقة : ادت بنا على من الاحبال الى تزايد في القسور  
والجور والمرص ٥٥ والهوان والخوف ، وهذه الامر في الحصة ، هذه  
في الموامل السلبية البروقراطية ما موقوف بصره في غير هذا المكان  
كانت هذه الامر من تنضاعف بيسا يزداد الاقطاعيون ثراء وحاجا  
وتكرشا وطنياتا ، على حساب الشعب .

« كان رأس المال يمارس الوانا من الاستغلال القسوة المبرية ، بعد ما  
استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته » (٢) .

ليس منا من يقبل حكم « الاولسحاركية » اي سيطرة الاقلية اغنية ،  
سيطرة رأس المال المحتج ، الذي يجمع من حبات عرقنا ، ويربو من  
حبيب دماننا ، ويشته من تسخير قواها ، ويتكفل من تفتيت مكياننا ،  
وتترامس اطرافه على حجاب ابتلاع ارضنا ومواردها بشوارلها ، المنايلك ،  
فالانراذ ، مبالط القصور والاجانب من سمار الليالي ، والاعوات ومن  
استغلوا بقوذهم في الحكم وماصوم في الحكومة ليقطعوا من ارض  
الوطن رقعا اصحت لهم اعمديات ، ومن امواله ائرسدة في السوك ومراء  
للمايات ، ومن اصوات الساحبين بالقهر والقصر ما تمكنهم من احتكار  
مقاعد البرلمان ليعيدوا سيرتهم الاولى في حرمان الفلاح والصامل من  
حقه المشروع في احر حلال ، وحرية سياسية ، ورعاية طبية وصحية ،  
واحتماصية تناسب مكات كدعمامة للانتاج والثروة الوطنية والدخل  
القومي ، شيء من هذا لم يكن يحظر على نال هذه الطبقات ، انها كانت  
تعتبر الدولة حظيرة دواجن ادمية فيها ما هو فلاح وما هو عامل وما هو  
موظف هادئ ... عليها ان تكون اليقة ... وواجبها ان تبقي نفسها

(١) فلسفة الثورة صفحة ١١٢ .

(٢) من الوثائق .

ذهبا يسخر في كاري والربصرا ونارس وعلى مواثك الميسر ، وفي  
كلوس العلى واحضن القواني .

ليس ما من يقل حكم الارمنقراطية ، تلك الطبقة التي تتسالى  
تتوق احتماى او اقتصادى او علمى ، تتسلط به ، محن لا يؤمن بسلطة  
يستمدع فرد او طبقة من ذاتها او شخصيتها تتبجعة لمرس خاصة حرم  
منها العامة ، فكل سلطة مردعا للشعب .

( ان الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها  
في يده وتكريسها لتحقيق اهدافه ) ( ١ ) .

اننا نطز نافهء والسحرية والتخفر الى رواسه النعالى والقصور  
التي تتعنى بين بعض امراد الطبقات المبهة التي تشكل خطرا حديدا على  
الديمقراطية والاشتراكية فلما يعب عواصفه مما يمكن ان لسميها  
الطبقات التكنوقراطية ( ٢ ) ، والتي لابد ان تختصر طريق العودة الى  
صواب الميثاق قبل ان ترتطم سلطة الشعب لتسود وجوهها . لقد  
انقضى الوقت الذي كانت الوظيفة فيه صفقة تؤخذ بالرشوة لتصبح  
للمستوظف مصدر رشوات ، وولى الزمن الذى كان دواوين الحكومة  
واداراتها يورصة للتكنوقراطيين ومخترى السبابة ومن يعيشون في  
لى حملتهم من الاحلام والاذباب يتاجرون فى التفتلات والترقيات  
والملادات . ويتقاصرون فى التسهيلات غير القسائونية ولا مبرور  
نالمناقصات والمرايدات والممارسات . . . التظى هذا الوقت ولى . ولم  
تعد هذه الحرائم تنسجم مع طبيعة المحتج النورى الجديد . . المحتج  
الديمقراطى الاشتراكى . . . لقد كانت هذه المسامر من بين المرازات  
الديمقراطية المربفة .

الديمقراطية المزيفة : او طريقة « جلا جلا » التي كانت تسيطر بها .  
العصانة التقليدية على اجهزة الحكم لا رتيب ولا حسيب ، وينقلدون  
سيادة غير محدودة بلذوب حيلها شخصية الارادة الشعبية العامة ، ولا  
تظهر الا امام مناديق الانتخبات ، ليختار الشعب حلاله من حديد  
بالارغام ، وتكرر الامانة من حديد ، تسيطر على اجهزة الدولة الحيوية  
قوى لا تمثل فى الواقع الا نفسها ، وتؤثر مصالحها الخاصة على المنفعة  
العامة ، وتتصرف بالسيادة المستمدة من الامة تصرفات حثونية طائشة  
قلحة خالصة .

وكأن اى صوفت يماول الاشارة الى ارادة الشعب ووعثاته المكتوبة  
تقابل بالظن والاشهاد والتكبل سواء فى الحال الامارى او فى محيط

( ١ ) غير الوشال .

( ٢ ) نظز التكنوقراطية ص ٢٤ .

أساسية ، وما كانت أكثر عمليات النقل إلى الأماكن النائية أو الفصل من الخدمة ليوثلاء الدين لقومهم بالشخصين وما كانوا إلا رجالاً شجعاناً امتلأوا عيرة على الأخلاق ومال الشعب وحقوقه وأوتوا من الصلابة ولجسرة ما جعلهم يمسولون « البخل في الأبريق » أو حاولوا اثبات أن « الماء يجري في العالي » أن لم يكن بالضح الآلى فيالسمية والطبوع والشادوق .

وحى القلم الشعبية التي أمكنها بطرق معجزة أن تقسم البرلمان وتكتب الطريق إلى المقاعد النائية بين شرر نظرات الأرستقراطية الحاكمة المضاعطة ، لم تكن تستطيع أن تعرض أى إصلاح شعبي ، لأنها في رأى الديمقراطية الزائفة ، لا تمثل أعلىة داخل البرلمان وإن كانت تحس في الواقع الرغبات الصادقة والتطلعات الصارخة لحجوع الشعب بعكس الأنسية البرلمانية الزائفة التي كان يباحها يطفى بضحيته على صيحات الإصلاح والتي لم تكن تمثل إلا مصالح معاصي الدماء . وكان هذا مع الأصم أيضاً لرأى « حبرون » بأن سجل التاريخ حافل بالهزائم والأخطاء التي تبرهن على أن رخاء الخاصة يسهر دائماً على الحقوق الطبيعية للعامة ، وإن السيادة التشريعية ، مجرد فلسفة يرسي عليها اليونانيون التعاون نظرية الدولة كما يتمنون ، لا كما هي في الواقع (١) ولكن طبيعتنا التت وقتية هذا الحال ، وأنه لابد ليل الطويل من آخر ... ولابد لطيفان الديمقراطية الزائفة من ثورة شعبية تطيح بها .

« إن أصواتاً كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنسأى بحقوق الشعب ولكن هذه التعامات تبددت هيأة دون تأثير حقيقي » (٢) .

لقد أكدت لنا تجاربنا مع ديمقراطية الشعارات الدستورية المزيفة ، أنها لم تكن تقصد الشعب بما فيه من حرية . كانت قصى حرية الطب غير المقدس في اسرقات الشعب ونسجير قواء المعانيه وانتمسكوا بحاصلاته الاقتصادية ، كانت قصى حرية اقتسام مراتب الحكم على جماع الشعب وأكتافه من تحتم . ومن القمة أعلى مراتب الحرية ... حرية الاستمرار في استغلال الملك والوزير والخيل والطواي والجنود والشعب في سبة شطرج عالية ، تحقق أهدافه العسكرية والاقتصادية ... (٣) أما الشعب فاصار ... لا صدى لصرحاته ، ولا صداد لجروحه . وأسى لجموعه وكأنا أيلام الشعب هو الحاية من حكم الديمقراطية المريبة ، وما البرلمان إلا مظفر مستوحه اللبنة ، أو مكياج لحبك النهريج السياسي الذي تراوله الدكتاتورية الطبيعية .

(١) أسس السيفلة - هيرولد لاسكي .

(٢) من التوافق .

وكان النخبون تحت ضغط قمع العيش ومرونة حب الجساسة  
مرغمين على قذف أصواتهم في المصاديق لصالح سعادتهم كآيا تنحكم  
فيهم هذه عوامل : خوف الطرد من الأرض أو الفصل من المصنع أو  
الوظيفة واتقاء التشكيل الذي يلج حد القتل ، أو التسجارب مع ارادة  
البلدية ومساندة العصابات الزبعية التي كان يسهل الجهل مأموريتها  
وتأثرها بالمأملين السامعين ، فأقنعها امكان تحدي اراده الاقطاع والراسمالية  
المسيطره على اجهزة التشريع والتنفيع والادارة .

ان حسنة المخطوط الواضحة في التجارب الصيفة قد جعلت بلون  
الدم المهدور في معارك المصالح من أجل الحرية ، صورة جديدة  
للميدقراطية السليمة الثابتة من تربة أسما وأظهر مقدساتها ، النابعة من  
تجاربنا نالامها وأثارتها . ونحن نكره تمجيد الأفراد بمختلف أحجامهم  
ومستوياتهم ، وسنقت تقليد أي فرد مهما كان مركزه السياسي أو الإداري ،  
سيادة أو سلطة مطلقة ، ونفيد الطبقية والمستشار طبقية بالسلطة ،  
ومعتبرها نوعا من التمييز المنصري .

ولذلك قامت الديمقراطية السليمة لتقضي قضاء مرمر على احلام  
الخاصة ، وتعيد السيادة الشرعية الى المظور الشعبية المميقة التي  
يقع على كاهينا عهد دمع محلة المولة ومدها بطانات الحياة والمشاط  
والسر . ولم تعد سيادة الشعب غيبة تقسمها عصابات الأكرات  
والعريات ، ان التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر  
المباشر لابد لها ان تمثل حق ويمثل القوة الكونية الاظمية وهي القوالتكي  
طالب استقلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما انها  
بالطبيعة الوعاء الذي يكتزن طاقات ثورية نافعة وعميقة يفعل صفاتها  
للحرمان (١)

واذا كان « ثولتر » و « مونسيكو » أروع من حملا الماويل لهدم  
قلاع النظام الطمى الاستبدادي في أوروبا نظريا في القرن السابع عشر  
فان جمال عبد الناصر قائد الثورة العربية . هو أروع من ذلك حمول  
الاستعمار والرحصية والاقطاع ورأس المال المستغل عمليا ونظريا في  
القرن العشرين .

ولا ندر هذه الروعة . . والنظوة في انتصاره على كل هذه القوى  
البضعة المتحالفة - محسب - ولكن في استمراره على تمقيها حيثما  
احتمأت حلف ثياب الوطن العربي . وفي حمول المالم أجمع ، وفي

(١) الميثاق - ايدي الماسم .



مشارته على تطوير الجمع بكل أجهزته وتنظيماته من بصماتها البجسة  
ومنها البروقراطية .

ولن ينسئ التاريخ لعدد الناصراته تحت فكره الديمقراطية المريه  
الليمه المطورة القائمة على السيادة الحقعه للشعب على أوسع  
نطاق ؛ المتسمية الى مربية الديمقراطية الماسرة رغم اجماع جهابذة  
السياسة في الشرق والغرب على استحالة تطبيقها .

والديمقراطية المربية السليمة التي هي حكم الشعب بالشعب هي وسيلة  
الشعب لاضامة مجتمع تعرف طيه الرقابية وكفاف القرص ، وهي وسيلة  
تطبيقه فاصلة بيميله لأنها احلافه ، وقوية مستقرة ، لأنها شعبية واعية  
تخلصت من السمية واسباب الظلم الاجتماعي التي تحصد اعباس الحرية .  
ديمقراطية لا مكان فيها للحرية أو القليلة أو الطاغية التي توهم عزم  
الأمة ولهد فواحها . ديمقراطية تجعل من الشعب كله حكما ، لكل فرد  
فيها نصيب مساو - لأحبه من الحرية ومن مقدرات هذا السلك الأمين  
بقدر عطيه وإدراكه بعد أن أبحث له كل العرض - ديمقراطية لا مكان فيها  
للبروقراطية . ديمقراطية لم يعد لها من أعداء إلا البروقراطيون الذين  
يخشون أن تال منهم حرية الرأي ويكشف القدر مساوئهم ، أو أصحاب  
المنظمات الطقية الرأسمالية والإقطاعية .

« أن سلطة المجالس الشعبية التنفيذية يجب أن تتأكد باستمراد لوك  
سلطة أجهزه الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم  
سيادة الشعب ، لم - هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل  
الوطني - كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد  
في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف » (١)

ولكن كيف يتم ذلك ؟

هيات أن تتحكم المجالس الشعبية من ذلك بطريقة جديدة مادامت  
للبروقراطية أروقة ومصاحح ومخاطر في أجهزه الدولة التنفيذية -  
ومادام بين المسؤولين في الدوائر متمون بالتسلط ومتفلسون في  
التعقيد .

وفي رأي أن الظروف التي حتمت الاشتراكية الاقتصادية  
والاجتماعية بوصفها - الحناج الآخر لطائر أحد حناحيه الديمقراطية ،  
ولابد من الجناحين ليمطلق طائر الحرية - في رأي أنه من المنحيل أن  
يتحقق التطبيق الاشتراكي المنطلق المطلوب بفون اشتراكية الإدارة .

(١) من اشكال « آليات القفس » .

بدون ديمقراطية الإدارة . ان تأكيد سلطة الشعب على الإدارة الحكومية لا يأتي الا برفع كابوس الرومراطية أولا عن القاعدة الشعبية الادارية وثانيا لتدلي باقتراحاتها في تطوير الاجهزة وتحسين النظم . وثانيا برفع مستوى صغار الموظفين اقتصاديا وصحيا وثقافيا ومهيا .

من المستحيل ان يقوم ببناء اشتراكي شامل سليم على غير اساس ديمقراطي . ومن المستحيل ان تكتب أي إدارة طاعة الموظفين واحترامهم واهتمامهم عالم نعم على اساس اخلاقي يكفل الاحاد والمساواة والحرية والقنوة النحسة والشمورى مكلها مزايا الحكم الديمقراطي الاشتراكي - ولم يصعد في الامكان بعد ان انتشرت قيم الديمقراطية ان تكفل أي إدارة لنفسها ولاد واحتراما حقيقين مهما كان الصعق ومهما كان الارهاب - ولا بد في النهاية من أن ينكشف الانحراف والجمود والتعقيد والاهمال .  
وبعد - هذه خطتنا وهذا هو ميثاقنا .

ان دولة هذا ميثاقنا ، وهذا تاريخنا ، وهذا شعبنا ، وهذا قائدها ورائدنا لابد ان تلوى بيد الحزم مبادئ الأفعال ، وتطوى بحبل العمل مسوح الزمن وتلأله الى قمة المجد ، لابد ان نستعيد مؤددها الغابر وقد زاده التطور رونقا .

كيف ؟

بالنظميات السياسية والإدارية السليمة المتعاطة . . .

وبالعمل الوطني الشعبي النقي .

**مقومات التنظيم الرشيد :** اذا تأملنا تاريخنا لوجدنا ان فترات المجد والحق والإبداع ، والنعوق الحربي ، وازدهار الاساج المادي والعسكري ، تتفق مع عهود توفرت فيها للوطن العربي ولأجهزته السياسية والإدارية حلة هوائيل أهمها :

- ١ - التحرر من كل اثر لاي نوع من السيطرة والتفوذ الاجنبي .
- ٢ - توفر الحكم للديمقراطي ، والإدارة الاخلاقية الجادة ، وسهرها على حماية الحريات والمصالح الشعبية من سيطرة الفرد والثابة الطبقة .
- ٣ - اختفاء مظاهر الخلاف بين الجماعات التي كانت تتشظى في الشيع والأحزاب والطبقات .
- ٤ - قيام نظام اقتصادي يكفل العناية الاجتماعية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات سواء في بيت المال أو ما يقوم مقامه من توالي الاشتراكية متطورة .

٥ - وحدة الصع العربي حول الأهداف الحيوية المشتركة ، واحتفاء  
مظاهر الشعوبية والإقليمية .

٦ - وجود تنظيم سياسي يقظ مباشر أو يراعى تنسيق هذه الأسس .  
أما حينما تسمى الأمور على غير ذلك ؛ حينما كان الأجبي بعد ثورة  
بين معروف وحديثا ، يمدد منها إلى حصونا يسيطر وينتقم . .  
أو حينما كان التنظيم السياسي ، يسمح بتعصم الأمة ، فتدور رياح الحرية  
حصار قواها ، أو حينما كان العرب والطيور يتصنون عصم التدخل  
القومي ولا يتركون حزيمة الدولة مأكلة جامعة ، ويعتصرون حياة الطبقة  
المنجاة من عمال وفلاحين وثقفي ، والطاقة المداعة من جهود بواسل  
. . فيسلب بذلك من أرواحهم الشعور بالانتماء الوطني ، ويسى في كيانهم  
اللاملاء . . فتحوّلهم إلى كتل بشرية جامعة حائرة . .

حينئذ كانت محمد جذوات الفكر ، وبهبط حماس الدفاع ، وتبل  
أرواحهم وتتكلم مركبات الإنتاج ، وترجع القوى الشعبية ، وتصار  
أركان المقاومة ، وتصبح الفولة مرعى لساكبين الفقر والجهل والمرض ،  
وصحبا وحطيرة دقيق ملكا للمصدين الأجانب .

إن المرونة لم تفسد جنانها على قمة الكرة الأرضية ، ومعترق  
الطرق العالمية بين الهند والمحيط الأطلسي جوعا .

إن فرسان العرب لم يرزلوا أسود أوروبا في الأندلس بقيادة طارق  
بن زياد مرة . ومن البحر الأسود بعد على الأناضول مسساتك خيول  
الأمويين مرة أخرى . بقوة السيف وشجاعة الغزاة مصعب .

إن من انتصار العرب على جيوش أوروبا مجتمة في الحملة الصليبية  
لم تكن قيادة صلاح الدين الأيوبي وحدها .

السر بل السحر هو وجود تنظيم يقوم على الأسس الترشيدة السابق  
لإصلاحها ، يعمل على تفعيل الحطة الديمقراطية الاشتراكية التي يرضيها  
الشعب العربي ، والتي تتصل اليوم في أحكام الميثاق . . يقوم بتأصيلها  
اليوم تنظيمان أحدهما سياسي - شعبي والآخر إداري حكومي .

### التنظيم السياسي

إذا كانت الفلسفة المراحباتية *Brignatisme* الواقعية التطورية قد  
حددت أسلوبا معينا من التفكير ، فربحت له مثل الرجل الجالس في درجة  
قليل ينتهز فرص إقبال باقي الرلاء ، على اختلاف آرائهم ومذاهبهم

وموتهم . من عزلتهم الى عرفهم . يعامل هذا ويناقش ذلك ليخرج من كل يستأن فكر ماجمل ارحامه وأصبح تبارك التي تناسب مع دونه ، وتوافق طبيعته ، وتحقق اغراضه . فان وصفا الاستراتيجي في صالة العالم بين أكبر ثلاث قارات ، وداعلية شمساً ونشاطه وذكائه وإيجابيه على امتداد التاريخ ، وقدمه وعراقه عناصره الانثروبولوجية ٠٠٠ كل هذا وغير هذا ، حملنا ذلك الرجل المراحمانى المتحضر الى المعرفة في صالة الفنى العالمى فتدق الحياة لا يكتفى بطيه الحامى ويجاربه الشخصية ، وأما يطعن على تجارب وآراء أجناس العالم المختلفة وحلاصة معارفهم ٠٠ يقبل مداهمهم ، ويتعوق مشايرهم السياسية المتنوعة ، يعرض عن العاسد منها ، ويقبل على العاقل فيها ، ويصاحي معالهم بنرائها ، فإذا به من بحر معارفه الأثرية قطرة ، ومن شجر علوهما ثمرة ، ومن شمس نظامه ومضائها قس .

ونحن بين هذا وذاك نقتنع من الخبرة بالعبرة . ومن العبرة بالخبرة . وهكذا بصفتنا الحزبية عملاً بقوله تعالى . « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ١١ .

ودرسنا نظم الحزب الواحد فوجدناها طبقية البروليتاريا ، وجربنا هيئة التحرير والاسعاد القومى ، فكانت مراحل مجريية لنظام الفصل يقوم على اساس أكمل من تحالف القوى الشعبية العاملة النطية كلها . في تنظيم سياسى تقى لا مكان فيه لمسح سياسى أو اقتصادى . ذلك التنظيم هو الاتحاد الاشتراكى العربى . وهو التنظيم الذى يباشر العمل الوطنى السياسى ، والقبالب الذى تنصب فيه الطاقات الفكرية والنشجات العملية المخلصه المؤمنة بمصاهفة الجهود المتنوعة لصالح الشعب ، بوجهها التنظيم حسب أحكام المطة . وهو بلوغ الأهداف ، وهو الطريق الرئيسى الذى تلتقى فيه مختلف المراكب التمهيه العاملة الخوشية على اختلاف فئاتها - بلا تمييز - بعد غاية واحدة ، هي التى حسدها الميثاق . والتنظيم السياسى هو ملتقى الكمابيات المزيمية والقيادات الواعية والقوى الشعبية العاملة النقية من فلاحى وعمال وحسود ومنقهب ورأسمالية وطنية . والاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى لبلدا .

279

« الاتحاد الاشتراكى العربى هو الطليعة الاشتراكية التى تلود الجماهير وتبصر عن اولائها ، وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة العامة على سيره في خطه السلمى ، في ظل مبادئ الميثاق ، وهو الوعاء الذى تلتقى فيه مطالب الجماهير واحتياجاتها(١) » .

(١) من مقدمة الاتحاد الاشتراكى العربى .

فهو اتحاد بشري وفكري وتطبيقي . اسلمه كل القوى الشعبية المنظمة البريئة من أي اثره ثور ميول رجعية انتهازية ضيقة . هذا الاتحاد المشري الخرد نالوعي المصيق والايصال الامحسود بالقيم الساسية الناسة من واقعا ، اذلت حول صاداته المتعصب لرسالمه للحطة والاساسية الاخلاقية .  
 « يشكل بتناسكه قلعة تحمي ثورتها وميثاقها ... »

وأعضاء هذا التنظيم قادة ، ورواد ، وموجهون ، ومراقبون ، وثقاة ، يطلون اداة الشعب وسيادته واحتياجاته ورغائنه ، ويتقصون ميثاق الأمة ومبادئ الثورة معهم مرايا ذات وجهين . على احدها انعكس مشاكل المجتمع بكل تقاطيعها وملاحجها واهمالاتها ، فتبدو واضحة للأجهزة التعيدية حتى تعمل على المعانة المعالة لحلها ، وعلى الأخرى تنعكس معايير الميثاق وتعاميل خطوطه لتتطبع بها سجاياهم وصور سلوكهم ، يتعلمون جميعا على عدم المساواة في دفع محطة العمل الثوري وتحاسن كفاياتهم وتكتل وتراص ، لتحمي مكاسب الثورة ، وتولد مكاسب جديدة لل فرد والبلدة والاساسية حماء ، وتسلح فكريا وماديا وعقائديا بسا يقها تربيته العافدين .

والملطوب من الاتحاد الاشتراكي العربي أن يكون صورة مكبرة لمجلس قيادة الثورة ، وأن تكون المبادئ والعلاقات التي تجمع أفراده وتظم نشاطهم هي بنصها وأصالتها ، التي وحد عبد الناصر عليها الشعب قبل أن يجسدها مجموعة من المبادئ في ميثاق ٥٥ فإذا انتأثر مكان المتأثر ، والوثام يبدد المصام ، وإذا القوة سجل الضعف ، والاقدام يربح الاحكام ، وتحول الهريمة الى نصر ، والفكر الى كبر والمهابة الى مهابة .

والمفروض في كل عضو بهذا التنظيم أن يفتش برائده الأول جبال عبد الباسر ، الذي تبلورت في كياهه ارادة الشعب وأهدافه من لوط الملبان ، وتنبعت روحه بآلام الصاجر وآمالهم . فحجر بحسب التدبير ودقة التقدير ، تلك الثورة التي أطاحت بأعداء الشعب ، الذين طماننا حولوا جموعه الحرية لل مئات متصارعة وعائلات متفانة يرون التأثر والتم جيلا بعد جيل ، لعادهم القائد الحكيم الى وحدتهم الطبيعية بالناء الأحرار ، وحجمهم على الخير ، يلتهم حول غميمة من صميم وجودهم ، وأطلق لطاقت العنالية من أسرار الفقر والبطالة ، واعتلى السيد الوامل من رق الخير والحرب الذي كان يتحكم في صوته السياسي ويحول دساسيته أمام صنوق الانتخابات الى مجرد صفاء ودع ، لا يجيبه من النطق إلا ما درنه عميه سبيده الاقطاعي أو غره من سادة المال والإدارة ، وكل عزائه في ارادته السلوية . ترديه للثل الخانع :

« ان كان لك عند الكلب حاجة قول له يا صيد » أو « من اكل مال اليهودى يغرب بسيفه » ان هذين المثلين ليصوران القيمة الحقيقية للمتحمكين في اقدار الشعب كما كانت قبلو للعامة .

حيثما استعنت الكلية ، وتطالعت عناصر الشعب النظيفة ، اصبح أعداء الشعب كالجراثيم لا مكان لهم في المجتمع المقوم عنهم من من وعهم من آل الى صياح ، وعهم في سجرى نيار الرحف الشمعى المقدس من رشب في انقاع .

وكان من الطبيعي بعد ان ظهرت الامة من الحرية وندحت سحب الضنى والحداد والتفريع السياسى - كان طبعيا ان يقف تحالف الانقطاع والاستعمار والاحتكار والأحزاب مكتنعا مدعورا امام تحالف قسواها الضمنية ، ولا يلبث ان يلقى سلاحه ومسرفاته وبولى الأذبار - واذا يريق مدنها التاريخى يتوهج بالشفة والاعجاب في المجتمع الدول الكبير الذى عند الاستعمار الى مرلا عم . فتتولد علاقتنا بدول العالم عامة ، ودول آسيا وأفريقيا خاصة - واذا نامنا تشتهر كمولة صاحبة رسالة اسانية ودعوة صدق لحقوق الانسان وحرية تقرير المصير والسلام والحياد الإيجابى والتعايش السلى ومعاربة الاستعمار مختلف صوره .

وصار استيراد السلاح ممكنا - فاجتمع لها الى جانب القوة المصوبة سلاح وأصدفاه ، يعثرون بوجودها وسلامتها كرمز للندوة الاسانية التى كرسست جهودها لها . وكقبصل عدل وصراحة وحكمة في المشاكل الدولية ، واتصحت هذه الحقيقة في المؤامرة المادية والأدبية التى كان لها اثر في اتصالها على حيوش المميز الثلاثة خلال العدوان الثلاثى .

كانت تجربة كبيرة استغرقت عشر سنوات ، حاولنا فيها تنظيمات سياسية مختلفة لتتحل محل الأحزاب ، يراول فيها الشعب الديقراطية على أوسع نطاق ، فكانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى .

وخرجنا من هذه التجارب السياسية بمعتقدات أكيدة العافية ، وانماط مصمومة النجاح وقيم تكفل التقدم ونصمم من الرأى والحكمة والخبران، وقواعد ضرورية لا بد منها لضمان سير العمل الوطنى - في كل المجالات على أساس شعبية صبيمة - نصمى الاستفرا والرفاهية في الداخل ، وسلامة حدودنا من الخارج . واحبها من الناحية التنظيمية هي الوحدة الوطنية .

هذه الأنماط وهذه التواعد هي روح الليثاق .

وعدا التنظيم الذي يحفظ للعمل الوطني اتجاهه السليم نحو الهدف  
الرأسي ، هو الاتحاد الاشتراكي العربي ، التنظيم السياسي الذي يؤمن  
اتحاد الأمة وحماها الشعب .

**مزاية الاتحاد الاشتراكي .** أهم مزايا الاتحاد الاشتراكي أنه يحزم  
الشعب كله في باقة واحدة لا مكان فيها لأغائب الأحرار يعزتها وتعصبها  
وصراعا ومسائلها الإدارية على الأدلة الحكومية مما كان له أبلغ الأثر في  
توسيع دائرة البيروقراطية فإن أهداف الشعب وحرمة الدولة لا يمكن أن  
تتحقق إلا في إطار الوحدة الوطنية والتعاون والتشاور ومباشرة النقد .  
والاتحاد الاشتراكي إذ يعتمد على الانتخاب الحر المباشر في أوسع مجالاته  
وعلى مختلف مستوياته بالكمور والجور والأحياء السكنية والمؤسسات  
المصاهيرية . في المصانع والمكاتب والمكاتب والمؤسسات المصاهيرية  
والمستشفيات ، بالمقرى والمدن مراكزها وبناجياتها ، ثم بالمحافظات . إن  
الاتحاد الاشتراكي بهذا النهج يمثل يحيى ويعدل كل القوى المبررة من  
رأي الشعب للدولة لأغلبيته . التسمية بجمعية غريبة تقبل الجمهورية  
كلها ، وتصل إلى قمتها في حلقات متصلة متنامية تمتد بالفاعلية من  
القاعدة إلى القمة وبالعكس ، دون أي حواجز خصوصاً وأن التشكيل  
السياسي يتبع فرعا أكثر لكل عصر بالفاعلية كي ينيل بالرائى ويسيطر  
ما ليس له من أنواع المشاكل التي تبدأ أساسا من الوضع الإداري .

ومن ناحية أخرى فإن امتداد جوار هذا التنظيم وشعبائه داخل كل  
الأحياء السكنية والمؤسسات المصاهيرية لما يجعل الاتحاد الاشتراكي في  
المصلح الواقف الاستراتيجية التي تمكن أعضائه من الرقابة الجادة المباشرة  
على كل أجهزة الدولة والأدوات الحكومية والمؤسسات والمصانع ومختلف  
قطاعات الإنتاج والمرافق العامة . ومن هنا كان الشعب الأكبر من محاربة  
البيروقراطية أمارة في جيد الاتحاد الاشتراكي مما سوف نتوصله بعد .  
ومما يلهم أركان هذا التنظيم ويحفظ اتجاهه في خدمة الجماهير التسمية  
على مبادئ الميثاق أن القابول قد لكل للصلح والعلاجين ٥٠٪ من عضوية  
لجانه المختلفة على الأقل ، وكان هذا حجر صلب لسيره إلى جانب الشعب  
وتحمسه مواطن الاتحاد والزلازل في مزالق الطبيعة .

**شخصية الفرد العربي في الاتحاد الاشتراكي :** إن الاتحاد الاشتراكي  
وقد استمدت قواعده من الميثاق لا ينتقص من قيمة الفرد في المجتمع  
الاشتراكي ، ويؤسس بأن الإنسان العربي الحر هو المصدر الأول لقوة  
المجتمع ، واسع الأصلي لكل أنواع الإنتاج المادي والفكري ، وأنه عنصر  
مستير الكيان له أعمق الأثار في خطط الدولة ومثروعاتها وتاريخها أيضا  
بمسارعة الديمقراطية السليمة .

ولقد جرت العادة في النظم السياسية الأخرى على أن يقف بشروط الفرد سياسياً عند حد اختيار مرشح عنه ، لا يجوز له سحب الثقة منه قبل انقضاء مدة معينة ، أما عصرية الاتحاد الاشتراكي فقد كفبت للفرد العربي فيما عدا حق الانتخاب والترشيح والصوت الطبيعية المعروفة ، أن يناقش ما يص له من موضوعات في معنى الحرية في اجتماعات الاتحاد ومؤسساته التي هو عضو فيها ، وأن يرفع رأيه إلى أي هيئة يباينيه مهما كان رأيه مخالفاً لقرارات الاتحاد ، وأن يتقدم بالأسئلة والاقتراحات والامتدادات ، وأن يطالب ويشكو ويناقش مختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، بالرأي الحر مكتوباً أو مسموماً .

واشتراكياً في هذا تحالف الاشتراكيات التقليدية والغربية ، التي دعمتها عمدة الرأسمالية إلى التطرف الذي جعلها تنفصل الفرد من عبودية رأس المال لتصبه في غمار المجتمع . . في دومة الطبقة الاجتماعية . . في طبقات الطبقة العمالية . وأحدثت أدمية الفرد ، واعتبرته مجرد آلة محسوم النظام الاشتراكي وتفعله دون أدنى حق في حرية مراقبة الديمقراطية السليمة فضلاً عن حرمانه من أي قدر معقول من التملك لتوازن القصور الذي لا يؤدي إلى ابتلاع أو احتكار أو استغلال .

والاشتراكية الماركسية في روسيا أوصح مثال لذلك . فقد انكثرت بعد حق الملكية والقداسة الدينية والمواطف الأدبية ، انكثرت تقدير المشكلات الفردية الخاصة والآراء الشخصية والانتقادات ، وجعلت طبقة البروليتاريا وحدة أولية حديرة بالمصانة دون أن تلقى بالا إلى الأفراد المكونين لها . . تلك المأساة الأدبية الحية ذات الأحاسيس الأساسية التي تؤثر على سلوكهم ، وتفقدهم الإيمان بدورهم سياسياً يلغي كيائهم الذاتي ويحولهم إلى وحدهم الخاص ويمسح المجتمع دون الفرد كل عانيته . . وفي هذه النقطة يتقابل النظام الماركسي مع الرأسمالية في احداثها بحقوق المالية العظمى من الأفراد المكونين للمجتمع ، وينهي المرس من النظام الاشتراكي الذي هو رغبة الفرد وإدهار شخصيته ، فكلما النظام الرأسمالي والاشتراكي الماركسي قد وصل بالمرء إلى العلم الأول جعل جهده مملعة في الإنتاج الصناعي ودأبه في الإنتاج الزراعي . والثاني عامله مصاملة قطعة غيار صغيرة القدر والقيمة في آلة هائلة هي المجتمع .

وما صرنا لو استمرضنا - في هذا الحال - شتخصية الفرد في أنظمة مختلفة لسرف إلى أي مدى يتشمع الإنسان العربي بمظاهر اقتراد الذات وإفرو قدر من الحريات في مجتمعنا ؟



هنرى كريف، أستاذ القانون، الأناضول، «التقديم قد مارس حقاً سياسياً مستازاً  
بإستثناء طبقة المبيد والأجانب، إذ حرم كلاهما من حق الحكم أو إبداء  
الرأى، خاصة وأن طبقة المبيد كانت تعتبر أدوات الإنتاج لا أرواده لها  
ولا مصلحة».

ولعل « الأيقوريين والروافضيين » عند الآخرين هم أول من نادوا بأن  
غرس المجتمع وهدف البشرية هو تحقيق معاشرة القسود ، ولكهم نادوا  
أيضا بالنسبية ونجس العمل السياسى التماسا للراحة والسعادة  
الشخصية .

وفيما عدا ذلك فإن الفرد في الحضارات القديمة كان مقبورا في  
جسده ليمنح لشخصيه الفردية أى معالم تذكر ، وكان الطابع المميز  
للمدنيات القديمة خاصة في الهند والصين هو عدم تقييد سلطات الحاكم  
بأى اتحادات شعبية ، وفردان الفرد في بحر الجماعة ، واحتفاء حقوقه  
الفرقية لم اعمالها .

ولا نزاع في أن المسيحية - حققت في غلوة اعتماد الجامعة للمرد  
والتهام الحاكم المطلق لكل حقوق واستقلالات الأفراد ماراثهم خاصة فيما  
يسمى بحرية العقيدة - فالمسيحية قامت أصلا على عتق العبيد ودعت إلى  
حرية العقيدة وبجسدت في تصديق الكيان الجماعي - إلى حد ما - وألقت  
في أرض أوروبا بذرة الحقوق الإنسانية للمرد .

وفي عصر النهضة تمهد انصاره نظرية العقد الاجتماعي هذه اليقظة بالمرعية . . . مجدوا الفرد ، وقدموا حرياته ، واكدوا وجوده السابق للجماعة وبرهوا على ان الجماعة لم تقم أصلا الا من اجل خدمة الفرد ، ووصلوا بذلك الى ان مساهمة الفرد هي الغاية للبلولة والمجتمع ، وادّوا بان العضل كل العضل للبلولة لا تكمل للفرد حاله ، ولا توفر له احتياجاته ، ولا تمنحه اكبر قدر من اقرار الذات السياسية .

وفي نفس القضية - قضية الكيان الدائى للفرد قبل المجتمع - سامح  
 د. جروسي ، أستاذ مدرسة القانون الطبيعي الحديثة في القرن السابع  
 عشر ، قدّم على القانون الطبيعي هو الذى أسس الدولة بناء على إرادة  
 الأفراد ، ومن أجل ضمان حرياتهم الأساسية الفطرية ، فلا يجوز أخذ أن  
 يصحروا من توبيخ دمة الحكم ، وبالتالي لا يجوز لأى حكومة أن تنتهك من  
 حقوق الفرد أو يستغل مظهرها سلطات الوظيفة العامة ، ومن الواضح  
 أن جروسي قد اعتمد فكرته من الفرواينس ومن شيعتهم البروماني .

ولقد شرح شებيروں فكرة القانون الطبيعي على أنها قواعد أخلاقية  
ناجمة من عقل الإنسان وهي اسمي من القانون الوحيي ونظمها بالقانون

الطبيعي أصل القانون الرسمي وأبقى منه وأحسد على مر العصور . تنقيح القوانين الوضعية وتنميطها أما هو فحالده إلى الأبد بنفس المعايير الإحصائية . والسبب على هذا الأساس مصدر القوانين ومؤسس الدولة . وبالتالى لا تكون السلطة حقيقية وقاصرة الا اذا استندت إلى الشعب وعلمت على تحقيق مصالح الأفراد وحياة حرياتهم . وهذا ما لا يتم طبعا الا باجهزة ادارية تلزم بهذا المفهوم .

وفي هذا الصدد لا يمكن ان يفعل أثر « سينيك » فيلسوف الرومان الذي وضع عقبرته مبادئ سيادة المواطن مطالباً برفع مستوى السياسى ، ياكيا على ما سماه « العصر الذهبي » الذي كان يحكم الناس فيه أرجعهم عللا وأومعهم حكمة ، بمقتضى القانون الطبيعى العادل الملى على المساواة . والذي يهسا من فلسفة « سينيك » وحكمته أنه أكد أن الفساد لم ينب من اجتماع الا عند ما تحول الحكام الصلاء الصول إلى الاستبداد والجمع والتملك مما جعل الصراع والتكالب على الملكية تنفشي ويرداد حطره حتى ألهمت هذه الظاهرة حريات الأفراد ومصالح عالمهم . وهذه الحالة من الغرض هي التي أوحيت ايجاد العواصم الوضعية المبرمة لجميع الأفراد ، حتى يعود الاعتدال والتوازن في المجتمع .

وتحظى القرن الثامن عشر من « آدم سميث » الانجيزى فاعتنى فكرة الصيرورقراط وتبعه بر من المفكرين العرسيم . وتطوروا بالقانون الطبيعى وانحرز به إلى الساحة الاقتصادية الفردية تدعمهم مادية الغرب . وأدى بهم قصر النظر إلى التركيز على المطالبة بالحرية الاقتصادية الفردية دون أدنى تفعل من الحكومة نأى وقاية أو توجيه أو تنسيق أو تحديد . ورفضوا شعارهم المشهور « دعه يعمل ، دعه يمر » . وكان هذا بمعنى فتحا لموايات الاقطاع والرأسمالية المستعنة المحتكرة . وبمى أيضا التسهيد لسيطرة رأس المال على الحكم دون أن يكون للحكومة لى حق فى سلطة اقتصادية تخص بها حق غالبية الشعب ، أو أى حيلة فى ايجاد التوازن وتوزيع الغرض المتكافئة بين الأفراد . وسببت هذه الفكرة « الكذهب الفريزى الحر » . ولم يكن فى الواقع الا ترجيحا لرأس المال نأى بتصفهم على حساب اولاس الثروات الصاعدة والصغيرة . وعلى حساب شقاء الصال وظلم العامة واستنزاف دمهم . وهى تانيا تطبيق هذا المبدأ الذى بالتدريج الكيان الفردى للذات الإنسانية الذى قام هذا المبدأ لاقرارها . موصل فى النهاية إلى المكسر تماما . وصل إلى تركيز السلطة والارادة والحرية فى أيدي حفنة من الرأسمالين الذين استأثروا بالسيطرة السياسية على الحكم . وتلاشت أمامهم حرية الشعب وحقوقه الطبيعية ، وأصبح هذه الحقوق مجرد أسطورة أو حلم ، ليس لها طلل فى عالم

الحقيقة الا حكم حجة من الأقوياء الاثرياء ثلاثين الضعفاء الفقراء ، حكما  
دكتاتوريا لا أثر فيه للديمقراطية .

ولعتقد أنه من تكرار القول أن نعيد شرح كيف أن الانسان العربي  
قد أحبط باحترام المجتمع ذرعائه ، وتنتع يحقوق طبيعية وامة لم يتمتع  
بها مواطن غيره ، فقد كملت له مبادئ الاسلام من بروز الشخصية  
الفردية الحرة ومن مقومات الكيان الذاتي ومن رعاية المجتمع ما يحفظ عليه  
ايمانيته واستقلاله ، وكذلك المسيحية اعتمدت الانسان صاحب رسالة  
وحسنولية بالنسبة لنفسه ولغيره . فلو أن الاسلام أكد أن اصلاح الفرد  
هو بداية الطريق الى اصلاح المجتمع وانه لا صلاح لمجتمع الا عن طريق  
الفرد الصالح الذي تتوفر له إمكانيات الرأي الحر الناصح وضماناته حتى  
يستطيع أن يلقى بالمعروف وينهى عن المنكر .

تلك الحرية هي المورد الفكري لنظام الاتحاد الاشتراكي العربي .  
فهر اتحاد فكري عقائدي يؤمن بالديمقراطية ويمارسها ، ويدعم الاشتراكية  
ويراقب تطبيقها ، ويحرس مبادئ التورة الستة ويسدح بها نحو اهدافها  
ويحمي مكاسب الشعب ويعمل على نميتها ، يقاوم السلبية والبيروقراطية  
والانحراف .

وسبيل الاقتصاد الاشتراكي الى ذلك هو مراولة الديمقراطية السليمة .  
ديمقراطية كل الشعب التي ترمي الى أن تربل التناقض بين الشعب وبين  
الحكومة حتى تحولها الى أداة شعبية وممارسة النقد والبلد الذاتي المتشجع  
التي تسمح العمل الوطني فرصة تصحيح أوضاعه وملاستها مع الأهداف  
الكبيرة للعمل . وفي هذا الجو اوصى الميثاق مصابة حرية الله حماية  
للمس الوطني ونوميا لمقاعدته ( أن ممارسة الحرية على هذا النحو  
ليست لازمة حفظ لمصابة العمل الوطني ولكنها لازمة لتوسيع قاعدته وتوفر  
الضمان للذين يتصمون له ) .

وعلى هذا فالحرية التي يتمتع بها عضو الاتحاد الاشتراكي العربي ،  
حرية اذمنت الى درجة الاكرام بالادلاء بالرأي ، ومراقبة مجريات الأمور  
ونقدتها ، وإبراز المشاكل واقتراح أوجه الحلول لها . وعلى هذا الأساس  
لا بد أن يقوم التنظيم السياسي بتدريب الأعضاء وتربيتهم سياسيا وعقائديا  
واداريا .

ومن هنا فالأمل كبير في أن تتولى تلك السلطة الشعبية الهائلة  
أمر القضاء على البيروقراطية بما أوجه عليها قانون الاتحاد بمبادئه  
الخامسة والتاسعة من مراولة النقد ومقاومة السلبية وإبداء الرأي في  
مناقشات حرة والاستحزاب والاقتراح والتشكوى وتوجيه الجماهير سياسيا

للمعمل الاشتراكي ، وتعرضهم للحقوق والواجبات ، ومحاورة البيروقراطية وحث الأعضاء ، وملاحظة تنفيذهم لمبادئ الميثاق وسياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وفقا لما تتطلبه حاجه الجماهير وحقوقهم في مجالات الخدمة العامة .

ان مجلس قياده ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ امكنه ان يعبر وحده التاريخ لا في مصر وحدها ، ولا في الامة العربية محسب ، ولكن في العالم بأسره . ولم تكن يتكون الا من مضى عصر نائرا ، ومن وراءهم الضمير - فكان خليقا بالعشرين نائرا الذين يتشكلون لجنة المؤسسة الجماهيرية في كل جهاز ، وفي الوحدات الأساسية ، ان يغيروا وجه الادارة باستعمال ثقافة البيروقراطية . فهم رواد الطليعة الاشتراكية المستنيرة عن توجيه العمل ابوطي والرقابة على سيره في حطة السليم في ظل مبادئ الميثاق . وهم د يحتجون سياسيا مع غرضهم في مراكزهم الرسمية بالادارة ، يجب ان يفهموا ان وضعهم الاشتراكي يغيرهم من ارباب المآثر والملابس ويدب مقتضيات العواطف فلا سيادة الا لقيم الميثاق ، ولا تبعية الا للحق ، لا خوف ولا ارحاب . معنى هذا ان مؤسس كل عضو اشتراكي في الاتحاد الاشتراكي - وهو من بين أفراد - ليس الا كما قال الرئيس جمال ( تحويل الشعب كله الى مجلس قيادة ثورة يعاين الديمقراطية الفليحة ) لكل لجنة بهذا تكون مجلس قيادة ثورة محلية تعمل على عز الجماهير الاداري الذي تعيش فيه ، تعمل على تحسين بوضع القوى المشربة ، ونهض مظاهر المعاناة والتعبير والانارة والاصطفاة والحرمان ، تلك المعوقات والحوار التي تحول دون دفع امكانيات التقدم الثوري لصالح الجماهير ، وتقضي على الرواسب الادارية والمخلفات الروتينية التي لا تتناسب مع مجتمع الكفاية والمعدل الذي يعمل كل من الشعب والدولة على توسيع ابعاده .

### الولايه من الانحراف السياسي :

ان الحرص على سلامة بناء التنظيم السياسي ، والحذر من ان يتطرق الانحراف الى بعض أفراد ، يدعو الى الحث على اجراء وقائي - ذلك ان انحراف بعض ممثلي المصالحات في المجالس المنتخبة امر ضائع . وكثيرا ما طالعتنا في المجالس القروية والبلدية والبرلمانية وغيرها فصل الثورة . وحتى مجالس ادرات الحميات والروابط والتقايات العمالية ، لم تسلم من تحولوا بعد الثورة - بفعل الانانية - من حاسب الناحية الى جانب اصحاب المصلحة المضادة لحقوقهم .

هذا فاق القانون الاتحاد الاشتراكي العربي بعد أن تحصل الأهداف والتنظيمات والحقوق والواجبات ، عين في المادة ١٥ الخطوط العريضة لموضوعات الانحراف . تم حشد في المادة ١٦ المقومات التي يحق عن تست اداها ، وتراوح بين النسيه والفصل من المصويه العامة .

ولكن يكون القانون قوة صاعدة كافة ذات فاعلية ، لابد من تحقيق قدر كبير من سلطة الوصاية الادارية ممارستها للمعان مبارنا على النجان التي تليها في التصريح الهرمي . ولا بد أن يحق الفاعلون سلطة الوصاية عن الأسلوب المكتسب ، وأن يلتزموا الأسلوب الميداني المتحرك النشط ، بحيثي ألا يتكتموا بمعزود الاطسلاخ على صور جدول الاعمال ورؤوس الموضوعات والقرارات التي تصدرها المعان . وإنما عليهم أن يقوموا دورا وماستمرار وقجائنا ، ريادة الوحدات والاشراك في جلساتها ، والاطلاع على مضابط المجلسات الحرفي حتى يستطيعوا مراولة سلطة التوجيه والارشاد عن علم ودراية بطبيعة المشكلات المحلية التي تحمل وتنتهات درجة شملتها ووعيتها من وحدة إلى أخرى .

ان تطبيق الوصاية الادارية يؤدي إلى حياية تصرفات الأشخاص اللامركزية في مختلف المسومات من المصود والعمود والمسمية والافئئات وتجاور الحدود (١) ثم هي في مجال وحدات القطاع العام تحقق فوائد سياسية وقانونية وادوية وعائية للدولة فهي سياسيا تؤدي إلى ربط حلقات التشكيل السياسي في سلسلة متسكة مرصدة متداخلة فتحقق اسمافات السيمة العارلة ميا بها وتيسر للتيارات العقائدية أن تسري من القمة إلى القاعدة بسرعة ووضوح - وقانونيا تؤدي إلى احرام القانون وتمهيد دور تفرط أو افراط ، واداريا تدفع إلى مداومة عقد المجلسات نصف دورية دون حدود ، وتعيد القرارات في اطار من حسي الأداء والايان بمادي المبدأ . أما الفوائد المالية فتتلخص في أن ممارسة الرقابة العامة بلا مبالغة ستؤدي آخر الأمر إلى تشجيع عمليات النقد التي تسفر عن وفورات حيالية في مبراتيات مصص الوارات والمصالح والمؤسسات تكفي لتحويل أكثر من مشروع ستطر دوره في حلة التسمية (٢) .

(١) نظم الإدارة الطبية - دكتور حشيش .

(٢) فاعج التربية العقلية - الفصل الخامس من هذا الكتاب .



الفصل الخامس  
المبادئ الإدارية  
للإمارة الحكومية





## تقديم :

إن نشاط الدولة التوسعية ينصب في عدد من الأجهزة الإدارية الكبرى، يقل عددها أو يزداد تبعاً لحالتها الاقتصادية ، وكل من هذه الأجهزة الكبرى يمثل قطاعاً صحياً من قطاعات العمل الوطني ، وتحقق كل هيئة بالأعمال التي من مسئولية واحد من تقسيمها الوزارات على مصالحها وفروعها وإداراتها وأقسامها ، فمصر هيئة منها تصون الأسس العامة وتحافظ على الممتلكات والأموال والأرواح ، وأخرى تتولى القصاص والتعصية بين الناس بالعدل ، وعبرها تتكفل بالمرود في حدود الوطن وحسن الأرض وما عليها من المصون الخارجي ، وراعية تنظم علاقاتنا الخارجية مع دول العالم وحامضة توفر المساء للارام لدى الأرض وتصرف ما يفيض عنها ، وسادسة تتحمل مسؤولية تعليم الشعب وترثته ، وسابعة تهتم بشاغل الثقافة وإرشاد الشعب ، وقائمة تصرف على التجارة الداخلية والخارجية، وقائمة تدبر الموارد التموينية اللازمة لانتاج المواطنين ونظم أسسهم السلع ، وعاشرة تصل من أجل رفاهية الأبدان من الأملاك وعلاجاتها وغيرها تتولى تنظيم حركة النقد والمعاملات . . الخ .

وكما تعتمد في أعمالها على دعائم قانونية توجيهية ، ولوائح تنظيمية ، وقوى بشرية وأرصدة مالية ، بالإضافة إلى الماسي والآلات والأمنمة والأدوات

يسرى هذا على كل الدول بغير واحد وهو أن الدولة الاشتراكية يدخل في نطاق أعمالها الاشراف على مؤسسات الانتاج المنظور ، وبها احللت اختصاصات هذه الأجهزة فالمعروف أن تسير أعمال كل قطاعاتها في خطوط متوازية ، في وقت واحد ، نحو اتجاه واحد ، هو تحقيق الخير العام لمصالح المواطنين - والحديث بالذكر أن الاداة الحكومية في الدول التي تسبق المنصف الغربي . . . يتضائل نشاطها وحجمها أيضا . أما حيث يطبق النظام الاشتراكي فإن مسؤولية الحكومة حيال الشعب تنسج . فتتسع بما لذلك دائرة الاداة الحكومية ، وتزداد أعمالها حتى تشمل كل مظهر العمل تقريبا ويتضمن عدم العاملين بها ، كما أنه ملاحظ أن التطبيق الاشتراكي يحول غالبية المؤسسات الكبرى الى مرافق عامة تتحول الى النعم العام ، ويمتد منها الاجتماع الخاص ونتيجة لذلك تدخل تحت طائلة الاشراف والرقابة الشعبية في مجتمعاتنا .

## اهداف المرافق العامة ومبادئها :

وتتميز المرافق العامة بأن الهدف منها هو خدمة الشعب بإشباع احتياجاته المشركة المادية والفكرية والنفسية والصحة وغيرها ، كما أنها لا تعمل لخدمة الحكومة أو موظفيها بوصفهم موظفين ، وإنما لخدمة الشعب ومن بينهم الموظفون كأفراد من الشعب - وعلى صيقل المقال فإن وزارة كوزارة الصحة أو الري ، لا يقصد من امتثالها بتفصيل الأطباء والمهندسين ومصحح المرتبات الأصلية والإصامية والدلالات المتشعبة ولكن القصد الأصلي هو وقاية الشعب وعلاجه من الأمراض وتوفير أكبر قدر ممكن من الماء لرى الأراضى والتوسع فى اصلاح البور وتمييز الصغارى وما الى ذلك من أعمال تعود على الشعب بالرحاء . وتختصص المرافق والأجهزة الحكومية الى ثلاثة مجالات :

- ١ - انظام سبر العمل ، وإطراد تقديمه لتحقيق الكفاية الإنتاجية .
- ٢ - تطبيقه لمبادئ المساواة وتكافؤ المصروف فيما يؤديه من خدمات شعبية وفي معاملة الموظفين دون تمييز أو تفضيل .
- ٣ - مرونة النظم المعمول بها فى العمل وسرعة استجابتها للتطور مع مقتضيات التمييز والتعديل حسب تغير الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الاقتصادية بالذات .

## ١ - الانتظام والتقدم :

وضمن الانتظام والتقدم يكفى الثقة فى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل والاحتمام بتوزيع القوى البشرية توزيعاً سليماً ، ورفع المستوى الثقافى والعلمى والمهنى بين فئات الموظفين ، ورفع مستواهم المعيشى والصحي والعائلى ، وشغل أوقاف فراغهم بطرق إيجابية ، والقضاء على كل أسباب سيطرة الروتين والخصاص مستوى المهارة الإدارية والكفاية الإنتاجية ، وتحفيز حمة الشعور الطبقي بين درجات السلم الإدارى ، ومعالجة مشاكل السكن والمواصلات فى محيط الموظفين وإزالة أسباب شكائهم عامة .

## ٢ - المساواة وتكافؤ المصروف :

أما مبدأ المساواة وتكافؤ المصروف فيؤشقين أحدهما يتعلق بمعاملة الجمهور على أساس من الترام المرفق ، والآخر يتعلق بالمساواة بين الموظفين أنفسهم وتوزيع الفوائد المختلفة بين مستوياتهم .

## ٣ - مرونة التنظيم :

وتغيير البوانح الحكومية القائمة ، أمر ضرورى ، بل شرط أساسى

لإمكان مسايرة أعمال أجهزتها للتقدم التكنولوجي الجديد في كل المجالات  
ومصالح كلا من هذه العناصر بشيء من التفصيل .

### انتظام الإدارة وتلقفها

المقصود بهذا المبدأ هو الحرص على سير العمل بدون توقف حتى لا  
يترتب على ذلك تعطيل مصالح الجمهور وإتياك أمورهم ، وتعميرهم أمهم  
أو صحتهم أو أي من مستلزمات حياتهم كخطر القوض ، فينهال دكن من  
أهم أركان ضرورة وجود المرفق .

#### الانتظام :

ولقد أرسيت لذلك مبادئ قانونية تفصيلية تنظم التعمير والاستقالة،  
وإحترام الأصراب ، إلى غير ذلك من صيانات استمرار العمل ، وعدم تركه،  
أو الانتعاض عن أدائه ، سواء أكان ذلك مقصد عرفته وتعميرهم مصالح  
الشعب لتتطهر أم كان غير قصد ، وسواء أكان بأسلوب صريح أو ضمني  
بأسلوب لولبي خفي .

ومن أجل ذلك توصل النصوص الإدارية التي تنظم الإجراءات الرسمية  
والرسمية والإعتيادية وغيرها ، والتي تحدد مواعيد المعصور والإنصراف ،  
أو تعدد قوائم الاستئذان للتفصيص الطاريء للأسباب المختلفة كالأجارات  
المواسية مثلا .

ولكن من المؤسف حقاً ، أن هذه النصوص تلبى تحت قفل المراكز  
والمناصب كلها تدرجت تصاعدياً ، وأن مصالحها لا تكون حادة أو قاطعة  
إلا إذا صادفت رقاب المحافظين من صفات الموظفين والعاملين الصديقين المسؤولين  
التقليديين الذين يحيط رحلتها عنهم كلها تقاذفها الكبار ولم تمل لها  
مستقراً ولا مقاماً ، كذلك خصوص التخلخل الإداري المؤقت أو الدائم  
كالنقل والفصل ، يعلم أثرهما تدويعاً كلها صعباً بالنصر على السلم  
الإداري ، حتى نخشى أغلب مظاهرها الجرائية بين الطبقات التكنوقراطية  
ريين الدائرين في أفلاكهم من الامتثال والألتاع ، الأمر الذي يقتضي وضع  
أسس دقيقة للنقل والفصل والجزاء ، بحيث لا تسمح نعمة للإمات ونقمة  
على دعاة الإصلاح في يد الرؤساء .

وهنا يظهر الميروقراطي يهتم أول ضابط من ضوابط الإدارة الحكومة  
في محيط القدرة ، مما يدفع الصفوف الخلفية إلى التمسك في التحايل بطرق  
جهنية على القوانين واللوائح المنظمة للإجراءات والحضور والانصراف

وتنفيذ القل سواء بطرق شعوبية أو لا شعوبية ولقد قرر العلامة «تارد» أن قانون التقليد والمحاكاة يشع أصلا من الأرضي والأكبر والأقوى ، بمعنى أن الأدنى بعد الأعلى ، والأصغر يقتدى بالأكبر ، والأصغر بحاكمي الأقوى (١) .

وعند الحقيقة ننقضا في هذا المجال إلى مواجهة حسنة الحالة من الديمقراطية بالقوة الصالحة ، القوة الاشتراكية الديمقراطية الأخلاقية إلى يوم افواج الصالحين في انتظام .

ولا تقتصر مظاهر الديمقراطية في ناحية اضطاع المواطن عن عمله . على أنواع التجلب عن العمل وأعمال مواعد المواظبة ، ولكن هناك ما هو أنكى وأصل سيلا . . . كثيرا ما تقع تحت سمعنا وصريا صبور من التاجر ناتحال أسباب ملقعة للانتداب إلى أقاليم الرحبة والاستحمام الموسمي كالمصايف ، أو حيث تقضى مصالح أصحاب العمود والأحرام التي يسير في ذلكهم ، ومن هذه الأحوال ما لا يعمدها إلى حد عواصم المحافظات . من يعمدها إلى خارج الجمهورية كالسودان وغيرها من الأقطار العربية . ونحس عن النيان ما يستتبع ذلك في عقبات السفر ، وبدلات اضافية مقصودة ومصاعفة في المراتب تحصلها حرية الدولة ، وفي نهاية الأمر يتحصلها الشعب ، ومن هذه الصور أيضا الإحارات الدوائية ، والرحلات التفتيشية ، والتي لا تدمم السرير بأنها لصالح العمل أو حادثة ، والعمل براء من دوافعها ، وما هي في الحقيقة إلا وسيلة لصلحة ذاتية أهمها الحصول على بدلات التنجيز والسعر والتفتيش والمناخ والاعتراض وغيرها .

### عوامل استمرار تقديم العمل :

أما الشئ الثاني وهو نوع عناصر أطوار تقديم العمل ، فهذا يشوب أموراً رئيسية يستحيل تحقيق الكفاية الانسانية بدونها :

١ - « وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع كفايته واستعداداته . . . ومع ما حصل عليه من علم وتدريب ، وما تيسر له من خبرة لأننا في حاجة إلى كل عقل يفكر ، وإلى كل يد تعمل ، في حاجة إلى أن يفكر كل عقل في ميدانه الطبيعي وأن تعمل كل يد في حقلها الطبيعي (٢) » .

[١] فلسفة العلاقات الاجتماعية - دكتور حسن فحاته سلطان .

[٢] من تقرير إيمان .

من البيروقراطية أو يوضع المهنيون المخصصون كالمهندسين والأطباء والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين مثلا في الأعمال الإدارية المكتمية كما هو صبيح في الأروقة العليا بالوزارات . وفي صدد الإصلاح بهذا المعنى أن يوضع في منصب وكيل وزارة مساعد للمستوى المالية والإدارية قاضي في وزارة العدل أو مهندس في وزارة الأشغال أو طبيب في وزارة الصحة . . وهكذا . وكان حريصا التجار من المحامين الخبراء لا يحصلون لهذا العمل . أن هذا تقليد لا يسائر روح العصر ، ولم يشع لهما حتى الآن لهما سير المصالح الإدارية والمالية للسلطة التكوينية بكل وزارة . باعتبار أن الوزارات قسمة بين مختلف الطبقات المهمة المختلفة ، نسود كلاهما وزارة ، وبمتأثر بحجراتها . أن المقصود من شغل هذه الوظيفة بواحد من الطبقة العبة القائمة في الوزارة وعدم تركها لأخصائي في الشؤون المالية والإدارية ، يضي أيضا الخوف على سرعة تطبيق لتطبيقات والمكاسب غير المشروعة من أن يحددها أو يسهلها موظف من غير هذه الطبقة . وعند هذا يقال على مديري المكاتب والمكثريين وغيرهم من يفتقر الحقل الذي إلى جميعاتهم ، ربما هم يقومون بأعمال مكتبية وفي نفس الوقت يسدون الطريق أمام طابور طويل من الإداريين والكتابيين دون التطلع والترقي إلى هذه المراكز اللازمة وهذا بالطبع يسحب من كفاءتهم حيوات التفاني والشاط والحماس طائفا فرسهم معدودة وصغيرة القدر .

أن ضعف التخصص وتقسيم العمل هو أبرز سمات الإدارة الحكومية وأصبح محبوب بنائها الإداري .

وبطريقة مقارنة للجدولين التاليين نرى على مدى صفحة هذا القول .

## الهيئة الإدارية بأحدى الوزارات

العدد	الفئة
٥٩٩	كتابيون
٣١٤	خدمات
١٧٤	ديون (مهندسون)
٥٠	صناع
٣٨	اداريون
٢١	رسامون
٢٠	سائقون
١٥	طباغون
١٢	قانونيون
٥	خطاطون
٣	مترجمون
٢	مجلد
٢	حراس
١	مهندس زراعي
١	مرتب حرايط
١٣٥٧	المجموع

شكل ( ٢ )  
الحالة الوظيفية

العدد	الفئة
٥٤٦	لا مؤهلات
٢٠٣	ثانوي مختلف
١٦٦	ابتدائي
١٥٣	فني عالي
٦٣	صناعي عالي
٥١	اقتصادى
٢٠	تجارى عالي
١٨	قانوني عالي
١١	كلية الآداب
٦	خدمة اجتماعية
٥	تصميم المخطوط
٥	معمل المطبع
٣	ديون حيلة
٣	تجويد قرآن
٢	زراعة عليا
١	كلية اللغة العربية
١	دبلوم لاسلكي
١	فن التمريض
١٣٥٧	المجموع

شكل ( ١ )  
الحالة الثقافية

هذان الجدولان يبيان الحالتين الثقافية والوظيفية بدوان عام إحدى الوزارات والرئاسة العامة لمصالحها المختلفة ، نسوقها مثلاً من أمثلة ضعف التخصص وتقسيم العمل ومن المهم أن نعرف طبيعة عملها فهي وزارة هندسية .

حقاً ان الحاجز الفاصل بين المهندسين من حريجي كلية الهندسة ، وزملائهم من حريجي الفنون والصنائع ، والهندسة التطبيقية العليا ،

ومن في درجتهما ، هذا الحائز من الاسفاس بدرجة يمكن معها تخطيته بسهولة ، خصوصا في ميدان الميكانيكا والكهرباء باعتبار أن الحقل واحد ، والدراسات متقاربة ، من حيث المواد العلمية أو المنهج الدراسية . انه حقل هنلي واحد أو متشابه . ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للإعراض الفادة الآتية :

١١) تشغل حرمي الماهد الصناعة العالية أو الثانوية والإعدادية الصناعية في أعمال مكتبية - ييسا مكانهم الطبيعي في الورشة أو المصنع ، أو في مكاتب الرسم إذا تملو تعيين المنحصرين في الرسم الهندسي .

١٢) تشغل خريجي كلية الآداب في أعمال مكتبية بالمسحطين والحسابات وغيرها بينما يمكن الاستفادة من محصولهم العلمي واستعداداتهم الطبيعية في ادارات ساسة ، كالثقوب العامة والترجمة ، وغيرها . وواضح من الجدول رقم (١) ان هذه الوراثة ١١ فرها يمكن الاستفادة منهم لي نحيف أزمة الملين بوزارة التربية والتعليم ، ومثل هذا يقال بالنسبة لخريجي معهد الملين الأرملة ، وخريج كلية اللغة العربية .

١٣) وسفس الطريقة يوحد ١٨ من خريجي كلية الحقوق ، لا يعمل سهم في ادارات الشؤون القانونية كمحققين سوى ١٢ ونحو السبعة الباقون في غير اختصاصهم ، ومثلهم ٦ احصائيين اجتماعيين بالمؤهل ولكنهم كتبة بالفعل ، ومهندس يدعى من بين اثنين لا عمل زرلى له ، وملاحظ مباني يحمل ابتدائية المعهد الديني ، وديبوم لاسلكي يحمل كاتباً وساميا يحمل شهادة من التمريض . وثلاثة يحملون دبلوم تجويد القرآن مكانهم الطبيعي في المساجد .

١٤) ومن الملاحظ ان عدد الفيين يبلغ ١٧٤ مهندسا ، وكما قلنا فان معظمهم يقوم بأعمال ادارة بحثة ، كادارة المكاتب الكبرى وسكرتارياتها ، وقد يكون الأمر مستغنا بالنسبة لمن نصح أعمالهم في الادارة وانهم كمديرى المكاتب القيادية الفنية العليا والعاصمة بالبحوث من درجة وكيل ودارة مساعد فما فوق بشرط ان تكون الأعمال الفنية من بين أعمالهم - أما ان يصعد هذا المقدر الضخم من الخبرة الفنية في المكاتب - فهذا من بين أسباب الصل الذي تعانيه الدولة في القطاع الهندسي ، وما يعر عنه بسوء تحطت القوى البشرية . وفي ذلك قال السيد المهندس « عبد الحميد الصمد » مقرر الحسين الدائميين للأفراد القنيين والعاملين ، في المؤتمر الاتملى لتخطيط القوى البشرية التي

اتسعد بالتعاهرة في ٢١ مارس عام ١٩٦٣ : « ان اهم عناصر الانتاج هم الافراد ، وإن رعاية الدولة (١) خلال مرحلة التطور يجب أن تنحى اولاً الى حل مشاكل القوى العاملة ، وخاصة الفئات التي تعاني منها السبلاد تقصاً ،، ان ما تقاميه المشروعات الصناعية والانشائية من نقص في الهندسين ، انما يرجع في الغالب الى عدم الاستفادة بالكثير منهم فيما دربوا عليه » .

وما قال من طائفة المهندسين في هذا القطاع يقال عن باقي الطوائف المهنية في القطاعات الأخرى .

(هـ) ويلاحظ أيضاً في الجدول رقم (٢) ان عدد العاملين في الخدمات من سعاة وفراشين وروسائهم ، يبلغ ٢٦ / من التكوين الإداري أجمالاً وبلغ في إحدى المصالح ٢٤ / علماً ما تفرعاً الى بعض المكاتب وحدناً انما تصل الى ستة ١٠٣ في بعض المكاتب الكبرى رغم خفة صمط العمل او اعدادهم صغيراً ، فيما على تقيس ذلك في الإدارات الصغيرة ، أي في قاعدة السلم الإداري ، وهي إدارة المعروضات او الحسابات حيث تستند الحاجة الى المطعرات تبلغ السبعة غالباً ١٥٠ وهكذا نجد انه بالرغم من تضخم الجهاز الحكومي بمدد العاملين في قطاع الخدمات . الا ان المكاتب الكبرى هي التي تستأثر بهذا العدد بينما المكاتب الصغرى في ميسر الحاجة الى هذه الحركات الشريفة التي تنقل الاجراءات . او هيء المأني اراحة العاملين . ولا يهمل ان تذكر اسباب هذا التضخم او عييدها الى قساة المهود المصيبة وبروح المايرين الى احاطة أنفسهم بانفسهم والعشيم سواء بالقصور او الموازين ، يفسر ما يهمل ان يشير الى ان مستوى الاداء لا يرتقى الى المرتبة المطلوبة . رغم هذا التضخم ، الا في المكاتب الرئيسية العليا ، وبما عدا ذلك ، وحيث تضخم القدرة الحزاليه ، وفي المستويات الدنيا بدو الاهمال وانحسار ونحو حركة نقل الاجراءات ، وتعرض صحة مسار الموظف الى الخطر من فعل تراكم الفسار وعدم الصابة بنظم واتقان نظف المكاتب والمحركات .

ان الذي يستقل على درجات السلم الإداري تنزلياً بين حركاته يفسر لأول وهلة بتدرج هابط في حدية الخدمة ، وعدد عمال الخدمات حتى يختفي تماماً عند القاعدة الإدارية . وبالرغم من أن المكاتب المادية في حاجة الى عناية أكثر لانها اشد ازدحاماً بالافراد - ولأن معدل نصيب الفرد من المساحة المسطحة لا يتجاوز مترين مربعين - في أغلب الاحتمال ولذلك نالطع اثره السيء في تمويق حركة العمل وتنقل الاجراءات من جهة وفي التأثير على صحة الموظفين من جهة أخرى .



(أ) كما أن سعة المكاتب القيادية أمر ضروري لانعقاد اللجان واستقبال  
 الزائرين من الزوار والخبراء ، ولكن الأكثر ضرورة أن يتوفر للموظف  
 الجوهر الربح الطفيف الهادى الذى يشجعه على إتمام العمل . ومن أهم  
 الأمور أن يتم تسويق المساهمة الجذابة والادارات ، بحيث تضمن  
 تسلسل الإجراءات الإدارية المتتالية فى خط مسقيم على حركات  
 متتالية مألوفة بما لطبيعة العملية الإدارية ، وبمصر النظر بهالبا عن  
 بروز بعض الرؤساء أو ذوى النفوذ فى الاستشارة معجزة ممتدة تظهر أو  
 هيبة معينة كما هو حاصل الآن على الأعلب - الأمر الذى من أجله  
 اهتمت حكومة الثورة بإنشاء المصالح الحكومية : وفرد على الوسع  
 فى تشييدها لتلقى هذه البواب ، خصوصا وأن أغلب التورارات ليس  
 الا قصورا ندية لا تلام همدستها مع حمرابة العمل وطوغرافيتها  
 الإدارية الحديثة . ذلك انه قد أصبح لكل نوع من الادارات نمط خاص  
 من البناء ، توزع جبراته من حيث السعة والترتيب بحيث تتفق مع  
 طبيعة العمل وتسايله مما يكفل الأداء عناصر السهولة والافان والسرعة  
 بأدنى جهد وأقل تكلفة .

## ٢ - ارتفاع المستوى التقالى والعلمى والفنى :

أن العصر الترى فى انشاء الإدارى يستجبل عليه فراغ طاقاته  
 الصعبة بطريقة أكثر راحن اساحا ، مالم يكن مريدا فالمر الكافى من  
 العلم ، والثقافة والتأهيل الفنى المناسب لنوع العمل . كل فى حدود  
 اختصاصه .

ومما يؤسف له أن يوسع الجدول رقم (١١) أن ٤٤ ٪ تقريبا من القوى  
 البشرية فى هذه الأداة - كميته لمختلف الأدوات الحكومية - ليس  
 لديهم أى مؤهلات دراسية . ومن بينهم ١١ ٪ من الأميين الذين لا يملكون  
 القراءة ولا الكتابة .

وإذا علمنا أن ٦٦ ٪ من هؤلاء فقط يقومون بأعمال الحسابات بين  
 ساعة وترشيد وساع ورؤسبه ساعة ، انضج لنا أن ٢٤ ٪ من  
 لا مؤهلات لهم يقومون بأعمال كتابية وما تمت لها من أعمال متدنية ،  
 كأعمال النسخ على الآلة الكتابية ، أو لفرز الملفات بالادارات المتفرقات ،  
 مع ملاحظة أن أغلب القائمين بأعمال الآلة الكتابية من ذوى المؤهلات  
 المتوسطة والاعدادية .

ومن هذا يتبين أن أغلة غير المؤهلين يقومون بالأعمال الكتابية  
 العادية بمختلف الإدارات والأقسام ، ومنهم من وصل بالأقدمية إلى

مراكز حساسة ذات سلطة توجيهية وقيادية بهذه الأقسام . ولهذا  
بالطبع أسوأ الأمر في تسير دفة الأمور في محيط عيق وبأساليب عسكرة  
لا تكفل للعمل ثقلمه ولا تسج له بالتطور ومساربه روح العصر أو  
مستوى الأحداث المحلية والعالمية في مختلف الحالات .

ولارتفاع نسبة الأميين وغير المؤهلين دراسيا أثر كبير في وجود  
العصائص الزكية وتبوعها في المجتمع الإداري :

( أ ) سيطرة الزوثنين : إن الإنسان المثقف يستطيع بما أوتي من علم  
ومعرفة ، لمفردات والقوانين الحديثة ، أن ينافس ، يؤيد ويهدد ،  
ويبتدع ويحلل فيدخل مغالطته انمطاً جديدة على العمل تطابق مقتضيات  
التطور فيصبح الزوثنين طغية للمجتمع والأداء الحكومية . أما سبق الأقرن  
الثقافي والعلمي فنتيجته الطبيعية الجهل بالنظم الإدارية الحديثة  
والانتماء إلى المروية والجمود الإداري والمصر عن التصرف بما يناسب  
الواقف الجديدة التي تتمحور عنها تطورات المدنية المتكاثرة السريعة  
فلا يلتزم الموظف في نهاية الأمر إلا أن يحس قنعه للزوثنين التالي العتيق .  
وفي هذا الحال لا يسعنا إلا أن ننبه إلى ضرورة التوسع في استخدام  
الأثاث والآلات الإدارية الحديثة .

(ب) انخفاض مستوى إلهوة الإدارية : ذلك أن غير المؤهلين يتعلمون  
تأهيلهم إداريا بالتفرد المطلوب لإنجاز أعمال الوظيفة على وجه أكمل .  
ويكفي لتوضيح هذه الحقيقة ما قرره المعهد القومي للعلوم الإدارية من  
أن الخامين ، أنفسهم ليسوا صالحين لتحمل مسئولية الوظيفة ما لم  
يرودوا بدراسات إدارية كمية بعد التخرج أو تنشأ لهم معاهد خاصة  
مستقلة تقتصر تخصصها على تخرج الموظف الصالح ( أ ) فما بلغا بهذا  
القدر الهائل من الموظفين غير المؤهلين الذين لا يصلحون لتلقى التدريب  
الذي كنتى من أجله معهد الإدارة العامة وما ينظمه من دورات .

(ج) انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية : من تكرار القول أن نسب  
في شرح كيف أن الإنتاج في هذه الحالة يؤدي بطريقة آتية بحثة لتساير  
القميرات التقدمية في مجالات الإنتاج الاشتراكي الذي يعتمد على التعقيد  
في دراسات مبرهنة لتتبع المسور والأعمال والمسير ، والتقدير بالذكر أن  
الضخالة العلمية يصحبها انمقاض درجة الثقة بالعمس وازدياد مصطل  
الاعتماد على الغير مما يؤدي إلى تمسك ظاهرة رطقة الإجراءات تعرياً من  
المسؤولية .

## ( ٥ ) وضوح الشعور الطبقي : وهو ما يسمى في التعبير العلمي « وضوح صلة السمو والانحطاط »

ومبحث هذه الصلة ما يأتي :

١ - حدة العوارق العلمية بين غير المؤهلين من الموهوسين وبين ذوي المؤهلات العالية وأغلبهم تكتو قراطين .

٢ - القصور الذاتي عند الأولين يقابله شعور بسمو عند الآخرين .

٣ - الشعور بضالته الشخصية وسحقالة القعدة يؤدي إلى الافتتاع الذاتي بوجوب الرضوخ والتخيه والطاعة العمياء وتمعيد التعليمات مهما كانت خاطئة دون ادنى مناقشة مما يحل الوظيفة تحول أحيانا إلى عبود لا يحكم المطلق السليم .

ونتيجة لوضوح الشعور الطبقي بسبب التباين الشديد بين العوارق الثقافية والعلمية والمهية يصبح من السير اتحاد التوافق والتفارب والاندماج بين كل الصاصر الشترية للنه الاداري كذلك بسبب حلق امورك حقبتي لطبيعة مختلف مستويات العمل داخل الاطار الانتاحي العام ، ولم ضرورة هذا الادراك لجودة الإنتاج وريادته وسرمته .

ومن نتيجة أخرى فإن هذا الشعور الهدام يقف مائلا نفسيا بين درجات السلم الاداري . يحول دور تعاهم مختلف الفئات واتصالها اجتماعيا ويحمل كل فئة منظوية على نفسها . تعيش في عالمها احساس بعزلة من الفئات الأخرى ، كما تختلف الفئات الرئيسية صاحبة النفوذ بسبب من الهبة والتعالي يحول دون تبادل الآراء والمعلومات الحرة الصريحة اللازمة لمصالح تطوير العمل وتحسينه .

وأخيرا فإن هذا - في مجموعه - بشكل هاملا العقد الاحتشامي والتفخر ، الذي يؤدي إلى مواقف سلبية ، وإلى كبت آلاف من الآراء الخلاقة والنشجيات البنائة ، ولو من قبيل علم المبالة لتبيحة لانعدام الشعور بالانتماء للجماعة . الامر الذي يسوجب الاهتمام بعقد اللقاءات الدورية الدائمة بين الرؤساء والمرؤسين ، في بدوات ومؤتمرات ورحلات ومعسكرات ، حتى تسود المجتمع الاداري علاقات أسرية انسانية .

## ٤ - ارتفاع مستوى المعيشة :

وأصبح ارتفاع مستوى المعيشة عاملا من أهم عوامل تقدم العمل وتطوره من حيث أن السواد الأعظم من أفراد الإداد الحكومي تحسّر

أحورهم ومزاجهم عن تيسر حصولهم على ضرورات الحياة ويرجع ذلك أساساً إلى اسباب رئيسية عدة منها :

( أ ) اضطراب ريادة السكان بدرجة تفوق نمو الدخل القومي : مما يجعل تحسين حال الموظفين والعمال اقتصادياً في الأداة الحكومية أمراً صعباً .

( ب ) اعتماد الكادرات على تسخير الشهادات دون الخبرات ودون مراعاة لقيمة ما يبلل في العمل من جهود عقلية أو عضلية متفوية .

( جـ ) ازدياد حاجات الفرد بما لتطور المدنية وتقدم سبل المواصلات التي جعلت الباطنا جديداً من المدنية ، ثمر في المجمع حرائر التطوع والطموح بينما المرتبات لا ترقى إلى مرتبة اتباع هذه الرغبات المتطورة .

( د ) ارتفاع موجات غلاء الأسعار عقب الحرب العالمية الكبرى عام ١٩٣٩ .

وهنا تتكبد الطوائف الفنية العليا في التأثير على الحكومات الماضية المتعاقبة في فترات الانتخابات والمطالبات بامتيازات تحققت لهم دون أن يحدث مثل هذا للموظفين العاديين والمستخدمين ، فثبتت حواجز المرتبات الأصلية والإضافية بينهم وبين المهنيين واضحة عميقة .

إن ارتفاع مستوى معيشة الموظف من أهم الشروط الواجب توافرها لأطراف العمل وتقدمه ، ذلك أن الانتماء الاقتصادي عامل وقائي ضد الرشوة والاحتلاس والتروير والتبديد وغير ذلك من حرائم الوظيفة ، كما أنه عامل إيجابي في استنهاض الهمم وحب العمل والإقبال عليه شعفاً وأخيراً فإن أقرار المرتب المناسب للعمل المناسب يجلب إلى دائرة الأداة الحكومية الكثيرين من ذوي القدرات العيبة والحملة المسالية الذين يفصلون الأعمال الخاصة - حيث المرتبات المجزية - عن خدمة الحكومية . والواقع أن حكومة الثورة قد بذلت محاولات مستمرة لتوقيع الاستقرار للعاملين في الجهاز الحكومي ، فارتفع الراتب الأول من الجبرانية عام ١٩٦٥ إلى ٢٣١ مليون حمية بعد أن كان عام ١٩٥٢ لا يتجاوز ٥٤مليون مليون جنيه مجموع المرتبات والأجور .

هذا وقد تزايد على ازدياد نسبة انخفاض المستوى الثقافي والعلمي واصدار الكادرات على أساس من تسخير الشهادات إلى زادت نسبية انخفاض مستوى الأجور خصوصاً وأن أغلب القاطنة البشرية للأداة الحكومية كانت مدرجة على أسفل مراحل كلدوى المستخدمين والعمال

دالمن أو مؤقنين ، يتقاضون احوراً مثيلة جداً تضعف قدرتهم الشرائية وتحرهم من توفير مقومات الحياة الصحية السليمة من حيث الغذاء الكامل والسكن الصحي والعلاج المناسب ، فضلا عن اقتناعهم بوسائل الثقافة السمعية والبصرية سواء منها المطبوعات أو الأجهزة ، مما يكون له أثر كبير في ترويضهم بحيرات وفنية مهما اختلف مجالاتها ، فهي تؤدي آخر الأمر الى تعميق مركز الاستئصال . وانخفاض مستوى المعيشة يؤدي الى انحطاط الحالة المعوية ، وشيوع حالات النطق والجراح ، ونفسي السلبية ومقاومة الأفكار والأساليب الحديثة ، وصد الأعباء ، والليل الى الفشت والتعابل على الصواب الاجتماعية ، وتآدية العمل بطريقة سطحية بحتة لمجرد سد «الحاجة» سدنا لشعرات قد تهب منها حوافص المسؤولية والجزاء .

وجدير بالذكر ان اغلب من يطبق عليهم هذه الصفات من العاملين بالأداة الحكومية ، لا سيطرة لهم على ما سوا منهم من هذه الظواهر فقد اكت علم النفس الحديث انها اعراض مرضية لاضطورية نتيجة لعمليات الكبت والاحباط ، بسبب المجر عن تحقيق التطلعات الحصرية للصور الاستمساكيات المالية .

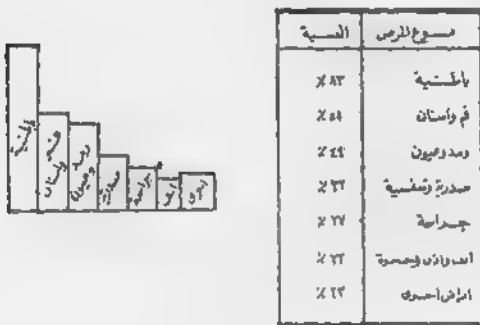
ومن الغريب ان الموظف الصغير أو العامل الكتامي البسيط الذي يحتمل - « يوم الحكومة بسنة » هو نفسه الذي يستطيع أن يجمل « يوم الحكومة بشقية » متى شاء ومتى وجد من الحوافز ما يشجعه على تحمل المسؤولية والتحمل بالإجراءات - فتراد بتحليل على اللوائح الجامحة العقوبة الجامعة فاذا بها مرة مسنة القيادة ، ولكن اسباب الممارسة غالما ما تكون لا اخلاقية وانما نفعية ذاتية ، واجباناً تؤدي به الى الجريمة ، والسبب الاساسي هو التحلف الاقتصادي الذي تتولد عنه اغلب حالات الانحراف الإداري والتلوث بالرشوة . ومن المؤسف ان هذه الحالة قد طفت حد جسي بعض الموظفين المشتدات عن التناول بين الآخرين في نفس القسم كوسيلة لاستمرار مسعة من الموظف الذي يلبه في تجبل الاحرامات ولو سيحارة او فتجان من القوة يتحصن به الأخير من عقوبه تحقيق به على تأخير الاحرامات أو تعويتها .

#### ٤ - ارتفاع المستوى المعيشي :

من الصمت ان توقع الانتاج الغزير السليم من الموظف الضعيف السقيم الذي تقاسمه الأضرار ، ولا يتمتع بقدر مناسب من الرعاية الصحية والعلاج الكامل ، خاصة وان اسكاليات عالية الموظفين الاقتصادية تجعلهم عاجزين عن التخص والعلاج لدى الأطباء المحضين ، فيكتفون

بالوصفات الدلالية ، أو يعتمدون على ما تصرفه المستشفيات العامة من عقاقير قد لا تكون مجدية .

والمرض كصغر حقوق الإنتاج يعتبر من بين الأسباب البيرومراطية الهامة التي تصل الحكومة على مكافحتها ، والمعروف أن مجتمع ريفي كما أن الريف هو المصدر الرئيسي لتنظيم الإدارة الحكومية بالأندلس العامة ، ومن المحرق أن ٩٠٪ من السكان صابون باليهارسية ، ١٥٪ منهم مصابون بالانكلوسما ، ٥٠٪ مصابون بالطفيليات ، ٤٠٪ بالانيميا (١) وتكب الأمراض الخوطة في النهم ثلث جهد المصاب بهاء وهذا يفسر أن الدولة تعقد ثلث الإنتاج وثلث الدخل الحقيقي على الأقل بسبب الأمراض الخوطة وحدها .



شكل رقم (٢)

ونظرة الى الجدول رقم (٢) نعطينا فكرة واضحة عن مدى انخفاض المستوى الصحي بين المورطين والعمال ومدى ما لذلك من اثر على الإنتاج كفاءة وكما ، مع مراعاة أن من بينهم من يماني أكثر من مرض علما بأن هذه الأمراض ليست بالضرورة كلها مزمنة :

١١، الاحصاء الرضى - دكتور محمد طهت بيب

## نسبة التشخيص الأمراض بين الموظفين

ولقد قررت اللجنة الصحية بالمجلس النائم للخدمات العامة عام ١٩٥٥ أن الفحص الجماعي بالأشعة على الصدر قد الب أن ربع مليون فرد مصاب بالدرن الرئوي ، على الأقل بمصر ، وأن حاملي ميكروب السل ودوى الاستعداد للأصابة به يملكون مليوناً ونصفاً من السكان تقريباً في كل عام ، ومن يسم بالطح لا ي من القوى البشرية المكونة للإدارة الحكومية على الأقل يومئذهم أساساً حالاً من مظانهم ممن يعملون في القطاع الخاص ، وأقل فترة على الحصول على مساكن صحية ومواد غذائية دالة . كما أن ٥٠ ٪ منهم على الأقل يلجأون إلى المشفى الحكومية وإلى الوسائل الخاصة الممكنة في علاج مايسببهم من أمراض . ويأثرون من أن الحكومة قد اهتمت بنشر الرعاية الصحية ، إلا أننا نجد بعض الجهات كوزارة أرى لم تعط العاملین بها أي رعاية صحية .

ولمشاكل السكن اثر كبير في انتظام سير العمل وحسن أدائه فقد لوحظ أن المسرى الصحي يرتفع حيث تنوع المساكن الحكومية للموظفين ، كما هو الحال في المستعمرات والمدن الكيه المصنفة بإدارات الحكومية المائية كتنافس الري ، والوحدات العسكرية والعايش مصلحة الأملاك الأميرية أو الإصلاح الزراعي ، ويرجع ذلك إلى ثلاث أسباب رئيسية :

(أ) توفر السكن الصحي ذي الأبعاد المناسب .

(ب) محاورته لتكن العمل مما يجنب الموظف أو العامل مشاكل المواصلات .

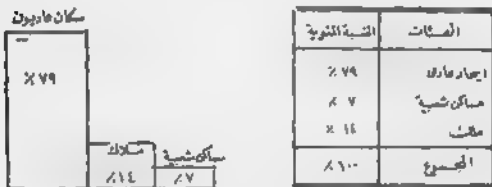
(ج) توفر وسائل شغل أوقات الفراغ بطرق بناءة .

### أ- مشكلة السكن والرها على العمل :

سقتنا فيما مضى كيف أن التحطب الاقتصادي كعالية موظفي وعمال الحكومة ، يجعلهم عاجزين عن السكن الصحية التي توفر فيها الإساءة وأسهوية وعياء الثرب النقية ، مما جعل أحاسيسهم المنهكة تربية سهلة للأمراض ، التي تجعل من انتاجهم البطل أو العجز مجرد محاولات هدية القيمة ، ولقد أدى إلى استعمال هذه الظاهرة الإرتفاع العاجي في أسعار مساكن . مما حدا بحكومة الثورة إلى بذل الجهود المصاعفة المتتالية لمعالجة أزمة الإسكان بمتنلف الوسائل . فانجذب منذ اللحظة الأولى إلى إنشاء وتحويل مشروعات الإسكان ، وتوفير المساكن للدرى

الدخل المحدود ، يبلغ عدد ما أنشأته من مساكن للتملك التعاونى حوالى ١٢٥٠٠ مسكناً ، وبلغ ما شيدته من مساكن شعبية للإيجار حوالى ١٨٥٠٠ منها ١٦٥٠٠ بالقاهرة والإسكندرية والسويس وطنس والباقي بالأقاليم ، هذا وقد تم إزاحة ٢٢٥٠٠ مسكن سوب من انحاء الجمهورية فى خطة الخمسة على ثلاثة مستويات ، لذوى الدخل المحدود والمتوسط ، وتوفى المتوسط .

كذلك اتعدت حكومة الثورة من الشريعات السكنية إجراءات وقائية لحماية السكان من خسب بعض الملاك فأصدرت لعممى أيجار المساكن : القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ثم القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد أيجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر والمؤجر من ذلك فإن الحالة السكنية المزمنة لمجموع موظفى وعمال الإدارة الحكومية ، لا زالت



شكل ( ٤ )

### حالة الملكية والمساكن



شكل رقم ( ٥ ) مساكن السكان



فى حاجة الى تخطيط خاص وعناية فائقة . وبحسن قبل الاسرسل  
فى بحثها أن ناقش الحدول الاحصائيه الآتية التى تصور انصاله  
السكنية الزاهة للقوى الشرية فى احدى الوزارات . الحدول شكل  
(٤) يوضح كيف أن ٧٩٪ يعانون من مشاكل السكن التى انحصرت من  
بعده عن الصل ، أو ضيقه وعدم مطاقه للمواصلات المسحية ، أو  
ارتفاع ايجاره كما هو موضح شكل ٥؛ كما أن الذين يحطون بمساكن  
ضمية فى أماكن عنفوفة لا يتجاوزون ٧٪ ومن جهة أخرى مان ١٤٪  
يسكنون فى أملاكهم وسبة كبيرة من هؤلاء يقيمون بالريف وسفلون الى  
القاهرة يوميا ذهنا وحيدة ، مما يستنفذ قواهم فلا يقى منها لمرأولة  
الصل الا قليل ، فضلا من أن المواصلات تكبدهم نفقات باهظة ومن هؤلاء  
من يسكن طنطا وبنا والعيوم وما حاربها من قرى ا وبلغ نسبتهم  
حوالى ٣٪ وهم يقررون أن تكاليف المواصلات وماسها اليومية ارحم  
كثيرا من مشاكل المساكن بالقاهرة وتكاليفها .

ونظرة الى الجدول رقم ( ٥ ) تؤيد وجهة نظرهم : إذ بلغ نسبة  
المتابعين من بعد السكن من الصل ١٣٪ ، والمضجرين من ضيقه أو  
ردائه بسبة ٢٩٪ والمتابعين لعلاء ايجاره ٢٨٪ وقرنا بسبة الذين  
يعانون من بعد السكن ببيانات الحدول رقم ( ٧ ) الذى يعسدد مواقع  
المساكن لافصح لنا أن ٢٥٪ يسكنون الضواحي ، ١٧٪ يقيمون خارج  
محافظة القاهرة فيكون مجموعهم ٤٢٪ غير أن من الـ ١٧٪ هؤلاء  
١٤٪ من سكان محافظة الجيزة ممن لا يدحطون ضمن الـ ٢٪ الذين  
يسكنون بلدان نائية .

وهكذا نعد أن المالبية العظمى من الموظفين والمصل نهب موزع  
المجدد والبال لتأهب السكن فمن المسير أن نستقيم أعمال فرد يعانى  
فناقة مالية بسبب ارتفاع أجر السكن أو نفور نواه صباحا ومساء فى  
الطريق الى العمل ومنه ، أو تحطم أمصايه من السكنى المشترك مع  
آخرين أو تدلب صخته من مكى كهف لا توفر فيه الإضاءة والتهوية  
ومرفقا المياه والانارة خصوصا وأن نفس الاحصاء قد اثبت أن ٤٧٪  
من الموظفين والممال الحكوميين يمسون وض مرائهم فى المنازل .  
والطريقه أن ظاهرة زيادة الصل ترتبط هؤلاء فنحد أن هؤلاء أغلبهم  
ينسل ما بين ٤ ، ١٥ ولدا ذلك أن بين الالف ٢ من ذوى الـ ١٥ ولدا ،  
و ١ له ١٤ ولدا ، ٧ لهم ١٠ أولاد ، ١٣ لهم ٩ أولاد ، ٢٥ لهم ٨ ، ٥٧ لهم  
٧ ، ٩٣ لهم ٦ ، ١٣٨ لهم ٥ ، ١٦٦ لهم ٤ .

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع	النسبة	الخصائص
١	٧٨,٥ % ١٧,٥ % ٤ %	ثقة مستقرة سكن مشترك مدرسة كامل
١٠٠	٩١ % ٣٦ % ٧ %	ثقة مستقرة سكن مشترك مدرسة كامل

شكل رقم (٦١) موقع السكن وسننه وموقعه

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع	النسبة	الخصائص
١٠٠	٧٥ % ٢٩ % ٢٥ % ٢١ %	مهاجرة ثقة مستقرة سكن مشترك مدرسة كامل

شكل رقم (٦٢) موقع السكن وسننه وموقعه

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع والقيمة الإيجارية

الموقع	النسبة	الخصائص
١٠٠	١٧ % ٢٠ % ٢٥ % ٣٨ %	ثقة مستقرة سكن مشترك مدرسة كامل مهاجرة
١٠٠	٦٦ % ١٤ % ٣٦ % ٤٤ %	ثقة مستقرة سكن مشترك مدرسة كامل مهاجرة

شكل رقم (٦٣) موقع السكن وسننه وموقعه

الموقع والقيمة الإيجارية

ومن الطبيعي أن أعمارهم المالية تزداد تبعاً لزيادة السن كما تسوء أحوالهم الاجتماعية والصحية والنفسية .

## (ب) الدور البيروقراطي لبعد السكن :

وبعد السكن من العمل لا يؤثر على الإنتاج من قبل استهلاك جزء كبير من طاقة العامل في مجهود الرحلة محسباً ، ولا يقف هذا حيد استنزاف قدر من ماله ، ولكن يفسد روحاً كبيراً من وقته ، وينسب في تآخيره من عمله مما يؤثر على الإنتاج نوعاً وكماً أسوأ تأثير .

ونظرة إلى شكل ( أ ) تبين إلى أي مدى يتأثر كل من الأفراد والإنتاج بعد السكن عن العمل خاصة فيما يتعلق بالوقت المستهلك وعدد مرات التأخير علماً بأن الإجابة على الفترة الأخيرة كان مقصداً فيها :

الوسائل	النسبة	المجموع
وسائل	٨٤٣	١٠٠٪
أوتوب	١٨	
مترو	١٥	
دراجة	١٤	
على الأقدام	٨	
قطار	٣	١٠٠٪
سيولة خاصة	٣	
لا تكاليف	٤٧	١٠٠٪
من ٥ - ١٠ دقائق	٢٨	
أكثر من ١٠	٢١	
٥ - ١٠ دقائق	٩	
الوقت	٢٠ - ٣٠ ف	١٠٠٪
٣٠ دقائق	٣٠	
المشي	١٠	
أكثر من ساعة	١٠	
التأخير	من ٥ - ١٠ مرات	١٠٠٪
٥ مرات فأقل	٣٥	
أكثر من ١٠ مرات	٧٨	

شكل رقم ( أ د )

## اتصالات والرها على الوقت والعمل

وهناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل :

١ - أن سوء الخدمة التي تؤديها مؤسسة النقل العام يؤثر على مختلف الاجرة الإدارية بالمدى الرئيسية حيث يعتمد على الأتوبيس والتراكم ٦١ ٪ من العمال .

فجد ان نسبة الذين يتأخرون عن مواعيد العمل الرسمية اكثر من ٥ مرات تبلغ ٦٥ ٪ منهم ٢٨ ٪ يتأخرون اكثر من مرات شهريا .

٢ - هذه النسبة تقارب ايضا نسبة من يستغرق تنقلهم الى العمل اكثر من نصف ساعة وهم ٧٠ ٪ منهم ١٠ ٪ يستهلكون اكثر من ساعة في الانتقال ومن بهم بالطبع من يستحقون القطار وهم ٨ ٪ .

٣ - ان ٣ ٪ يستغلون السيارات واذا استبعدنا منهم ١٠ ٪ من اهم سيارات خاصة ، المتاح لنا ان ٢١ ٪ يستعملون السيارات الحكومية رغم عدم مشروعيه ذلك الا في حدود صيغه ، فضلا عن التوسع في استخدام الموسيقىكالات في غير افراسها . وهذا بالطبع يستتفرق قدرا لا يستهان به من مال الدولة ، في الوقود والصيانة والعمالة مما يعتبر اسرافا واستغلالا لنفوذ الوظيفة .

هذا ولو امكننا ان نتكبد صور دقيقة للامح مراكز الكشافة والتدخل السكتي وتوزيع الموظفين على مختلف احياء وضواحي القاهرة ، ملاوة على ما يفرض اليها من مدن ثنائية .. حينئذ نستطيع ان نلمس مقدار العوائد التي تعود على العمل وعلى الموظف وعلى حركة المرور بالقاهرة ايضا ، لو امكن تجميع موظفي كل وزارة وعمالها في مساكن شعبية او مدن تعاونية سكنية واحدة ، تخصص الاولى لحدودي الدخل والآخرى للقاديين على الوفاء بشروط التملك ، على قرار ما اتبع من انشاء المدن السكنية للقضاء والاطباء والمهندسين والصيادلة والمعلمين وغيرهم .

ولا شك ان تطبيق مثل هذا المشروع سينتج لامضاه الجهد الواحد ان يتعدوا مشروعات تعاونية اجتماعية وصحية ولقائية ورياضية واستهلاكية مختلفة تؤدي بالنسالي الى القضاة على حشد من موانل البيروقراطية خصوصا ما يتعلق منها بتسوية المواصلات اذ يسهل في هذه الحالة تيسير مواصلات خاصة لكل وزارة سواء بطريقة ذاتية او بالاتفاق مع مؤسسة النقل العام وغيرها .

### (ج) شغل اوقات الفراغ بطرق بنّنة :

ان لوسائل شغل اوقات فراغ الوظائف ظلا كبيرا على كيفية ادائه عمله من ناحية وعلى حالته الاقتصادية والصحية والنفسية من ناحية اخرى . وتكتلنا الناحيتين اثرها على الاخرى .

فقد لوحظ ان هناك علاقة كبيرة بين شغل وقت الفراغ بالمنزل وبين زيادة النسل وبالتالي كثرة الابعاء المالية وازدياد المشاكل الاجتماعية مما يلحق الى الاكتئاب والتراخي والجمود واللبية .



التسليية والاطلاع سوف يكون له اكبر الاثر فى تطوير هذه القوى البشرية وتنظيم سلوكها والميل على التعاضد والمعا والاهتمامها بجهاز الانتاج .

هناك بنسب الاجتماع والتفاعل وتكوين الجماعات التى تقابل بتكتلها وتأثرها محتام النكتات فتعالجها ، وأنواع الاحتياجات فتتحققها ، وأوجه انهماكات المية والاجتماعية فتشبعها .

هناك يمكن العمل على صور الامية ، والتضامن ضد الكوارث واسكات ، والتعاون فى تحقيق المايات والتطلعات ، والقيام بالرحلات وتكوين الفرق الرياضية ، وتنظيم لوصول دراسية للابناء ، وحفلات الندوات والمحاضرات ، ومن هذا كله يتحقق الانسجام بين العاملين .

وعلاوة على ذلك فان العمل نعمه سيستفيد وتطور ، واصدق دليل على ذلك هو اشتغال الاداء المملى بين الوطنيين الذين يتعنصرون بالمساكن الحكومية بالخدمات المختلفة ولبدة الاسراف بينهم ، وارتفاع نسبة موانعتهم على العمل وجههم له واستقراهم فيه والتضامن به ، فضلا عن تميزهم بارتفاع مستوى المعيشة والصحة واستقرار العلاقات الاسرية .

### تكاليف الفرص الادارية

ذكرنا ان الاجهزة الحكومية ملتزمة بمبدأ تطبيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ، سواء فيما تؤول به من خدمات شخصية ، أو فى معاملتها لوظائفها ، دون تمييز أو تمييز أو تفضيل بين فرد وآخر ، أو موظف وآخر ، لاى سبب من الاسباب ، طالما تتوفر فى طالب الخدمة أو الموظف الشروط اللازمة للحصول على حقه .

والموظف هو العنصر المتمثل لهذا الالتزام ، والتزامه يكون أشد مع الدولة الاشتراكية بوصفه مواطناً واحداً فى نفس الوقت ، فهو بالأولى شيور على المصلحة العامة وحارس على ثروة بلاده لأنها ثروته نفسه صمته مضوا مساهما فى المجتمع الاشتراكى بكل مقدراته ، انه مواطن . وهو فى اثنائية اجبراً انما يعمل فى مؤسسات الشعب ، وعلى هذا ماختلف بمبدأ المساواة سواء كان الدافع نعباً تستغل فيه سلطة الوظيفة ، أو ترافيا ، تعتبر جريمة موجهة لأحد المساهمين فى رأسمال الجهاز ، فإذا كانت مدافع الرشوة أو تصمتت بتبديداً أو اسرافاً ، كانت جريمة فى حق ملايين المواطنين من أبناء الشعب أصحاب المؤسسة التى استعملته وأعطته الآخر ، وهذا هو سبب ميلل العقوبات الادارية فى الدول الاشتراكية الى القسوة .

## المساواة في الخدمات

**معاملة الجمهور** - الأصل في تكوين الأداة الحكومية هو تحقيق مساواة وتكافؤ العرض لكافة الشعب في أنواع الخدمات العامة وفي الوظائف . فالمادة ٢١ من دستور عام ١٩٥٦ نص على أن الأفراد متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات دون تمييز . وقد فصلت بقية مواد الدستور هذه الحقوق والواجبات النسبية الملزمة .

❖ فالمادة السابعة - مثلا - تنص على تنظيم الاقتصاد القومي وتساو لخطط مرسومة ترمى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وتهدف إلى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

❖ وحررت المادة الثامنة أن النشاط الاقتصادي حر بحيث لا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس ، أو يمتد على حريتهم أو كرامتهم ، ونصت المادة التاسعة على حرية رأس المال في حدود خلية الاقتصاد القومي ، ولا تتعارض طرق استخدامه مع الجبر المأمور للشعب .

❖ وقررت المادة العاشرة أن القانون يكفل التوافق بين النشاط الاقتصادي انحاص تحقيقا للأهداف الاجتماعية ورفاه الشعب .

❖ وفي المادة الخامسة عشرة شجعت الدولة الأديرة ، وقررت إشرافها على تنظيم الائتمان ، وتبني استغلال الإخبار الشعبي ، وأعلنت للمادة السادسة عشرة مقدسة الملكية الفردية ، وحق التملك الخاص ، على أن ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية والا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة مقابل تعويض عادل .

❖ وحددت المادة الثامنة عشرة الملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع ، وهكذا نظمت مواد ثمانية العلاقة بين تمالك والمستاجر .

❖ وشجعت أخرى الناحون ورعاية المنشآت التعاونية .

❖ وألزمت المواد التي تليها ، الأجهزة الحكومية . برعاية مستوى المعيشة ، وتوفير الخدمات العامة لأفراد الشعب على السواء ، وتهيئة مستوى لائق للمواطنين من الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، ورعاية المرأة ، وحماية الشراء من الاستغلال وحماية الأمان ، وحماية الأرواح والممتلكات ، وإعانة الصيوع والمرضى والمعوزة . وتعويس المصابين من الحاربيين وإعفاء ذوي الدخول الضخمة من أداء الضرائب والتكاليف العامة ومن حاجة أخرى نص الدستور على أن المواطنين جميعا متساوون في الصراء كما هم متساوون في الصراء ... فهم متكاملون في تحمل الأعباء الناتجة من الكوارث والمحن العامة .

### التزام الموظف : هنا هو الإطار العام للشروط التي التزمت بتنفيذها

الأجهزة الحكومية والتي يحتم على كل فرد من العاملين بها ، أن يتحسم لأحكامها ، وينسحق بها بروحاً في كل حركاته ومسيراته وتصرفاته ، باعتباره أداء شعبة في الجهاز التنفيذي ، وبصفته مواطناً متفعلاً لخدمة الشعب في ميدان تخصصه ، فلتزماً صلباً بالشروط التي التزمت بها الحكومة للشعب .

فإذا ما تخطى فرد أو جماعة من الموظفين ، حدود هذه الشروط ، كانوا بيروقراطيين خارجين على إرادة الأمة ، معادين على سيادة الشعب ، خونة للأمانة ، مغرطين في الرسالة سواء كانت السواغات أفرطاً أو تعريطاً .

والجهل في هذه الحالة لا يبرر عن إرادة الشعب ولا يهدف للمصلحة العامة ، ولا يمثل إلا مصالح فردية خاصة ، دوامها غرور السلطة أو التهور السياسي أو الشعبية وغيرها من الحوافز الهدامة التي سادت الجهاز الحكومي قبل الثورة ، وبقيت لها فيه جذور عميقة تصل إلى أمساق السلم الإداري .

والاحلال بعيداً المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بيروقراطية ترجع إلى ضعف الضابط الأخلاقي وحوت صوت الوارع الديني عند الموظفين البيروقراطيين ، ولكن نظام الاستبداد الأبوي الذي كان سائداً في مصر قبل « اتفاقية مونترو » عام ١٩٣٧ التي قضت بالعام ما كان يتمتع به الأجانب في مصر من امتيازات تشريعية وقضائية وتنفيذية . . هذا النظام أدى إلى تفاقم ظاهرة الاحلال بعيداً للمساواة ، وإلى انتشار لفظ « أيش معني » . . « أيش معني الأجانب ؟ ثم « أيش معني هذا وذاك ؟ حتى - صارت كلمة « أيش معني » تدل على حدوث فعل بيروقراطي أساسه الاحلال بعيداً المساواة . . وتكافؤ الفرص . بين فردين تتوفر لهما نفس الظروف في حين أن أحدهما يصح الخدمة أو يعمل بها له بينما تمتنع عن الآخر أو يؤجل حصوله عليها دون داع .

وبحكم الدستور يكون افعال أو أهمال أي فرد أحدي السواد المنظمة للاقتصاد القومي - عملاً بيروقراطياً موجهاً ضد الشعب ، ويكون التمسك على نشاط اقتصادي يضر بمصلحة المجتمع أو ينجع لفرد الحصول على أكثر مما يستحق من منعة ، عملاً مشبهاً بالتفسير والتفضيل مادياً لمبدأ المساواة ، كذلك الكراهة في تغلّز نزع ملكة شخصها المنفعة العامة . وتزيف البيانات المتعلقة بالملكية الزراعية أو العقارية أو الرأسمالية والتي يترتب عليها تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وتقدير أرباح الملاك وضرائب الإنتاج والأرباح وغيرها .



ويعتبر أى مهاون من الموظفين العموميين مع التلاميذ والأسعار عملا موجهها ضد الشعب ، كذلك أى تستر على المخالفين للوائح والقوانين ونوايا تقاضى أو معرفة أو يبرم يبدو على تصرفات بمصمم حيال الجمهور فى مجالات الخدمة ، تقابل ذلك صور الإشراف على الاعتماد والمبالغة فى الخدمة اسرمة الكاملة والتفديس الخرائد لمريق آخر من الجمهور تحت تأثير المظاهر أو مراكز أو المصانع والملاقات المتبدلة وهنا تبدو لنا ظاهرة جذيرة بالتنسجيل:

ذلك أن العمل الحكومى يشط ويرتفع مستوى جودته ، ويتجلى سلوكه بالمعناية والاعتماد والاحترام - حيث يكون التعامل مع طبقات تتميز بارتفاع المركز المالى أو السلطة الإدارية أو الجاه أو النساء ، وعلى نقيض ذلك تنتشر السلطانية والآلية والتحول والاهمال ، وسوء المعاملة وانخفاض مستوى معاملة الخدمة حيث يكون التعامل مع عامة الشعب خاصة الفقراء من أصحاب الحاجات .

لنرى مثلا أن نسبة حسن المعاملة ودقة الأداء وسرعته لزداد فى قطاعات الترع الأول والتي منها :

( أ ) ادارات الثقافة والإرشاد خصوصا السباحة وبعض ابرقة الاستعلامات والأذاعة والتليفزيون والأكبر .

(ب) ادارات التجارة الخارجية والأجهزة المصرية .

(ج) مراكز البحث العلمى والادارات العلمية والعنية والأدبية العلمية .

(د) ادارات التخطيط والتمويل والتسويق الصناعى .

(هـ) القيادات العليا للأمن ومعاهد الشرطة وادارة الجسور والبنية والهجرة .

وعلى نقيض ذلك نجد أن نسبة سوء المعاملة وفوضى الاداء تزداد فى قطاعات النوع الثانى والتي منها :

( أ ) شعبة الهرم الإدارى لجهاز الشرطة .

(ب) أجهزة الصحة العلاجية والوقائية سواء كانت مستشفيات حكومية أم مراكز الصحة .

(ج) أجهزة الرعاية الاجتماعية والمعالجة خاصة مؤسسات التأمين الاجتماعية والضمان الاجتماعى ، ومكاتب العمل .

( د ) جهاز الإسكان الشعبى للموى الدخل الضئيل .

(هـ) هيئات الري وتفتيش الزراعة .

ويلاحظ أن الأجهزة من النوع الأول تتعامل - على الغالب - مع الإثراء والاحتياج ولتتضمن ورجال المال والأعمال والسياسيين والجنرالات والعلماء ، أما أجهزة النوع الثاني فالسود الأعظم من عملاتها من المرممين والمعلمين والمهندسين والمعلمين والمعلمين من أصحاب الدخول المتوسطة ، عمال وفلاحين وموظفين عديمين .

وقد يتطرق إلى الأدعي أن سبب الإحلال بسبب المساواة يرجع إلى أن الطابع العائلي على قطاعات النوع الأول هو الأحاد والتوريث إلى حوزة الدولة بينما الطابع العائلي على قطاعات النوع الثاني هو المصداق أي الصرف وبطل الخدمة . والواقع أن كل الملاء من الطائفتين صاحب حاجة ، وظروب الطائفة الثانية أوجب إلى التفصيل وأدعى للأسبقية تحقيقاً لأهمية الحاجة للمهوب والمنكوب ، وأسباب المرض وموارد الضعيف ، وأثر بالفرد ومساواة المحتاجين .

ومع ذلك فإن الإحلال بعبء المساواة وتكافؤ القرض يمكن ملاحظته بوضوح وبسهولة في نوعي القطاعات ، وفي أحدهما حالاً ، في أي وقت من الأوقات ، وعلى سبيل المثال :

إن المصارف تستعيد من الودع والقرض على السواء ، فهي تستثمر مال الأول وتمطه مائة ، ثم تحصل من القرض أكبر منها ، ويكون لها من العائلي دخلها الخاص ، ومع ذلك تعمل دائماً على راحة الودعين وإحلالهم ، ولا تهتم مطلقاً بمعالجة مشكلة طوائف الموظفين التي تزدحم شوارع قلب العاصمة من الصباح الباكر حتى المساء في أرائل كل شهر علاوة على ما يلاقيه هؤلاء من مهانة .

ومن أمثاله أن ترى الجماهير صفوها أمام شباك تذكار المسكة الحديد أو البريد أو تراخيص التصدير والاستيراد أو حجز أجهزة التلفزيون وغيرها ، وفي نفس الوقت ترى آخرين أو آخرين تسلكون فرادى أو بضعة « الواسطة » تحطم أمامهم حواجز النظام وتنصهر لسحرهم صلب الملاح - تتفتح الأبواب المغلقة ويتوقف رجاء طابور المتأخرين ، وتلمع الأيدي في الجيوب أو الأبناسات والتفريات بالتفوق ، وترتشف قهوة سويت على نار غيظ الصائرين والمندمسين ، وكثيراً ما يحجب الغضب بهذه الوسيلة البروقراطية دون أن يكون مستوفياً للتبويض أو الظروف الموفرة للانتفاع بالخدمة .

**الموظف المواطن :** أما على حد قول « أرسطو » في أشد ما تكون أحباطاً إلى أن توفر للمواطن ذلك الاعمال بالوطنية الذي يستطع معها أن يترك حقيقة وضعه في المجتمع الاشتراكي ، والذي يجعله يشعرون أنه حاكم ومحكوم متوازن في نفس الوقت ..

ذلك الموظف الذي يلوذ بعلما انه يمنع بالسيادة كموطن ، ولكنه يفقد هذه السيادة مؤمنا في محيط وظيفته ، وتنتحل السيادة حينئذ منه الى الوظيفة ذاتها بما تعرضه عليه من التزامات ومسئوليات يحلح عليها تلجأ اذ يقل عليها ، ويعدم لها مروض الطاعة والتخديس . ويهم ان ما يروى له من سلطة الوظيفة لا يتصل بشخصه مطلقا ولا يسمى ان يستعملها الا بالقدر الذي يقتضيه سير العمل في حط مستقيم يحه نحو خدمة الشعب ورجائه . ويعرف انه كلما بهيات للوظيفة سلطة غير عادية تقابلها مسئوليات فوق العادة وجهد فوق العادة ، وحقوق اشتراكي فوق العادة ، فضلا عن ان هذه السلطة ليس من عملها الأساسي المنح والمنح مهما كان هذا من مظاهرها ولكن الأصل في عمل هذه السلطة هو الأداء البره حسب مقتضيات الوظيفة واحكامها واحكام القسائير والقواعد الإدارية التي تهدف لحداثة الشعب وحدته دون احلال لصدا الماواة . وعلى الموظف ان يفهم ان تحول المجتمع من الرأسمالية والاقطاع الى الاشتراكية قد جعل من الشعب صاحب العمل وصاحب رأس المال وجعل من الموظف عمالا أحرارا يتناسى مرتبه من الشعب الذي يعمل هو في خدمته ، وعلى هذا فسلطة الوظيفة التي يعطيها له الشعب لا يجب استغلالها الا لخدمة افراذه وجماعاته ؛ وتبنيك مصالحهم وتنمية الدخل القومي ، فليست سلطة الوظيفة سلاحا لإدلال الأفراد ، ولا رسيطة لتعريض الصدمات وتعطيل التقدم التوري ، ولا أداة للمع التخصصي على أية صورة .

وعلى الموظف ان يتصور حقيقة المجتمع الاشتراكي في أسطه موروها وأوضحها وهي ان العلاقات بهذا التحول الاشتراكي قد أصبح أسرية أولية ، وتبعية تقوم على التعاون والتماثل والتضامن والحب والوفاء به ان كانت المنفعة والآلة والأمانة والصراع ابالسلة العلاقات في المجتمع الرأسمالي .

سمى ان الموظف الاشتراكي أصبح عضوا في امر ينالها حاشتها ومستقبلها ٠٠ غداؤها وكساوها ٠٠ صحتها واقتصادياتها وكل مقومات حياة أفرادها ٠٠ كلها تتأثر بعمل هذا المصو ، بعدما أو نأهرا حسنا يتصحب به السلوك .

عن الحنوز اذر ان مرتضى امرؤ على حساب القشرط في قوت حياته واشتقائه وحقيقاته رامة وأبيه ، ومن الشئوذ ان يؤثر أحدهم بالدواء على حساب حرمان الآخر وموته ، ومن المستحيل أن يسرف ويهدد في دخل الأسرة ومتاعها ، ثم يترك الآخرين شيابا وشيبة ، ساء وأطفالا

يمصعون الحسرد والألم وسفوق العنقة والحرمان ، ويقاسون المرض  
والجمل والهوان .

ألا ما أوجعا الى تكوين شخصية مثل هذا الموظف المواطن الذي يؤمن  
بهذا المذهب . وينصن نقيم الميثاق الذي استمد من ثورة الشعب قسوة  
علمة بالنسبة للمواطنين جميعا ، والنسبة لأجهزة الدولة حتى أن  
الخروج على أى من مبادئه ، خروج على إرادة الشعب ، صاحب المصلحة  
الأولى والخصبة فى ثورة ٢٣ بولية عام ١٩٥٢ وفى تحقيق الثورة  
الاشتراكية التى هى ثورة الشعب العامل .

ما احوحنا الى الموظف الذى يؤمن ماله لا استحق جرعة من ماء  
النيل ولا مليما من مال الدولة ، بل ما استحق الحياة من نهان أو  
يعرط أو يحرج على حدود الميثاق وما وروحا .

بهذا اللهم يسول عليه أن يعطى الى مدى ارتباط شأمله بمختلف  
الأنشطة فى الجهاز الذى يصل به . ثم نشاط هذا الجهاز بقية أجهزة  
الدولة ، ويدرك مدى تأثير عمله على هؤلاء جميعا ، ومدى العائدة التى تعود  
على الأمة كلها .

بهذا اللهم يتحول الى ناقد ومراقب لأعمال الغير ، ويصح مصححا  
اداريا ايجابيا فى محيطه ، يعمل على تحسين العمل ، والارتفاع بمستوى  
انتاحه لرفع شأنه فى المحيطين المحلى والعالى ، وما من شئ أب مثل  
هذا النوع كمثل بانارة حماس الموظف لاجادة عمله الخاص والثاره غيرته  
على الصالح العام ، مما يجعله حديدا يقظا فى العملة المحدودة قسود  
البيروقراطية أينما وجدت .

### المساواة بين الموظفين

وكما أن الموظف ملتزم بالتابع من المساواة فى معاملته للمجهور .  
لكل فانه الدولة ملتزمة باقرار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لسائر  
الموظفين من اصحاب الظروف الواحدة . والعمل على تداخل مختلف  
درجاتهم بالشكل الذى يكفل تنويع العوارق بينهم . وبمحيث تتوفر  
لانهم قلدا فى القاعدية الادارية ، مقومات الاشباع الحسية والفسيقية  
وبمحيث يتمتع بالكرامة فى يومه والامتنان الى فئده ، ولا تتعرض بطلعانه  
الطمعية لهفد ، ولا حقوقه للمضم ، طالما هو قائم بواجبات الوظيفة ،  
دور التردى فى عمل من الأعمال المحظورة ، ومن أجل هذا صدر القانون  
٤٦ لعام ١٩٦٤ لتنويع العوارق بين الموظفين فى الدولة وجميع العمال  
والمستخدمين وكادر الموظفين فى كلاد واحد يحقق المساواة .

ولا يعتبر الاحلال بعيدا المساواة وتكادف العزم في محيط الموظفين  
مضر بالموظف أو العامل نفسه بقدر ما هو مضر بالانتاج ، ذلك لان الظلم  
والفسن والاضهاد او التناسي عوامل احباط للطاقة النفسية تؤدي الى  
ردود فعل عنوانية موجة للعمل نفسه ، السلبية والاعمال اقلها خطرا  
اذا هيئت بجرائم الرشوة والاختلاس والتروير والتدمير .

**الاضرار النفسية للبيروقراطية :** ان علم النفس قد اثبت ان احباط  
الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية للأفراد ، وكبت رغباتهم  
وتطلعاتهم المادية ، ومحرمهم عن اشباع حوائجهم بحرمانهم من حقوقهم  
الطبيعية ، كل ذلك أو يصح لاند أن يحد له تبعثا بطريقة ما مباشرة  
أو غير مباشرة .

وما صور الانحرافات المجرمية والاهمال وعدم المواظبة والسلمير  
اجمعي والاسراف الى أنواع من السلوك الفاسد من حدة التوتر النفسي  
الذي ينصب آخر الأمر في فوالب حيل عقلية منها الحيلة والاسقاط  
وفكرين رد الفعل ، والتعريض والتنبس ، والكوس وأحلام البقطة وحس  
الاضرابات السلبية غير المباشرة التي تمثل في الكسل واللامبالاة  
والسهر وأعمال الخطأ وسوء الأداء ... أغلبها تصرفات ارادية معنوية  
الكسب ، فكر ارجاع أعينها الى الاضطرابات النفسية التي يعانيها الموظف  
أو العامل بسبب اجتماعه في ازالة عوائق ادارية تنجس في شكل  
اشخاص أو نظم تحول بينه وبين اشباع دوافعه الاقتصادية المثبتة في  
كفاية المرتب أو الأجر ، أو لا تكمل له تحقيق دوافعه الاجتماعية المثبتة  
في الاستحسان الاجتماعي ، والأمن والطمأنينة والانعاق مع الجماعة ،  
والتمتع من السيطرة .

فانظم الحصول على العلاوات والترقي رغبة أكيدة بحرك نشاط  
الموظف دائما وتقدمه للأعباء واجادة الانتاج ، للوصول الى منزلة ادارية  
تناسب منهجه ، وإذا ما أحبط هذا الحافز ، ولم يصادف التقدير اللائم  
وتشجيع الرؤساء أدى الأمر الى نتيجة عكسية .

واطمأن الموظف الى عدالة رؤسائه وعطعمهم عليه وحسن معاملتهم  
له يعني طاقاته بعكس ما اذا اكتسب الميل لمحبة الحريات ، تسلط على  
رقاب البعض دون الآخر . خصوصا اذا ساد توزيع العمل والاختصاصات  
اسرعات الحفاية والاحلال بعيدا المساواة .

ولما كثر الانسان احتمالا بطعه فان غريزة التجمع تحتل رأس قائمة  
دوافعه النفسية ولذلك فان عزله أو حرلة الآخرين منه تكون مفسدة الى  
التوتر النفسي ، فضلا عما للاحتلاط بالرؤساء في المقويات من تعامل

في الآراء والأفكار ، وتوطيد للعلاقات بين العاملين ، تكون نتيجته دائما لمصلحة الإنتاج . ذلك أن التجمع يقوم بعمليات هامة من إشباع روح الخواص بين الجماعة وتذويب حدة العواصم بين درجات السلم الإداري ، وإحساء مظاهر السطوة ، وإنهيار أسباب سوء التفاهم .

خلاصة القول أن إحقاق هذه الدوافع التنمئية تؤدي إلى إغراض معينة منها التلقئ مثل التفوه على العمل ، وتعبب أشـحـحة بالشطـط أو المعز عن محل المسؤولية ويدفع بعضها إلى الانطواء ، وقد تشتد حدة التوتر البعـي فيسـجل الأمر إلى عصاف وعلى هذا فليس مغالبا إذا قلنا أن الصحة النفسية في محيط المواطنين الحكوميين سنة للعافية تدعو إلى الرهبة الإيجابية العملى المنحرك ، وهو العلاج النفسي .

وليس المقصود بإصلاح البـي تخيد حيث جرأ من الأطبـبـه النفسيين بـهموا بالآف من عمليات التخليل النفسي بـمة تحقيق التوافق في الأخيرة النفسية للموظفين والمعال ، وتحليس القوى البشرية في الإدارة الحكومية من مظاهر الشعور بالنقص ومعدان ثقة بالنفس والتزدد والوساوس والأوهام والادمار مانواها والمخاوف بأنماطها والإحجام عن تحمل المسؤولية .

أما الوسيلة الفعالة هي القضاء على عوامل الكت بدراء بتحقيق قواعد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، ومساوية حالات المعومين والمسيبين وإطلاق حرية العمل وحرية افراز الشـحـحات العملية والنظرية التي يؤمن الفرد بأنها حيرة وعادله وبشـرة وصالحة .

**ارتكباب المحظورات :** لقد حدد المرسومان القانونيان رقما ١٢٥ و ١٢٤ عام ١٩٥٢ الإصـال المحظورة على الموظفين حسبما لـية الوظـبـه وسلامة الأداء . ولكن هذه المحظورات حميمها أو بعضها ظلت عرمة بلاشـك ، رغم أن حكومة الثورة بد بـلت جهودا مضنية متتالية وأنشأت أجهزة مختنعة لكاسعة الخروج على قانون الوظيفة العامة والضرب على أيدي المـابـين به .

ولقد استطاع جهاز الرقابة الإدارية أن يقطع شوطا بعيدا في هذا المجال ، غير أن تشديد الرقابة والنقاب كان يقابله من ناحية أخرى اتعنن في التحايل عليهما ، ومن ناحية أخرى فقد لوحظ أن الرقابة الإدارية لا يشتد ركضها إلا وراء الحرائم الكيرة ذات الأرقام العالية بالرغم من أنها قليلة ، وبالرغم من أن الحرائم الصغيرة كثيرة ومن مجموعها تكون أحيام عالية خيالية .

من المحظور أن يشترى الموظف عقارات أو منقولات مما تعرضها السلطات الإدارية أو التمهيلية للبيع في الدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته أو إذا اتصل هذا البيع بسلطه ؛ ولكن الموظف المبرور إلى طبق إلى اشتراء دسم زوجته أو أولاده والمؤمنين - من أملاكه . ولقد طالعنا حالات من هذا القبيل وعلى الأخص في الأحياء الحكومية المعينة بالمعارات كوزارة الأوقاف ومصلحة الأملاك الأميرية ، ومثل هذا يقال في حظر استئجار الأوصاف والعمارات الكائنة في محيط الوظيفة والانتارة بنفسها .

ومن المحظور أن يرأول الموظف أي نوع من الأعمال التجارية خاصة المقاولات والمناقصات والزيادات التي تحمل ماعمال وظيفته ؛ ولكن أحدهم أرواه والبيابة الإدارية قد اكشفت حالات من التواطؤ أو مخالفة هذه القاعدة بممارسة هذه الأعمال عن طريق شركاء غير موظفين ، فعني لهم استمرار المناقصات ، أو تيسر لهم عملية التسليم والعرب ، بعد فحص صوري لتوريدات أو اشتباكات بعد ما تكون عن شروط المواصفات المتفق عليها . وأقرب مثل لذلك قضية مساكن القاطن الخيرية .

كذلك لعب القمار والمصارعة في البورصة ، والجمع بين وظيفتين أو الجمع بين وظيفة وعضوية مجلس إدارة شركة ، إلا ترحيص من مجلس البورصة بمقتضى المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٥٤ . والواقع أن التطبيق الاشتراكي نفسه أغلب شركات القطاع الخاص إلى القطاع العام قد ساءل طريق عن مخالفة الجمع بين الوظيفة وعضوية مجلس إدارة الشركة . أما مخالفته الجمع بين وظيفتين في المستويات الوسطى والدب ، فلا يمكن القاء عليها إلا ناشاع الموظف وإيقاظ ضوابطه الخفية والديه والقومية ، والعمل على تركيز موظفي الجهاز الحكومي الواحد في منطقة تجمع سكنية واحدة لذلك من شأنه أن يعزى الضابط الاجتماعي فهو قد خالفة من الصواب القانونية . إذ لا يمكن الأخيرة أن تمتع هذا العدد الضخم من الموظفين والمحال حيث يكون مهمما زاد عند التراجعين .

إن مئات من الموظفين العميين وغيرهم يخالفون المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١ لعام ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة

فمن الموظفين محامون يدبرون أو يعملون لحساب مكاتب أهلية ؛ يصدرون مذكرات الدعاة وغيرها وإن كان غيرهم بولى المرافعات فضلا . ومعهم محاسبون شرمون على حسابات المؤسسات بالعمل ويسدون لها أسماء إلى مكاتب محاسبين أهليين نظير حمل معلوم . ومهم مهندسون بنولوا أعمال التصميم ويتركون لغيرهم محدد التوقيع على خرائط

الرسومات مقابل أجر يتفق عليه ٠٠ ومحدث أغلب هذه المبالغ دون  
توزيع من الوزارة أو مصلحة التابع لها الموظف ، وقد يستغل الموظف  
في هذه الأعمال مواد حكومية ويؤديها في أوقات العمل الرسمية .

ان القانون المذكور يحتم على الموظف ان يقوم نفسه بالعمل المنوط  
به ، وان يؤديه بدقة وأمانة ، مخصصا وقت العمل الرسمي كله لأداء  
واجبات وظيفته ، كما احاز تكليفه بالعمل في غير الأوقات الرسمية متى  
اتصلت مصلحة العمل ذلك ولكن هذه القاعدة لا تنفع مائة ودقة كما  
شرحت في غير هذا المكان . يضاف الى ذلك سوء القدوة مع سعة الادراك  
الاداري لدى فئة المتعين للحضرة قد ادى الى اهم هؤلاء لماوىء واحطاء  
بعض رؤسائهم ، وكاتب النتيجة هي اسرار التنبه من العمل بوجود  
حالات من تنفيل الرملة من اللاطن نظير حمل معي او بتكليف من بعض  
الوزراء المشايخ من يرون مصالح التنبه بالحضرة او غيرها ، مع  
ما في ذلك من مخالفة للقانون المذكور ولقاعده المساواة وعدم التمييز في  
توزيع العمل واختصاصاته .

وهناك مادة تالية في نفس القانون تحرم على الموظف الاقضاء  
بالمعلومات ذات الطبيعة السرية ، حتى بعد تركه الخدمة ، ومع ذلك  
يحدث الاحلال بهذا القانون في مختلف المجالات خاصة في عمليات  
الشراء بالمزاينة .

واخيرا يحتم القانون على الموظف ان يقيم في جهة العمل ولا يقيم  
خارجها الا لاسباب يفرها وكبل الوزارة ، ومع ذلك فقد دلت الاحصاء على  
ان ٣ على الأقل من موظفي إحدى الوزارات يقطنون في جهات بالية  
خارج محافظة القاهرة ، طما بان هذه النسبة لا بدخل ضئيل سكان  
محافظة العبارة الذين يبلغون ١٢ / تقريبا . وهذا القانون يؤيد وجهة  
النظر في تخصيص مناطق سكنية لموظفي الجهاز الواحد .

### تمش حقوق الموظف :

كل واجب يقابله في الكفة الأخرى حق ، ولقد انتهينا الى ان الحرمان  
من الحقوق يشكل جانبا من بواعث الاستهتار بالواجبات والعمل على  
ركود الادارة ، وعجزها عن ملاحقة الركب الثوري وتمكينه من تحقيق  
المراد من الانتصارات . وجرى لنا ان نسعرض هذه الحقوق ويري ما  
اعتورها من تغثر ، وما تعرضت له من انعدام المساواة وتكافؤ العرس .



## المرتبات : القائمة في تحديد المرتبات هي :

١ - **التماثل** Uniformity : أى ان جميع الاعمال المتماثلة فى الاجهزة الحكومية تقابها احوار متماثلة متساوية .

٢ - **التقنين** : أى ان نظام المرتبات نظم قانونى لاتماقضى ، ولا يتلقى المساومة لأنه يقوم على تقدير الاختصاصات والمسؤوليات دور اعتبار للمواعيد والتمحيصات .

٣ - **التفقة** : أى انه ليس احوا على العمل وانما تفقة تمنح للموظف بهيئة له مستوى من الميمنة يلائم مستوى وظيفته وحتى يستطيع قصر جهده ووقته على عمله .

٤ - **الانتظام** : أى ضرورة حصول الموظف على مرتبه فى مواعيد معدد من كل شهر والتزام الحكومة بخصماته من المير . وعدم حجة عن الموظف الا فى حالات خاصة .

٥ - **التصعيد** : أى ارتباط المصين بأول مربوط الدرجة المقصورة ، فيما عدا ما يفره مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين فى حالات المؤهلات السبة الاساسية المثانة لأعمال وظائف فيه مصية .

ولكن هذه القواعد القابوية لم تلق الاحترام الواجب ، ولم تسلم من عمت اماسين من المهود البائدة ، وأمكن التماثل عليها بأشاليب مأكرة . استعمل فيها كادر العمال أسوا استعمالا ، حتى أصبح الساء الإدارى فى أى جهاز لا يتطابق واقع الوظائف المرصودة فى الميزانية ، وأخصايسر الوسائل لتعجب محسوب بأجر مرتفع هو وضعه بأحدى الدرجات انصاويه الكثرة ، خاصة درجات الملاحظين ، رغم أنها لا تتصل بأى حال بطبيعة العمل الفعلية .

ومن صور عدم المساواة بين قطعتين كبيرين فى الادارة الحكومية أن المادة ١٢ من القانون ٢١٠ لعام ١٩٥١ قد آحازت الاسماء عن المؤهل الدراسى عند التمييز بالحجرة فى الدرجة الثامنة الفية طالما ان المسمى قد راول عملا ميا لمدة سبع سنوات - يماثل العمل الشاغر - ولم يراع ذلك الجواز فى التمييز بالموظائف الكتابة وكانما أعمال السجلات والمحاذير والمشتريات والآلة الكتابة وغيرها أعمال منعقدية آلة بحجة لا تحتاج الى مجهود ذهنى أو عصبى .

**الملاوات** : والملاوات حق ثابت للموظف ، اعتادة كانت أو علاوة ترقية ، وبغض النظر عن مصص حالات الاعمال فى تنطبق هذا الساء ، فان من دواعى اهتمام حكومة الثورة باصدار الكادر الجديد أن كادر العمال

الصادر عام ١٩٤٤ الذى وضع فى ظروف النطق الاستعماري الرخصى  
الاقتصادي اناساى ، لم يعد يساير طبيعة المحمخ الاسراكى ، مجمع  
الكفاءة والمعدل .

فى ذلك الكادر ملاوات دوريه مقدارها ٢٠ مليا يوميا لكل سته  
لمشات الاعمال الميه الثلاث ، سواء ما نحتاج منها الى دقه وما لا نحتاج،  
وعملها انتهى نحتاج ابي دقه متنازه . ومن الواضح ان مثل هذه الملاوات  
تصايل جدا امام صفات الاسمار فى الصنرين سنة الاخيرة وامام ارياد  
تكاليف معينه اعمال مبرور الزمن وكبر السن ونمو الاسرافاصوراسياء  
ولقد ظل العمال يتزقون مساوانهم بأقوانهم الموظفين من الدرجة الثامه  
حيث قرر لهم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ علاوة دوريه شهريه كل  
عامين مقدارها حه بدلا من ٥٠٠ مليم وكان من العدل ان يرتب على  
ذلك رفع ملاواتهم الى ٤٠ مليا بدلا من ٢٠ مليا .

ومن ناحية اخرى فقد عانى كل من العمال والموظفين مرارة الانتظام  
اساسى امام ابواب الدرجات المعلقة بعد وصولهم بهامه المربوط ، غير ان  
الموظف الذى يصل الى نهاية الطريق المسدود قد قرر له ملاوات اضافية  
مشروطة دون ان يقرر مثلها للعمال .

وقضى على ذلك من الصروب العامة والخاصة التى نهم قائمته  
المساواة .

التاليات - الترقية تهدف اصلا الى تحقيق وظيفتين :

- ( ا ) . خلق جو من التماس فى ريادة واحدا الانتاج تنمية الحرات .
- ( ب ) . مواحه الريادة المستمرة فى تكاليف الحياة التى يكادها الموظف  
بمرور السن .

وبذلك على الترقية لابد وان تستند الى مبررين وهما الكفاءة  
والأفندية بشرط الا نساء اسعمال الدفعة الاولى ولا نستعص من قيمة  
الدفعة الثانية لاي سبب من الاسباب . وفى تقرير الحزب « سكر »  
أوصى بان تقمصر الترقية بالاعمة على الدرجات السفلى بوصفها  
لا تطلب مواهب فوق المادة ، وان تحصى الدرجات العليا بالترقية على  
اساس الكفاءة باعتبارها على عكس ذلك . ولقد غاثر نظام موظفى الدولة  
بهذا الراى (احد نميدا الأفندية على الإطلاق ، واحاز الترقية بالاختار  
للكفاية فى حدود نسب تصاعديه تبدأ من ٢٠ ٪ الى ٥٠ ٪ .

وهذا ادى الى شيوخ التراخى والاشتراك بين موظفى الدرجة التاسعة  
وذلك العمال اعتمادا على الترقى بالاعمة ، وبالرغم من أن الترقى

لا تصدر الا بقرار من الوزير المختص الا ان الاقتراحات التي تقدمها اليه لجنة شؤون الموظفين كثيرا ما كانت عرضة للظلم من تمردوا للنظام او السار او ممن عر عليهم ان تذهب جهودهم المجتازة هاه وبهه يرشح غيرهم للترقية بالكفاءة رغم قصر باعهم - ورغم انهم لا يحددون من العمل الا ممن يقترب الى الرؤساء مالحاق والمحاكمة والمصارعة وغيرها .

وفي ذلك قال الدكتور سليمان الطحاوي : « اذا جطلت الترفقيات منوطة بالوساطات والمعضويات ، فلن يعمل احد ، لا من لا وساطة له ، لانه بطم سلعا انه تنقصه وسيلة الترقية ، ولا المحفوظ ذو الوساطة ، لانه يعلم ان وسيلة الترقية هي شيء آخر غير التلاني في العمل » .

ولهذا ألغت الترقية بالاحتساب بمقتضى القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٩ حتى الدرجة الثانية بعد ان ثبت فادها .

مما لا شك فيه ان الاقتصار على الترقية بالالتدب قد قطع دابر كل تطلع غير مشروع بما يتبعه من اساليب حسيسة . ومن ناحية اخرى احدثت السمة اللط الذي كان دائم الدوران حول وقائع المحانة ، وما يشبه ذلك من حقد وتلمير . واخيرا اشاع فبرا من الطشاش الموظف الى بده ولكن هل يمكن الاقتصار على هذه الطريقة وحدها ؟

ان الركون اليها يكون بمثابة فرصة لكفالات متخارة ومواهب قياضة وطاقات نشطة تطلع الى التنسج والتزهي الى حيث يتسج مجال فاعليتها في تطوير العمل الحكومي والنهوض به .

وانه لم اشع الامور ان يصور المرء الحالة المررية التي يصبح عليها مستوى الإدارة اذا ما وصل الى المراكز القيادية في أجهزة الحكومة افراد ذمعتهم الأهمية الى معهما من القاعدة ، ومحتهم الماصب العالية والاحساسات الحيوية الهمة ، رغم سبق الاق ، وضخالة التربة العلمية ، واسهل المطلق من التخطيط والتوجيه الإداري الحديث .

وفذلك فاني اخرج ان نظم عوائد الترقية بنظام الاحتساب الاحباري لدوى الطموح في آفاق من الترقية أبعد مدى على ان يمهذ بمعبسة الاسحاب وتقدير الدرجات ويبيان الأولوية لهبة مجايدة تشترك فيها لجان من القضاء ومعد الإدارة وديوان الموظفين ، على أن تخضع هذه الهبة مباشرة لرئاسة الجمهورية .

ولا يخرانه في ذلك حال نظام الترقية بالامتحان يسرى على ضباط القوات المسلحة كما ان « مستر » الحمر الأمريكي في شؤون الإدارة قد اوسى بذلك قائلا :

(١) تكون الترقية على أساس تقييم خاص لدى قسمة الموظفين على تحمل مسئوليات أكبر (١) ، وفي هذا قال عبد الرحمن الشريف ، امثس بديوان العاسبة (٢) : « ان الاختبارات للترقية تشجع الحاجة التزايدة الى القيادة الادارية ، اذ بها يمكن الحصول على تسليح احسن باعتصار ان الاختبارات استخدام كوسائل علمية في القيادة » .

والحدير بالذكر ان موضوع الاخلار ، يجب ان يتضمن مختلف مقابى المعلومات والحساب والاحتصاص الفالة على سعة الافق الادارى . واحكام التعامل مع الزملاء وتوجيه رفاقه المروسين والنصرف مع العملاء . الخ . مما يتعلق بالعمل والخلق والشخصية والطاقة .

**المكافآت - ونقسم المكافآت الى فساقل رئيسة ثلاث :**

( أ ) التشجيعية - وقد حصصت لهدمين :

- ١ - صغار الموظفين لاسرهم يومهم قاعدة الانتاج ودمنته .
- ٢ - الاعمال فوق العادة الى تزدى الى ريادة واجادة الانتاج او خفض التكاليف .

ولكن الواقع يخالف ذلك فى كثير من الحالات ، وينال منح المكافآت التشجيعية فى بعض الوزارات والمصالح باستغلال السلطة ، فتصرف المكافآت من هدمها الاصل الى مواكب الرؤساء والىهم حتى لقد اكتشف ديوان الموظفين ان مكافأة تشجيعية منحت لموظف اوقف من عمله ونفى عليه فى حياية اجراء محذرات ، وانها منحت لموظفين محرومين من علاواتهم لثبوت صدف عملهم فى تقاريرهم السوية (٣) .

هذا علاوة على ان كبار الموظفين يحصلون منها على نصيب الامد .

**(ب) مكافآت العجان :**

لقد كانت هذه ايضا تمثل مهزلة من مهازل البيروقراطية التى توسست فى الاداء الحكومية من عمل النزعات العسة التى تميزت بها المهود البائدة ، ان الاصل فى تشكيل العجان هو الت فى الموسوعات العلة الفنية المقتدة ، التى تقتضى دراستها خبرات متعددة الاختصاص غير ان الكثرات الحربية والاهواء الشخصية ، والدوافع النكروقراطية

(١) طارقات التطبيق الانصرالى - عبد الرحمن شريف .

(٢) جامع تقرير ديوان الموظفين المستوى ١٩٦٠/٥٩

قد تلاعب باللجان حتى ركمت رائحتها الأنوف . مما أدى إلى مساهمة حكومة الثورة إلى إصدار القرار الجمهوري الحكيم الذي قطع نابز مظاهر الاستغلال والنهرب من المسئولية ، وتبدد مال الدولة ، وتعويق الإجراءات والتقصص التكنوقراطي .

لقد تبين للمسئولين أن اللجان كانت تشكل لأغلب الأسباب ، وأن اختيار أعضاء اللجان كان لا يحري على أساس الكفاءة والقدرة والتخصص وإنما كان متأثر في أغلب حالاته بالتكنوقراطية والعلاقات الشخصية . وكانت اللجان تدبئة فليتردد بين واليهائين والجهلاء يسرون بها عثرهم أو يلقون على بساطها مسئولة هي في الواقع من صميم عظمهم العادي الذين يتفامسون روايتهم عليه ، ومع ذلك فإن بعض اللجان كانت تشكل ولا تجميع مقتصرة في إصدار قراراتها على تحرير مصادف الحليسات والمذكرات لتمهيد لتوقيعات الأعضاء وهم في حق مكاتبهم ، وكان الهدف الغالب من تشكيل اللجان هو الحصول على بدل حضور اللجان الذي يتراوح بين خمسة وعشرة جيهات . والذي طغت جملة اعتماداته في عام ١٩٦٢ اكثري من ٢٤٢ ألف جيهة . (١)

كان تشكيل اللجان فاصرا على كبر الموظفين في الجهاز الإداري الذين ارتفعوا إلى مراكزهم القيادية على أساس القدرة والندراية والإندراك والإفام تفاصيل مهام المناصب . وهذا الوصف تمتفئ معه ضرورة عقد اللجان ، وإذا كان تبادل الآراء ، واكتساف المعلومات أمرا ضروريا لسلامة العمل والاستاج ، فمن المحجل أن يكون الرأي في محيط العمل ملعة ، خصوصا إذا كان من صميم اختصاص الموظف ، أو كان من جملة أفراد جهاز واحد .

ولهذا ألقى القرار الجمهوري المذكور صرف ٥ بدل حضور لجان ٥ لأفراد بعض الجهاز ، وحصله دفعا على من يستحق الاستعانة بأرائهم في خارج هذا الجهاز .

ولسوف نترب على تعبد ذلك القرار عدة فوائد أهمها :

- ١ - القضاء على مساوئ اللجان والكلرها .
- ٢ - تنمية الاعتماد على النفس .
- ٣ - دفع كبار الموظفين إلى زيادة الإطلاع والتمفق في دراسة شئون الوظيفة وما يرتبط بها من اختصاصات أخرى .
- ٤ - توفير أموال لا يبرر لصرفها .

---

(١) الديش الإحصائي لغيران الموظفين عام ١٩٦٥ .

### (ج) المكافآت الإضافية :

كأن لقيام الحرب العالمية الثانية الزها في نمو الاعتمادات المحصنة لهذا النوع من المكافآت ، ذلك أن الكثير من الموظفين والعمال بدؤوا يتكروا العمل بالحكومة وسهاتوا على الإلتحاق بالأعمال المدنية النامية لقوات الاحتلال حيث كانت الأجر مرفوعة كما كانت طبيعة الحرب تعنى قيادة في التشغيل في مختلف القطاعات ولهذا ظلت المكافآت الإضافية تنظم تدريجيا بشكل مطلق حتى أن مجلس الوزراء استبعد اعتماداتها من ميزانية عام ١٩٤٧/٤٦ باعتبار أن الموظف ملتزم بكرس وقته لخدمة وطنه وأتلف ذلك سطح الموظفين والعمال على السواء . وتحت ضغط الرأي العام عادت المكافآت الى مكانها في ميزانية العام التالي . وظل الى وقتها هذا في زيادة مستمرة بسبب انجذاب الزوارات المحتفلة في رداة حصصها من هذه المكافآت عاما بعد عام . حتى بلغت اعتمادات المكافآت الإضافية في ميزانية ١٩٦٣/٦٢ ما قدر بمبلغ ١٣٤٧٧٦٣ حبيبها . (١)

ان نظام مكافآت ساعات العمل الإضافية نظام عادل في حد ذاته من حيث أنها تمثل أجرا إضافيا يقابل عملا إضافيا ، خصوصا وأن ظاهرة السوس في مجها ترتبط غالبا بموجات ارتفاع الأسعار .

ولكن ما يشوه هذا النظام هو سوء استخدامه ، كإشراك بعض الموظفين به دون الآخرين وخاصة سكرتيري الكاتب السكري ومن يطوفون في هالاتها ومن سور سوء استخدامها أيضا جميع بعض الموظفين أو الفصل بها وبين مكافآت أخرى - وتوزيع الحصص لأعمالهم اليومية العادية لتبرير تخفيضهم اضافيا .

### (د) المكافآت النوعية :

وهي مكافآت تتمتع أسماؤها بتغير موضوعاتها في القطاعات المختلفة ومن أمثلتها « مكافأة مكافحة القصاص » في وزارة الري ومكافآت الإنتاج فيها وفي غيرها .

وتخضع هذه المكافآت أيضا الى سطوة سوء التوزيع وتباين نسبه ، فبعض أن يحصله بعض الأفراد على السلم الإداري منها تعاوت بين الحنة الواحد لعدد ومائة حصة لآخر ، وبمبار آخر تمنح فئة معينة مرتب شهر كامل، وتمنح الفئات الأخرى مرتب نصف شهر . والعيب أن تبوير هذا

المعبر في إحدى الحالات كل مصباح على أن الفئة التي تميزت بمركز شهر قد ساهمت في المرور على جسر النيل ونرى أصحاب هذا المنطق أن المرور والتفتيش هو هيكل عمل مهتمس يرى القى حيز أجلة يتقاضى مرتبه على الكادر الفني العالي ، فضلا عما يتقاضاه المهندسين من بدلات التخصص والتعويض والنسر مما لا يمنع به غيره . فلما كان المساواة في المعار وحدها تضمن لهم لارتفاع أفضة المهندسين من المكافأة بسبب ارتفاع مرتباتهم .

إن هذا يمثل أحلالا لهذا المساواة والعدالة الاحتكامية يجب أن نحسن من أدوة الأجهزة الحكومية . وهو وغيره من مظاهر التفرقة ، بشكل حاد كما كسيرا من الدوائر المهمة التي تسيء إلى شرف الوظيفة وجديتها . ولتؤدي إلى نقاعة قيمة الضمانات ، فلا تروى طما أرحب التوري المتعطل إلى مرده من الإنصارات لصالح الجماهير ولحد الأمة .

وفي اعتقادي أن تنظيم أبناء الرأي الحر ، وحمايتهم ، سوف يكون له أكبر الفصل في القضاء على البيروقراطية ، بحيث يسر حساب إلى حسب مع التزبية المتأندبة الديمقراطية الاشتراكية ، وتسيط الراراع الأدنى والحقلي ، وأرساء مضمي المبادئ الإدارية والتشريعية المتدسة .

وفيما يلي مشروع لكافة البيروقراطية بحرية الرأي في المجال الإداري .

## مشروع النشرة الإدارية المحلية

### حرية الرأي ولزيادة الإنتاج :

إن أكبر العرص لزيادة الإنتاج ، وسفل الواهب ونمو الشخصية ، وإزكاء روح التعاون في العمل ، توحيد حيث يتعاون التنظيم الإداري مع الرغبات المدروسة والإقراحات الفاضحة للألبية العاملين المدركين لطبيعة العمل وخطط الدولة .

كذلك تضامف احتمالات نمو الدخل القومي حيث يسبق النظام الإداري مع المطالب الحمة للعلاج والممال وأعليه الموطعين ، وحيث يؤخذ بأرائهم التحريمية ، وحت تافئش مشاكلهم بروج العمل والأمانة والفهم والتفيل .

تحرية الرأي لا تقل شأنًا من حق المواطن في الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والبلدية . . كلها حقوق إنسانية طبيعية أكدها

الميثاق ولا يمكننا ان نعمل مطلقا اثر الرأى الحر فى توجيه وتطوير السلوك الانسانى والأعمال التنفيذية .

ولذلك فان الميثاق قد أكد هذه الحقيقة فى أكثر من موضع . فمراء فى الباب الخامس يقول : « ان النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية » .

وفى الباب السابع « ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية السليمة » . وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره . وفى الباب الثامن « ان من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين من العمل الوطنى ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ ان يكتبوا ملاحظاتهم لتكون امام المسئولين عن التوجيه ، ان ذلك امر لا يمكن ان يترك للصدفة او الارتجال » .

ويعود يؤكد : « ان ممارسة النقد والنقد الذاتى يفتح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح اوضاعه ، وعلامتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان أى محاولة لإخماد الحقيقة او تجاهلها يدفع نمنا فى النهاية لنفال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

ان حرية النقد والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطنى لكن ضرورتها اوجب فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى » .

ان ميثاق الشعب الثائر اذ يقرر حق النقد الشجاع بالكلمة الحرة لصالح العمل الوطنى ولسلامة البناء الوطنى ، وللوصول الى الأهداف الكبيرة المرمية فانما هو يحمل فى ضميره مطالب شعب ، وما الثورة بنفسها الا تعبير من رغبة الشعب فى حرية طلال ابد حرمانه منها خلال جهود مرمية فى الظلم والظلم ، تمادت فى الكبت والقمع ، فكان ابتكار المركب الحصار المائل فى ٢٢ يوليو ليؤكد أنه لا ضمان لاستقرار أى نظام ، ما لم يتوفر له ولاء الشعب ، وتحتفى منه ممالك القمع الذى يولد الانعجار .

ان المجتمع الاشتراكى تتميز بأنه خلية نسيج بالعمالين وتختفى مما حوى العاطلين بالورثة . والمواطن لا يمكن ان يقوم بواجب المواطنة على الوجه الاكمل وبأسلوبه ايجابى مقبذ الا فى جو ظروف معينة فصلها الميثاق واوجرتها المبادئ الثورية الاشتراكية فى مادة « الكفاية والمعدل » والمواطن حذير بهذا - لأنه أينما كان وضعه فى المجتمع - عصر الدولة الاساسى الذى يردى شجرة النخلة الاقتصادية بعرقه ، ويدعمها بفعله



ويجمعها مساج من شلوهه . فلا أقل من أن يكون له رأي حر فيما يرى وما يحس وما يعتقد وكل ما يدور حوله مما هو أهل ، خاصة الأمور التي تتعلق بكيانه ووجوده ومستقبله .

وبنينا بهذا أكد المساق حرية الرأي ، وأضاف إلى ذلك تأكيداً بأن سلطة المحاسن الشعبية المنتخبة يجب أن تكون باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية . حتى يظل الشعب دائماً قائد العمل الوطني .

وساء على هذا فإن تمكن العاملين من القيام بدورهم في البلد الساء ، والتوجيه اسليم ، والرقابة الفعالة على سير العمل الوطني ، من ناحية الإنتاج والاستهلاك والتسويق ، ومن ناحية الأحوال الإدارية والعلاقات والمعاملات التي تحرى بين الخلائق الشرة المكونة للواء الإداري . هذا التمكن من نظري هو أهم الوسائل الحديثة لإبراء جهازنا الإداري من البيروقراطية ، وتحطيمه من رواسب الانحراف والاسراف ، وتحقيق الديمقراطية الشلحة ، وتطبيق الاشتراكية الموقمة ، ووقاية قوى الشعب العاملة من بروز أى عصر شرير من عناصر الرجعية والانتهازية والتسلط والظلم والاستغلال .

وحر وسيلة لتحقيق ذلك هو تعميم الصحافة المحلية العامة في كل فروع الأجهزة الإدارية العامة ، وعلى أوسع نطاق ممكن . ولكن كل منها مصدر اشعاع للفكر الاشتراكي في نطاقها ، والوعاء الذي تسكب فيه رغبات الجماهير والاقتراحات الرامية إلى احابها والباط الذي تلقى عليه الحوثر بمعنى أن تنولى كل وحدة اشتراكية اصدار محطة أو شرة إدارية محلية ، في حدود المؤسسة المصاهرية أو الوحدة الأساسية . وأن تكون هذه الشرة أو المحطة دورية مرتين شهرياً حتى يتناسب صدورهما مع المواعيد الدورية لاستعداد اللجان الاشتراكية ، وحتى يمكن متابعة أثر العدد السابق ، والاتفاق على مواد العدد التالي في كل اجتماع .

### مضمونها :

أما الأبواب الرئيسية التي يجب أن تتضمنها فهي :

- ١ - تفكير الاشتراكي والتوجيه القومي أو التربوية العقائدية .
- ٢ - لمتصاص الشكاوى واكتشاف المشكلات والعمل على ازالة أسبابها .
- ٣ - الدراسات والبحوث الإدارية والإحصائية والاقتصادية المتعلقة بزيادة الإنتاج وتحببه ، والمساهمة في هر الجهاز الحكومي .

٤ - تعميق الحوارات الدينية والفكرية .

٥ - تنمية المواهب واكتشاف الصراخ والقدرات المختلفة .

وقبل ان نعرض الى كل باب من هذه الأبواب بالتناوب ينبغي ان نشرح أهمية الدور الذي يلزم به الاتحاد الاشتراكي في هذا المضمار .

### دور الاتحاد الاشتراكي :

من المسلم به ان الميثاق هو اصدق تعبير عن رغبات الأمة ومعايير الدولة ، واعداً للشعب وآماله . ولقد ابرر الميثاق ضرورة هر اجهال الحكومي والقيام باصلاح اإدارى شامل تعاون فيه كل من الدولة والشعب يعمل ثورى دائم دائم .

ولقد حمل الميثاق - المحالين الشعبية المتخذه - رسالة الرقابة والتوجيه والقيادة فاصبحت لجان الاتحاد الاشتراكي العربي أينما كانت ملتزمة بهذه المهام .

ومن العدل والواجب ان نمرود نكل الامكانيات المادية والأدبية التي نيسر لها العمل عندما في نعيد ما نلصق بها من اعمال وأهمها القضاء على البيروقراطية .

أو بيت هي الطلبة الاشتراكية المسؤولة من توجيه العمل الوطني ، والرقابة على سيره من خطه السليم ، في ظل مادية الميثاق ؟ أليس اعضاؤها مكلفين قانونا بوعية الجماهير في مختلف مستويات المؤتمرات ، وأطلاعهم على حقائق الأمور وقرارات الاتحاد الاشتراكي أولا بأول ، وجعلهم في كل لحظة على مستوى الأحداث والمسؤولية ، سواء أكان ذلك بالكلمة المقروءة أم السوعة ، بالشراخ والمحلات والكتيبات المطبوعة المنحصصة من ثامب الأعمال الانتخابية المختلفة ، وما يتعلق بها من مشكلات نوعية ، تفتور ظروف الشر أو انظم ؟ وسواء أكان ذلك بقصد المؤتمرات أم أسدوات أو المحاضرات والمناظرات ، بحيث يكون بصفة مستمرة ودورية وعامة تمثيلا مع خصائص العمل الوطني الثوري التي أوصى بها الميثاق ؟ أو ليس الاعضاء الاشتراكيون مسئولين عن تدوير الجمود والسلبية والذلة الهمم ، واشجاع الوعي ، ونشر الفكر الاشتراكي وحمل أفراد الوحدات وجماعاتها على اتصال فكري ووجداني دائم مع بعضهم البعض ومع قيادة الدولة تصاعديا في رأي عام جامع وفكر موحده ؟ .

أوليت مهمتهم وحمل حلقات التنظيم الاشتراكي ، وتعمير مادية الخطة وتيار التوجيه الميثاقى الى القاعدة الشعبية التي تشكل الحش

الإشتراكي العربي المتخالف بكل ثنائه الخميني لحماية ثورته السياسية الاقتصادية الاجتماعية .. والا كانوا مواد عازلة ممتدة تحجب وصوح الرؤيا ودقه الإحساس بين القمة والقاعدة وبالعكس ١ .

اوليسوا حراس الثورة الجيدة ومبادئها القومية ؟ .

اوليست حماية المبادئ ومراعاة تطبيقها - حقوقا وواجبات - هي اخصى مسؤولياتهم ؟ -

فمن الطبيعي إذن ، ان تلقى مشاكل كل مجتمع محلي في القامدة الشعبية على صفحات نشرة دورية منتظمة ، وان يتباحث تكل عمرو ان يشرح المشكلة بمصحة .. يطلها ويشخص الداء ويصف ما يراه لها من ذواء ، ملتزما باليثاق ،

والواقع ان اقتراح النشرة الادارية المحلية ليس من عذائى وما هو الا امرار لقول الميثاق : « **وانه لئن اُزِمَ الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل** » .

كما انها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين المكرة والتحرية . انه من الاسرور الاثمة تشجيع كل المسؤولين من الفصل الوطني ان يكتوا افكارهم لتكون امام المسؤولين من التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائلين بالسعيد ان يكتوا ملاحظاتهم لتكون امام المسؤولين من التوجيه ، ان ذلك امر لا يمكن ان يترك للصدفة او الارتجال .

### حماية النقد والنقد :

ان الميثاق قد كفل عدة ضمانات لاطلاق فاعليات الاتحاد الإشتراكي حتى يقوم بهذا الدور الهام فى حياة الامة فقد ورد بالباب الخامس نص يقول : « **ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية الشعبية ، لابد ان تعرض نفسها على الحدود التي تؤثر فى تكوين المواطن ، وفى مقنعتها التعليم ، والقوانين ، والقوانين الادارية** » .

ول انهما من خطبة للرئيس جمال ال اضمحت اركاء اللهم والهابا للحساس الثورى فى نفوس المواطنين ضد الانحراف والاسراف وتوابع التسلط والنعمة ، ولكنها من محيط الاداة الحكومية لازلا فى اسد الاحتياج الى تدويع ملموسة تحمى القاد واسحاب الإراد التقدمية السادة من بطش البيروقراطيين حيثما وجسوا ،

فمن النديبى ان نشاط مثل هذه النشرات ، مسيؤدى الى كسف العناصر المنحرفة والحد من غلواء انفعائها او بطشها او تهاونها فى اجابة

الرغبات الشعبية ، فإذا ما كانت تمتع ساطعة أوفر ، وأنه لابد من إعلان ضوابط قانونية أكثر صرامة لنقلهم أظافرهما حتى يتغى خطورها على حركة الرقابة والنقد والتوجيه .

### فلسفة الخطأ :

ولابد أيضاً أن تشجع النقد بروح المعهم السليم لفلسفة الخطأ . أن الذين يعملون كثيراً يخطئون ، أما الذين لا يعملون فلا يخطئون إلا مرة واحدة ، وهي أنهم لا يعملون أبداً . ومن الطبيعي أن تسو أخطاء العاملين جهاراً ، وأن تظل خفايا الخطئين أسراراً . فطوبى للأوليين ، وتباً للآخرين .

وعن مهم تلم لفلسفة الخطأ ، كلن مجتمعنا رحيماً بالخطئين العاملين المؤمنين فى مختلف مراحل تورتنا ، وانصكت هذه الرحمة على قانون الاتحاد الاشتراكي فانسع للخطأ صدر المادة ١٦ من لائحة العقوبات الواردة فى القانون المذكور ، عالحة لأول مرة بالتسببه ، ثم اليوم ، ثم بالإيقاف لمدة معدونة ، ثم بالفصل من المنظمات .

على هذه الوتيرة ، وبهذه الروح نحب أن يتجه النقد ، كما أنه من ناحية أخرى لا يوجد سرور لأن تضع مؤسسة جماهيرية ما ، العقبات أمام لحنها الاشتراكية بعية العيولة بينها وبين مراولة النقد السليم اللهم الا اذا كانت ادارتها تتمتع بالخطأ وتصر على التماذى فيه معارضة التقدم الثورى . والا لما المانع أن يتاح للمواطن أن يقول : هذا خطأ وهذا صواب ؟

أن أمير المؤمنين صبر بن الخطاف قال ذات مرة : أخطأ عمر وأساءت امرأه . وبهذه الوسيلة المصوبه اطلق الطيعة العظم مردة العرب من ضامفها ، وهماقة المسلمين من معاقلمهم ، فسائقوا الشمس نحو أهداف الحر ، والرحمة والسلام . وباله من قدوة ما أحوجا أن تقتدى به .

أن أهم الحصائس الطلقة للمواطن الاشتراكي هي : أن يتقبل النقد ، ويعترف بالخطأ ، ويعمل على تصحيح الأداء ، ويؤمن بأن تساوي الحقوق يقابله فى الكفة الأخرى تساوي المسؤوليات . وفى محال العمل الإدارى يعمل الموظف الاشتراكي على توزيع المسؤوليات بالفصل دون انخام موظف بالعمل وحجه عن الآخر . وهذا أدى الى ازدياد اللدقة فى تطيل المشكلات وعلاجها .

## الحل السلمي للمتنافسات :

ولابد في مجال تشجيع حرية الكلمة المكتوبة ، وإطلاق حرية النقد والتوجيه ، أن نتذكر اتصال الشعب في ميثاقه وفي قانون اتحاده الاشتراكي العربي، على أنها قوم يؤمن بضرورة الحل السلمي للمتنافسات البهينة وكذلك المتنافسات الإدارية ، غير أن هذا المفهوم يجب أن يستقر في أذهان أصحاب السلطة الإدارية فيكون مراعيهم مع انقلاط سليما أيضا ، وهذا يقتضي الكثير من طاقات ضبط النفس لمن لا يستطيعون تسليح مراكزهم على الدراجات العلية للعلم الإداري أو الاجتماعي ، ومثلهم ممن تبرهروا أعضاء الديمقراطية المظلمة ، وما أضر أمثالها التي أشرقت عليها بها الثروة بعد ليل طويل عدلهم بالاستعباد والتعصب والكمب والضغط ، مما قد يدفع البعض إلى أن يسوا في غيرة النقد الديمقراطية أهمية المييز بين ما هو صراحة وما هي وقاحة ، خصوصا إذا صادفوا تلذذا من يعودوا أن نصموا آذانهم ، أو يدعوا مبادئ عقولهم وأفئدتهم دون المستحسن من الرأي المحرد أنه غلب في مستحسن من اللفظ . وفي هذا يجب ألا تتأثر أحكامنا على الآراء بانفكاساتنا الإدارية أو الاجتماعية من مراكز أصحابها أو انطباعاتنا السلبية السابقة من شخصياتهم .

وهذا يدفعنا إلى توخي العلم والصراحة والواقعية في كل ما يسجل ، وأن نشتره المواد عن العوس والعلامات والكيدية ، ولا نسي أن الهدم ليس الصدام أو الانتقام وإنما إشاعة المساواة وتكافؤ العرس ، وتدرب الفوارق بين الطبقات ، وإزالة الحواجز النفسية القائمة بين بقايا الطغية وتوفر مزيد من المكافأة للإنتاج والدخل ، لتتسر عدالة توزيع ثمرات وخدمات جديدة .

## التربية الثقافية :

**الولاء للجملة :** إن أهم ما يجب أن نعني به النشرة المعلية هي التربية العقائدية المستمدة من قيم الميثاق في السماح في تصديق هذه القيم في نفوس المواطنين عامة والمواطنين خاصة بقلل مرسى احتواء الديمقراطية في جصور الأدوات الحكومية .

ذلك أن أفراد المجتمع يتكلمون تحت قيادة فكرية للمقدمة التي يؤمنون بها فيتمسكون لها ، إذ تؤلف بين عقولهم وقلوبهم فيتمسكون لتحقيق أهدافها ، نعمالها كما يتكلمون تحت رعدة معنة ، وهذه الظاهرة تبدو أوضح ما تكون بين أبناء الدين الواحد في المجتمعات النبوية ، أو بين أتباع المذهب السياسي أو اتباع النظرية الفلسفية الواحدة .

هذا الانتماء الفكرى برود معتقه بمواقع سحرية طلائع تحفزهم للتضامن والعمل الجماعى التكامل ، كأنهم أعضاء بدون واحد ، تنتمى عمليات كل خلاياه مهما احتلعت وظائفها وتنوع تكوينها وتميزت حركاتها عند نهاية واحدة هى الاشباع البيولوجى والاقتصادى .

وبذلك يؤدى تصميم التربية المعتمدة الميثاقية الى ترابط افراد المجتمع بكل مثاله وامراده وطوائفه ، مما يلبس شاحهم مختلف انواعه ان يتصف بالتناسق والتوافق فيعمل فى نهاية مراحله الى تحقيق الغايات الكبرى مستصمرا الغايات الخاصة .

وإذا كانت الشيوعية والعاشية والوجودية قد تمكنت من طريق البشر ان تطلق جوا من تعصب الافراد لها رغم تضائل مبادئها أمام سمو مبادئنا - مسألة الحصاة النافذة أمام الجيل الأنتم - صديق بنا أن يؤمن بأن انتشار الفلسفة الميثاقية سيؤدى الى ترابط اجتماعى متصار ، ووعى ادارى متضامن ، لا تجد البيروقراطية من بين نطاقه نصرة الى اجهزتنا .

**الميثاق كراى عام :** ولجاء تحقيق هذا التضامن وهذا التناسق بين خلايا الأمة على أوسع نطاق ، لابد من نقل الميثاق من مرحلة عو فيها تعبير عن الراى العام ، الى مرحلة يصبح فيها رأيا عاما بداته .

وللوصول به الى هذه المرحلة ، لابد ان تتوفر له كل خصائص الراى العام القوى المنشئ الشائع ليصبح اتصالا فكريا وروحيا بين كل المواطنين يلتزمون حوله فيشكل منهم وحدة فى التفكير والراى والاتجاه والعمل مهما تباعدت مراكزهم ، لابد ان يدوم تأثير الميثاق فى افوار النفوس على مدى الزمن لانه ضياء العزة والرخاء ، وقلعة الأمان للفرد والمجتمع ، ودليل العمل ، لابد ان تكون لاحكامه الأولوية على الوجود الفردى والرمز الدائبة ، لانه الوجود الكلى الذى يستمد المواطن منه المتأثير لتصرفه وواجباته وتصرفاته . واحدا لابد ان يسطر ويشرح فى اساليب متدرجة تناسب مختلف الثقافات مهما كانت متخلفة حتى يميز كل مواطن تفاصيل ما عليه وجود ما له ، وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تربطه بالآخرين وبالذولة .

بهذا الفهم وهذا الوضوح وهذا الانتشار يصبح الميثاق وسيلة اكيدة سريعة الأثر فى تقريب وجهات النظر ، وتنظيم الجهود ، وتوازى الممارك وتساوى الارادات والسلطات ، وتعالى الاعمال وتوطيد العلاقات التى تختلف حسب اختلاف الثقافات والمصالح الخاصة .

بهذا الشكل يصبح الميثاق انعاما علما بين القوى الشعبية على مجموعة

من العقائد تنبع من طبيعتهم ، وتهدف الى تحقيق رغباتهم ومصالحهم جميعا عن طريق المساهمة الإيجابية لكل فرد في تعيد حطة الدولة الاشتراكية بالوسيلة الديمقراطية هذا الاتفاق القائم على الرضا والقبول من ايمان أساسه الدراسة والانتاج .

وبذلك تحول المساجلات التقليدية الى التقف الدلائل البناء ، الذي لا يخرج عن موسوع الحطة العامة ، ويتركز في تصحيح الأحطفا الطبيعية ، وتفصيل التطوير وساليب العمل المحلي .

هذا الاتفاق العام ، أو الرأى العام المستقر المنتشر المشعر يطع كل أمل للعناصر المواترة والمليورة والمسمورة من الرجعيين والعصبيين والاستعماريين ، أو تحه لها في أى وقت إلتانا صافية . طمأ لا تبقى في المجتمع طقة تجعل أحكام الميثاق بل على العكس ستجد من كل مواطن تالرا وميثاقا يذاع عن الديمقراطية السليمة ويزود من الاشتراكية العربية قد أعدائها بكل نواه .

**الوحدة والتجانس :** والميثاق من حيث كونه متهاجا للعمل الوطنى الثورى تحتزم دراسة خططه حتى لا يتعارض عمل المواطن غير الملم به مع تيار اتصال الشعب ، أو تتعارض مآلكه وتعرف غاياته من الجهات المجتمع عامة .

أما من حيث هو متهاج للفكر ، فانه ليس مجرد مرشد ودليل لحسب ، بل هو دأبطة ايمولوجية سياسية واقتصادية طمية عملية ، تمثل معيارا معمويا عاما ، يحدد مسالك ونصرفات ممنعية بطريقة واضحة منظمة ، تجعل مقدرات المواطنين متكافئة مع سحامة المسئوليات التى القياها عليهم وجودهم التاريخى في تلك المرحلة من عمر الجمهورية العربية المتحدة . انها امانة عالبة تحتاج الى وفاء المسؤل وحرس الصقور . حتى تلم الى الأجيال القادمة من أبائنا باصبه نأية . ولكننا صرية الشرف .. شرف الحرية شرف قيادة الطليعة العربية المتحدة بعد عدة قرون من العبودية .. شرف تحرير الأرض العربية والإسكان العربى بعمل ثورى منظور متجدد مستمر تتحالف له جميعا في وعى وبقتل واستعداد دائم لسحق أى عائق يقف في طريق رحف الشعب نحو الآمال المشتركة المنشودة .

إن التربية العقائدية تؤدى الى وحدة العمل والفكر وتجانسها بين الأفراد . أما الجاهلون بالمعتقد العربية والسطحيون عنها ، فليسوف تصف أعمالهم بالهامشية ، أو التعارض والنشظ من الإظهار الصام ، والخروج اللاواعى عن مركب القوى الشعبية وعلى أحسن الفروض ستهجد

من هؤلاء سلبية ولا مثالة وسرعة انقراض الأفكار الهدامة ، مما يضر بالخطوة العامة مهجدا وأسلوبيا فضلا عن تضييق الوقت وتبحر الجهود .

هنا وأنه لمن النظم أن تلقى عبء التربية العقائدية - كله - على كاهل أجهزة الإعلام الحكومية . خصوصا وأن اصطفاها بالصيغة الرسمية لا يؤدي إلى التأثير الأمثل المطلوب - ولذا ينبغي أن تنوّلها للقيادات الشعبية المحلية التابعة من صميم بيئات السكن أو العمل ، لأنها بطبيعتها تتميز بإحاطة أوسع بنشؤ البيئته ، ومعرفة تحليلية لطباع الجماهير ، واحتكاك مباشر بمشاكلهم المتنوعة وإدراك تفصيلي لمآلاتهم ونفائسهم وظروفهم ومشاكلهم ، وهذه خاصة على ابصار ما قد يغوص عن عي الجملهم من معاهير بالأسلوب الملائم واللغة المناسبة .

إن القيادات الشعبية الممثلة في لجس الاتحاد الاشتراكي . بهذا الوصف وما يربطها بجماعاتها من علاقات مباشرة واتصال دائم ، أعين تأثيرا وأقدر على ربط مبادئ المبادئ بما يهم الجماهير في حياتهم اليومية وحياتهم العملية ، خاصة ما يتعلق بشرح الأساطير العقائدية التي يجب أن يتشكل بها الفصل الوطني ، والخير المشترك الذي يعود على الجماعة وعلى الأمة وعلى البشرية مئة ، لم يرد إلى الفرد ذاته بالرحاء والمجد والأمن نتيجة لاتباع منهج الميثاق من نواحي نشاطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتطبيق قيمه في دائرة عمله وعلاقاته بالآخرين .

وهكذا يستطيع كل مواطن إدراك حقيقة وجوده كخلية في البناء الاجتماعي ، بتبادل التأثير والتأثر مع بيئته والبشرية جمعاء ويتأكد لدى سائر المواطنين بوضوح أن مصالحهم واحدة ومشتركة - وأن عسروهم واحد وإن عملهم عائد عنهم واليهم ، وأن حماية الثورة حماية لأرواحهم وأغواتهم . هذا الإدراك وذلك التعمود هما الدعمتان اللتان لا تمسك أو تمان أو اتحاد أو ثورة عمل بشريهم .

إن وسائل الإعلام الحكومية الثلاث ، التلفزيون ، والإذاعة ، والطباعة ليست في متناول يد وعقل كل فرد ، والمحرومون منها هم أصحاب المصلحة الحقيقية في التمسك من مشاكلهم وآرائهم في حلها . كما أنهم أصحاب الحق الأول في إدراك الحقائق الجديدة والنظم التي أرسيت من أجلهم ، والمكاسب التي أتت بهم ، أنهم أحق المواطنين بالاستمتاع برؤية خطوط مصر وخلفهم وعزتهم ، وللاستدراك تفاصيل حقوقهم التي منحهم إياها الميثاق حتى يتسككوا بها . فهم القوى الحقيقية التي تنرد كالحمل شهد العمل القومي ، وتكررات الدم البيضاء في حسم الأمة تتصدى للميكروبات الضارة ومسا البيروقراطية



- يتحالفها المسلم - تكسبها منا تتردد به من وعى ، وتمزلاها ثم تطردها من رحمة الجمع .

إنها لهذا أحق شئت الشعب بالحصول على أدق المعلومات عن خطة الأمة . وقواعد العمل ، ومصاييح الكشف عن رواسد الماضي ، والركائز التي يمتدنون عليها في محاورتهم فلا يصادفهم من فساد ، والحصانات التي يطمسونها إليها خلال حيلهم ضد البيروقراطية مجردين من عوامل الخوف والاحضوع والمحاملة ومن تأثير المثل العالي « إليه ما تبصرش في العالي » الذي لأزابل يمثل عامل كبت وتواكل وحنوع في الأجهزة الحكومية .

### معالجة أسباب الشكاوى :

إن الشكاوى في محيط العمل تستهلك قدراً كبيراً من وقت العمل والجهد الذي لو بدل في العمل يسهل لأدى إلى إبرازه في ضرورة أصل والشكاوى على موضعين :

( أ ) شكاو تقدم بها الجماهير لواء ما يصادفونه من تقصير في أداء الخدمة العامة ، أو ما قد يلاقونه من سوء المعاملة .

( ب ) شكاو تقدم بها العاملون نظماً في أوضاع تحقيق بهم سواء في توفياتهم أو علاواتهم أو في غير ذلك .

وقد يطول الأحد والرد أو تدخل عوامل المجاملات فيعطل البت في الشكاوى بالحفظ والإعمال أو الحيل القانونية وتستعمل البيروقراطية نتيجة للشعور بحبيبة الأمل مما فصلناه في غير هذا المكان .

فلو أنه خصص من الشرة الشهيرة باب لشع ملحص لشكاوى الأفراد والجماعات بمد فحصها ودراستها . وأتيح كذلك للمشكو في حقهم أن يدلوا بوجهة نظرهم ، لأمكن القضاء على أسباب الشكاوى ، ذلك أن مثل هذه الشرة ، ستكون إحدى وسائل الصط الاحتشامي ذات الأثر البعيد في استقامة سلوك الموظفين ودعمهم إلى الاهتمام بمسئولياتهم وهذا هو بعض ما تؤديه الصحافة العلنية .

على أنه يجب أن يوضع في الاعتبار كما أسلفنا أن الحل السلمي للمتناقضات هو أسلوبياً . كما أن هناك امتبلوا آخر لابد أن يوضع في الحسبان وهو أن الشكاوى ليست كلها حقيقية فمهما ما يكون كيداً ومنها ما يكون عمن وهم أو جهل بالقوانين التي تعهد الموقوف والواجبات .

ولكل هذا يجب ألا تصاغ الشكاوى المنشورة بالشرعة العلنية في

صيغة عيومية ولكن مثلاً في صورة « يدعى فلان كذا » تم ينشر  
رد الشكوى منه - ويرك للراى العام المطلق الحكم وهما يحدث أحد  
أمرين :

١ - أما أن تكون الشكوى في غير موضعها فيتقح للشاكي تجنيبه  
أو وهمه من أن نه حقاً مهضوما . وفي كلتا الحالتين سيكلف من أشكوى  
أما على حبل أو عن أوسع - وتمتص الشرة بذلك مظاهر اللعظ والحقد  
الاجتماعى وتكون من الحالات المائلة نماذج تضعف من حدة الشكايات .

٢ - وأما أن تكون الشكوى جادة حقيقية تلقى الصوء على الموقفين  
والسلطين والمنعمين فيلتموا جانب الهممة والصواب فتسبب أسباب  
انطام ، ويصح عند الحالات عمرة لميرهم وباحيداً لو قام على تحرير  
هذا الباب نحة من المتخصصين في شئون ، الموظفين والحسابات  
وغيرها من العروع المتعلقة بمن لهم درايه بمختلف المشاكل حتى يتكفوا  
عنصر القوازي بين طرفي كل مشكلة »

### لمعيق العواقر الدينية والمظنية :

ما من مصلحة اجتماعى إلا وقرر أهمية تعميق العواقر الدينية  
والثقافية كقاعدة أساسية لتطهير نفوس العاملين بالأجهزة الحكومية من  
مبادئ البيروقراطية وأدائها ، أن الأديان جميعاً تدعو إلى العمل ، وإلى  
انفاقه وإلى عدم تأخير عمل اليوم إلى الغد ، وإلى أن من عمل صالحاً  
طلبه ومن أساء فطيقا ، وإلى أن يعمل الناس فسيرى الله عملهم  
والذين آمنوا ، وإلى تحريم الرشوة والاحتلاس والتبذير والإسراف ،  
وإلى التحلى بمكارم الأخلاق .

والاسلام مثلاً يسوى بين المسلمين ، ويكره العصيات أيا كانت ،  
ويسرم استغلال فرد أو طائفة لما يتوفر لها من مركزى الحكومة ، ويشرح  
كيف أن ما يتمتع به العامل المسلم من سلطة - ولو كان والياً - ليست  
إلا بوضعه وحلاً مسلماً صالحاً للوظيفة ، لا بوصفه حاكماً مطلقاً ، وكل  
واع مسئول عن رعبته ، مسئول عن أموال المسلمين التى تقع فى دائرة  
تحصيله وصرفه ، فهو حق للمسلمين كافة وبقعة لهم وفيما يعود على  
الدولة بالخير والمجد والرفعة ، لا حق لأحد من ولاء الأمور فيها إلا بقدره .

هذا وإن الإيمان العميق بمبادئ الدين والأخلاق يطهر النفس من  
دوافع الانحراف والانزلاق إلى العجشاء والشكر واليأس ، مما يحصن  
سجنوك الأفراد ويحفظ لهم طاقاتهم ، العملية الانتاجية وامتكانياتهم  
المالية من الضماع ، فى مؤر الفساد وقسوتهم العقلية من الانهك  
والاصمحلل بعمل المسكرات والمخدرات : وبهذا تصل للموظف كل مقومات  
السلوك الإدارى السليم ، وينتجى بعوامل نحو الكفاية والخبرة والاستقامة .

وتتشرف معالم القلوة الحسنة . وغنى من البيان ما لذلك من أثر في  
تطهير الاداة الحكومية من شوائب البرعوراطية .

ان التدوين يطلق معهما خلفيا مشتركا عاما ، وينصب ميزانا دقيقا  
للتمييز بين السلوك الحر والشرير سواء اكان في مجال الخدمات ام  
المسلات وان النشره المحليه تستطيع ان تعمق الحوافز الدينيه  
والاخلاقية في المحيط الادارى اذا قارنت المبادئ الروحية بتفاصيل  
الاجراءات ، وعصرت كيف ان الدين يقدر العمل في خدمة الشعب  
ويرتبر الاجهزة الاداريه امانة في عتق اولياء امورها والعاملين بها كل  
بما خلق في خلقه .

ان التدوين مثلا يدعو الى الزهد والتصفى ويجب مظاهر التماهى  
بالكماليات التى تجر الموظف الى العيش في مستوى لا يذنيه دجنه ،  
سما يوقه احيرا في شرك الانحراف الى الرشوة او الاختلاس .  
والتدوين يمد كل هذا يدعو الى المساواة والعدالة ، واستدام الطبيعة  
والاستغلال وهذه هي الاشتراكية في ابسط معانيها .

### تهيئة المواهب الادارية والفنية ( التدريب ) :

ومن المهم ان يخصص في النشره باب القصه مع مساعدة الموظفين ،  
على اسرار التقدم معهم في تطور نحو مستوى اعلى من الكفاءة  
والقدرة والاختصاص على العس . وان لكل المهن محلاتها وشرائحها العاليه  
والحيوية الخاصة التى تنقل الى اصحاب المهنة الواحدة اخر ما توصل  
اليه ابحاثون والدارسون في حقائق مهمة في عالم الحرفة . اما المهن  
الادارية والكتابية فانها تقتصر على مثل هذه الشرائح والمجالات .م  
ضجاجة مدد هذه الطائفة واهمية عملها بوصفه القاعدة والاساس في كل  
الاممال .

ان مجلة ديوان الموظفين الدورية لا تكفى ولا تسد النقص الفظيع  
السائد في اجهزة الحكومة لانها تصالج موسومات عامة على الاغلب ،  
ولانها لا يمكن ان تعطى هذا العدد الهائل من الموظفين لاسباب كثيرة فنية  
ومالية وادارية واجمالية .

كذلك فان معهد الادارة لا يمكن ان يستوعب كل الموظفين ولا ان يقوم  
بتدريبهم واعداهم لتحمل اعباء الوظيفة . يضاف الى ذلك ان الدراسات  
الجامعية خالية من - المناهج التى تكون الموظف الكفء .

وانا نفكر الى دراسات تكيلة ادارة الراغبين في دخول مسابغات  
التوظيف والى مناهج الدراسات الخاصة للتمييز والترقية .

ولهذا فإن البحر السويدي « نراس سالغور » الذي أوجدته هيئة الأمم المتحدة إلى مصر عام ١٩٥٤ قد أوصى في تقريره بأشياء مهملة الإدارة العامة ليتولى التدريب العملي الإداري سبيل المراسلات والبحوث المنطقة بالمشكلات الإدارية - وتعليمها إلى المسؤولين، ولتأدية المطورات الإدارية الحديثة في الخارج وتطبيق أساليب الإدارة الحديثة بما يتناسب معها ولم ذلك بالعمل عام ١٩٥٥ في أن السعد وحده لا يكفي كما فلا .

يقول الدكتور « كارل دي شوايتز » : « أننا لا يمكننا أن نضمن أن الموظف الجديد الذي يبدء عمله لم يعتد عليه ، يمكنه أن يكشف بنفسه دون أن يساعد أحد - أحسن الوسائل للقيام بهذا العمل - أن الفرد يتعلم دائما مع الوقت . ولكن ما يكتشفه بنفسه قد يكون خاطئا في بعض الأحيان ، ولذلك فإن سياسة مرسومة لتدريب هذا الموظف ، هي الوسيلة التي يمكن أن تضمن بها ما يتعلمه الموظف ، سيؤدي إلى زيادة كفاءته وإياديه عمله على أكمل وجه . » (١)

وعلى هذا فإن تدريب الموظف لا يقتصر على إمداده للقيام بعمله الجديد وتدريبه به وبطرق التصرف إزاء ما يواجهه من مسئوليات ، وإنما التدريب يتجلى أيضا متابعة تنمية قدرات الموظف ولتكنه من استغلال مواهبه وقدراته على أحسن وجه ، تزويده بالإرشادات والبيانات الحديثة من مهنته الإدارية ، فيستطيع توجيه نشاطه وجهة صحيحة تنتج عملا سليما بأقل جهد وأقصر وقت .

وللتدريب وسائل عدة منها القتمرات الفردية أو الجماعية واجتماعات الموظفين معموا أو فئة معينة منهم والإعلام وطققات البحث المهنية ، ثم المطبوعات ، لكن المطبوعات حينما تكون نشرة تكون إحدى - حيث أنها أوسع مجالا لتبادل الآراء وأسهل منالا خاصة وأن الموظفين يحجمون من حضور الندوات والمحاضرات لأسباب اجتماعية واقتصادية وأخرى - تتعلق بالوقت .

ولعملية التدريب خصائص يجب أن يراعيها القائمون على نشر الحقائق الإدارية بالنشرة المقترحة ومن خصائص التدريب أن يكون مستمرا متطورا فإن التقدم العلمي والعملية التقدم يستلزم من العمل أن يكون على مستوى الأحداث المحيطة به . والتدريب كأي شيء آخر يجب أن يخضع لبدء التطبيق العلمي ، والا كان عوضا وارتجالا ، والتدريب كذلك توصي بمعنى أنه متعدد الأنواع حسب تعدد الأعمال ، وأن كان من

(١) مجلة المراسلات الإحصائية لجمعية الدول العربية عام ١٩٥٤ .

مزايا النشرة أن اطلاع الموظف على مختلف الخدمات النوعية ، ييسر إدراكه ويوسع ذهنه ، ويحمله على دراسة علاقه عمله بالأعمال الأخرى .

وعلى العموم فإن مثل هذا النشر سوف يكون له أكبر الأثر في دفع التفكير الانشائية للموظفين ، وزيادة المحل القومي ، والقضاء على أسباب شكوى الجماهير من تأخر أو ضعف الخدمات .

بقى الحديث من الدراسات والبحوث لإدارية المنطقة بتنظيم المرافق وهو الجهاز الحكومي وسيأتي الكلام فيها في الفصل القادم باعتبارها أحد مظاهر المبدأ الثالث من المبادئ التي تحصح لها الأجهزة الحكومية . وهي مرونة النظم واستجابتها للتطور .

### مرونة النظم واستجابتها للتطور

#### عناصر الإدارة :

من المعروف أن الإدارة تتألف من عناصر أربعة هي :

١ - أحكام قانونية توجيهية تتمثل في رئيس الدولة والوزراء ومجلس الأمة .

٢ - أسس تنظيمية تحدد تكوين البناء الإداري ، وسلطات مختلف الوظائف على درجاته واختصاصات ومسئوليات كل منها ، وعلاقة كل وظيفة بالأخرى . كل ذلك في وضوح ودون ارتجاف .

٣ - قوة بشرية من الموظفين والمعامل يقوم اختبارهم على أساس الكفاءة والخبرة ، ويأمن كل منهم على أجر يومي ومعاش لهذه ، كذا علاواته وترقياته ، ويحتفل من حسن المعاملة ما يعطى له كرامته ومن الرعاية الصحية والاجتماعية ما يعطى للمعامل طاقاته البدنية والعقلية والصحية .

٤ - مبرانية مالية للاتفاق على التوظيف وما يقتضيه العمل من حاجات والآلات والأدوات ومتاع ومسرولات مختلفة وأهم ما يجب إنشاؤه في معالجة هذا العنصر هو تحري الدقة في وضع الميزانية ، والأمانة في الصرف دون أسرف أو انحراف ولا تلاعب بالبنود .

ونحن إذا تأملنا العناصر الأربعة بمنزلة علاقة ، فوجدنا أن حراك أي عنصر من هذه العناصر يستتبع حراك العناصر الأربعة على الأرجح . وللمعصر الأول التأكيد المضاف بينها جميعا سواء كان حراكه هذا تغييرا أو تطويرا . ذلك أنه مثل السلطة السياسية والتمهدة التوجيهية لكل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة .

أن تغير القرارات في الماضي كان مستعجلا تعبير اللوائح والوظائف  
وتعيين الموظفين وتعريف الميراثية أو تعديلها كما كانت الأمانة المطلوبة مدعاة  
للاستقطاب وقارة وإقامة غيرها . وهكذا ...

وليس هذا بيت المقصد . لكن ما أريد إيصاحه هو أن الأحكام  
القانونية ، والأسس التنظيمية - لا بد وأن تتغير وتتطور تبعاً لتغير وتطور  
المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة .  
فالإدارة المركزية مثلاً تتناسب مع سياسة الاستثمار - والراسمالية  
والانقطاع والرجعية ، تتلاءم مع دكتاتورية الطبقات ، بينما تميل  
الاشتراكية والديمقراطية إلى الأحاد بتركيزه التخطيط فقط ولا مركزية  
الإدارة . وفي محل تقييم - الوظائف ، نجد أن المجتمعات الاشتراكية  
تعطي العمل أكبر عناية فأخذت الطريقة الموسوعة The position concept  
التي تقوم على دراسة أهمية الوظيفة وأخصائيتها ومسئولياتها وعلاقتها  
بغيرها ، وتحدد على هذه الأسس الدرجة والأجر المناسبين بينما تهتم  
المجتمعات الانقطاعية بالترتبة والمؤهل العلمي خاصة إذا كان التعليم قاصراً  
على انفراد الأثرياء فتأخذ بالطريقة الشخصية في تقييم  
الوظائف The personal Rank concept وتأخذ هذه الطريقة في  
الاعتبار أيضاً الأهمية دون اعتبار لطبوع العمل كما نلاحظ أن المجتمعات  
الراسمالية - حيث تنتشر المؤسسات الاقتصادية تتمتع أكبر قدر من  
الكنهات يتأثر التقييم بالهياكل المالية .

العلامة هي أن القصة تفسى بتطور عناصر الإدارة الحكومية  
الثلاثة الأخيرة - مابرة لتعم المصير الأول وتطوره - والا كانه المحطة  
العامة للدولة في واد وما يفلد منها في واد آخر . وللسلطة العامة حتى  
تعديل وإبدال النظم حينما يقتضيه تنفيذ أهداف الدولة دون قيود  
بحقوق الأفراد إلا ما يتعلق منهما بالمرايا السائدة والأدبية المكتسبة  
للموظفين .

ما الإدارة إلا انعكاس صادق لنظام الحكم القائم في دولة ما من  
ناحيته السياسية والاقتصادية ، وتعبر واضح عن مدى نشاط هذا  
الحكم ثقافياً وعلمياً وفنياً واقتصادياً واجتماعياً . وترجمان بانيق  
بحقائق اهتمام الحكومة بمختلف الشؤون الدينية والمعنوية وغيرها  
حتى أن النظر إلى مبرانيه إحدى أجهزتها يعطينا فكرة صحيحة عن الروح  
السائدة في هذا المرفق سواء كانت اعتدالاً أو أسرافاً ، أحياناً لدسة  
أو أنصافاً لأخرى ، تقتري في ناحية ويبدروا في أخرى ... وهكذا .

ومشكلنا الذي نطرحه للبحث ، هي حدود النظم المعمول بها في  
الأجهزة الحكومية وعجزها عن الاستجابة للتطور مع مقتضيات التغيير  
الثوري الذي أرمى مبادئ الديمقراطية والاشتراكية .

الديمقراطية ضد التصف والتسلط والاستبداد ، وهذه لها جذور  
عميقة في النظم القائمة التي وضعها الفرنسيون والإنجليز والرجسوس  
وتجار السياسة وعبيد المال .

والاشتراكية تعني اخضاع الحكومة بادرارة كل مصادر الاناج  
والنمية علاوة على لعمال الاس والدفاع والتعليم والاقتصاد والصحة  
وفيرا من الخدمات . وحتى الخدمات الاجتماعية والصحية التقليدية  
قد التزمت الحكومة بانهاجها النهج الاشتراكي - ما من فتوسع فيها حتى  
يصل منهاجها الى كل فرد .

وهذا التوسع يستلزم حبسا حاررا من موظفين اكفاء على مستوى  
وفيع من الخبرة والخلق ، وتنظيما اداريا على قدر كبير من الدقة  
والاحكام ، ولوائح تنظيمية سهلة واضحة تضمن سلامة الاداء وسرعته  
بالدرجة التي ترضى المواطنين وتحفظ ثقتهم .

### تغير اللوائح الحكومية

جاء الميثاق اكثر من نص يدع الى تغيير القوانين واللوائح الادارية  
حتى تسير احلاق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي العفسيه ، وحتى  
تستطيع القيام بمشروعات الدولة الانشائية المترابدة ، وتمكن الاجهزة  
الحكومية من توصيل الخدمات الى الشعب كما يجب وبلا موانع او  
تعقيدات وفي ذلك نص الميثاق «ان القوانين لابد ان تعاد صياغتها لتتجسم  
العلاقات الاجتماعية من جديد » ومن آخر يقول « ان الفصل لاند ان  
يصل الى كل فرد حر ، ولاند ان يصل اليه من غير موانع مادية ، او  
تعقيدات ادارية . . . . . كذلك فان اللوائح الحكومية يجب ان تغير جذريا  
من الاعمال » .

وفي رأي ان القاعدة التسمية للجهز الاداري هي الاماكن القائمة  
على بدء عملية التغيير المطلوبة ، فامسارها اكثر درجات السلم الاداري  
احكاما مواضع العمل السلمي والمتضمن به من الجمهور ، واكثر لادارة  
مفاسيل اللوائح ودقائق صوبها كل فيما يخصه وبما يرضه ، هذه اللوائح  
الميكروسكوبية لا تنور لمن عداها في المستويات الادارية العليا .

ان الموظفين المنفذين اكثر اهتمام في مشاكل العمل واكثر تألوا  
بعبور اللوائح التي وضعها كلها في ظل الاستعمار وحكم الطبقة الواحدة .

ان الاصلاح الاداري الفعال يكمن في تنظيم وتنقيح معيشتها  
الامال والآراء من في ازالة اسباب التكتسك الساحرة والتهكمات المرة  
التي يتساقطها صغار الموظفين وبطارحونها ضد عشرات السنين .

ان بعض صور جمود اللوائح قد تملوون في امثلة عديدة شائعة يرددها مثل : « صوت ياحمار على عابجيك الطيق » كناية عن بطء الاداء ، ومثل « اودك منين يا جحا ؟ » كناية عن التلف والدوران وطول الاجراءات تماما كما قال في المحسوية : « يا بخت من تان النقيب خالما » ولمن انجز والحياة « اللي له ظهر ما يتقرض على بطنه » .

ان لدى صفار الموظفين ورؤساء الأقسام والأقسام من اقتراحات الاسلح الإداري ما يمكن ان يكون اساسا طيبا للوائح الإدارية سليمة . هذه الاقتراحات هي حاحة الى نوعية إدارية علمية واهية تسبق جميعها وتمررها وتجميعها وصياغة الصالح منها على هيئة قوانين عامة .

« ان الخبير د سنكر قد أوصى في تقريره عام ١٩٥١ بالاحد رأى الموظفين المعادين ورؤسائهم ، مقال : « التنظيم الجيد يجب ان يعتمد على جهود الأشخاص المسئولين عن تنفيذ الأعمال اليومية وخاصة رؤساء الأقسام والإدارات » ولقد أبد ذلك رأى الأستاذ ابراهيم المطري حينما تحدث عن التكوين الإداري للمصالح وإدارات العمل في حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية عام ١٩٥٤ فقال « قد يكون من السمات البارزة لإداء العمل ضرورة قيامها على عبء الشاورة بين أصحاب الأعمال والمعامل » .

فأنا لو تشعنا حركة الاجراءات تصاعديا على السلم الإداري لوجدنا ان الورقة او الملف يبدأ بطيئا متاخلا متاخلا على المكتب الصغير ولا يلبث ان تزداد سرعته تدريجيا كلما انتقل الى مكتب أكبر فأكبر . الى ان يصل الى رقم قياس في السرعة بين مكاتب القمة الادارية والسبب في ذلك - فيما هذا الظروف الصحية والتعبية والاقتصادية السيئة للموظف الصغير - ان هذا الموظف مقيد بمعزومة من القوانين واللوائح واساليب العمل لا يستطيع التحرر منها دون ان يتعرض لبطش المسئولية .

ومن هذه القوانين ما يكون متضاربا بماقص بصفه الآخر وهنا يجد فرصته للتفسير والتفصيل بالاجراءات متى أراد وتحصل المسئولية على طيب خاطر أمام رؤسائه .

وإذا اضيف الى ذلك ما اشتهر به الموظف المصري من ذكاء نادر ، وما قاله السيد/كمال رفعت في احد احاديثه الصعبة : « ليس شرطاً ان يصدر الرأى من القيادة او عن القاعة : ليؤخذ به ، والشرط الوحيد هو تنبؤ الرأى ووعيه وطبيعته » (١) لاندركا وجوب اشراك

(١) حديث صفى لجنة دور اليسف - المجلد ٦٨٥٢



القاعدة الهرمية للهيكل الحكومي في عطية تغيير القوانين واللوائح الإدارية ... ومخاربه البيروقراطية بشكل مظهرها - وهو الاساس الذي بنى عليه مشروع الحملة ضد البيروقراطية او « شهر اللوائح والقوانين الادارية » .

وقبل ان نستعرض هذا المشروع ، اود ان اشير الى انه توجد مميزات ادارية اخرى يجب القضاء على اسبابها ، ومنها :

- ١ - تعدد اجزائه اصدار البيانات والاحصائيات والمعلومات وتضاربها .
- ٢ - تعدد اجهزة الرقابة والتوجيه والمتوى واختلاف آرائها .
- ٣ - تعدد الاجراءات وازدواجها بالنسبة للموضوع الواحد في جهات مختلفة .

من اجل هذا ولما اخلت الثورة الادارية - التي بدأها السيد زكريا محيي الدين في ١٧/١٠/١٩٦٥ - على مآقها مسئولية تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية ، من طريق رفع مستوى الكفاءة الادارية وامتثالها لخدمة التنمية الاقتصادية في امان بان « كل جهود تملأها الادارة الحكومية لمسيط الاحرامات وسرمة تاذية الخدمات وكفايتها ، اما تؤثر بالتالي على حجم الانتاج وكفايته » (١) . فمما لا شك فيه ان الاجرة الادارية تؤثر تأثيرا مباشرا على كفاءة قطاع الانتاج ، فتمطله او تنميه بما درجة نشاطها او حصرها ، لانها وليقة الصلة باحتياجاته وحركته . ولذلك فان الهيكل الحكومي والماملين به من اهم العناصر الحيوية في عمليات التنمية والتعبير الاجتماعي . والقوم انه بالرغم من التفصيلات المثالة لاحوال الماملين والهيكل الحكومي منذ قادت الثورة - الا انهم لم يقوموا بواجبهم كاملا نحو احوالهم المواطنين . ومن الظلم ان يحسن الأفراد بهذه المسئولية ، وانما متركز على الناحية التنظيمية ، وبمعنى اصح بتحملها قيادات الهيكل الاداري (٢) .

### مشروع الحملة ضد بيروقراطية اللوائح او « شهر اللوائح والقوانين »

والسبيل الى ذلك ان بعد حملة عامة مستمر تشترك فيها كل اجهزة الدولة ، وتخصص لها اجهزة الاعلام الرسمية والصحفية قدرها مناسباً من مواردها ، ومحمل الاتحاد الاشتراكي اكبر عيه فيها .

(١) حديث السيد زكريا محيي الدين في مؤتمر الامارة بسطى الامة .

(٢) حديث السيد زكريا محيي الدين في مؤتمر الادارة بمجلس الامة .

كما يتولى الجانب الإداري العنى فى هذه الحملة ، قادة الفكر الإداري بالدولة خاصة اساتذة معهد الإدارة العامة .

وتتلخص الحملة فى الخطوات الآتية :

- ١ - حملة عامة للتوعية الإدارية الأخلاقية الاشتراكية .
- ٢ - تخصيص مكافأة لـ ١٠٠٠ اقتراحات فى كل جهاز والإعلان من ذلك .
- ٣ - تعديد أسبوع يسمى « أسبوع مكافحة البيروقراطية » خصص لاستقبال الاقتراحات من مختلف الأفراد فى كل الأجهزة .
- ٤ - تجميع الاقتراحات وفرزها وتصنيفها وتبويبها وعرضها .
- ٥ - صياغة الأغلبية الناضجة منها صياغة قانونية .



١ - حملة التوعية الإدارية الاشتراكية : يقول السيد / كمال دعت : « أن هناك عوامل يجب أن تسبق القوانين وهي العائير والقيم الأخلاقية والتقاليد التى تحكم السلوك البشرى ، وهذان العاملان يمكن أن ينظما العلاقات الإنسانية فى نفس فعالية القوانين وربما أكثر » وهذا يقتضى أن تبدأ الحملة ضد البيروقراطية بأن تحشد أجهزة الإعلام كل إمكانياتها . ولحلل الاتحاد الاشتراكي بالقوى الجماهيرية كل جهودها - دفعة واحدة فى وقت واحد - للقيام بعملية توعية قوية مستمرة واسعة النطاق تهدف إلى ما يأتى :

أ - تعميق المبادئ الإدارية التى تنجم مع الحق الاشتراكي فى نقوس العناصر البشرية الإدارية .

ب - الاهتمام بآراء شخصية الفرد والهاف حوافزه المعنوية .

ج - اشعاره بواجبه كصاحب رأى له فحته فى الإصلاح الإداري وبأهميته كرفيق على سلامة واستقامة سير العمل الوطنى .

ومعنى هذا أن يوضح بكل السبل لكل عضو فى الأداة الحكومية أنه يتلهم النظام الإداري فى المجتمع الاشتراكي إنما تبنى أرباحه ومكاسبه شخصيا . باعتبار أن الاشتراكية نظام اقتصادي يقوم على أساس استيلاء الشعب على كل الموارد الطبيعية ومصادر الإنتاج فتتولاه حكومة من أبناء الشعب لا سلطان عليها من أجنبى دخيل أو سياسى عميل أو أجنبي مستغل ، أو رأسمالى محكر . مهى أذن حكومة من الشعب تدبر الإنتاج بالشعب لصالح الشعب .

وعلى هذا فزيادة الإنتاج وانفاقه وسرعته يأقل تكاليف هو وسيلهها الضرورية لرفع مستوى الطبقة الكادحة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا حتى يمكن تفويت العوارق بين الطبقات بطريقة تصاعديه عن طريق الارتفاع بالادنى الى مستوى ارفع لتحقيق التوازن السياسى والاقتصادى وتلاشى العوارض المادية والطبقية والتنميه ، وتحتفى الطبقات الراسية القائمة على التباين الاقتصادى او الاجتماعى او السياسى فتحتفى معها معالم السيطرة والتعالى من طرف واننى يقالها حضور وزوال من طرف آخر اقل مرتبة من السلم الاجتماعى والاقتصادى .

وتكون التوجيه ناجحة صدد ما توضح للأذهان كيف ان التطبيق الاشتراكى قد اتى على كامل الشعب مبنا لقوامه ذلك الميراث الهائل من أجهزة الإنتاج المومه التى امتلكها وعليه ان يشت أنه اهل لهذه الملكية ، جذير بشرف المساهمة فى ادارتها بوعى ونشاط لتضاف ارباحه ، وما نيل المطالب بالتمسك ولكن مسحة الرزق وارتفاع المستوى الحيشى يتطلب من الفرد مضاعفة العمل والجهد واليقظة . حشية ان طاقه الطبقة الاشتراكية اذا تعاضد او تكاسل ، فالواقع ان تفاوت طاقات الافراد وانقياسهم على العمل والتخصص فى مروهه المهنية والادارية والافنية ، يخلق ابعادا لطبقات افقية تقوم على تفاوت الخبرات والاموال لا الثروات والاحصاء والانساب وعلى هذا ملى الجهد والافقان والتفانى فى دراسة العمل ومحت احسن وايسر وارخص وسائل اجرائه ، هى سل الترقى المفتوحة امام كافة الامراد بفرص متكاملة للتسرقى على درجات السلم الاشتراكى والاشتراكية تقضى بأن لكل قدر جهده وعمله .

وما يجب ان تنتهى اليه للتومية المنشودة هو ان يؤمن المواطن الإدارى بالنقطة الآتية بوجه خاص :

١٠ ان الثورة قد ورثته من خلف الصاد نميبيا عادلا من السيادة ومن كل موارد ومقدرات هذا البلد الامين .

١١ (ب) أن هذا الوضع قد حطم درجات السلم الطبقي الرأسى ، ولن يرشحه فى المجتمع لم يعد فوق شخص واسفل آخر ، وانما هو فى صف من الدرجات الأفقية المتساوية ، كل حسب خبرته وعلمه وعمله وان هذه الدرجات الأفقية وسيلة لمعاوت الرعايه ومسحة الرزق بتفاوت الأجر وليست وسيلة للتعالى والسيطرة والمروء ، وفى ميدان العمل الأجرى فليتفاضل المتنافسون .

(ج) أن العلاقات بين اصلاء المجتمع الإدارى العديد اشبه ما يكون بعلاقات المساهمين العاملين فى شركة ، بعضى ان تمتع منها علاقات

التفهد والصراع والسلبية والنعمية وما إليها من علاقات هدامة ، وتحل  
محلها العلاقات التفعمية الاخلاقية البناءة في تحالف وتعاون وإيجابية  
وغيرية وتفاعم من أجل المصلحة المشتركة التي تعود على الجميع بالخير .

( د ) أن تحول المجتمع من الرأسمالية الى الاشتراكية قبل جعل  
الموظف اجرا عبد صاحب العمل الحقيقي الذي هو النصب .

( هـ ) أن ميراثنا الإداري يحتوي على رواسب ومخلفات إدارية فاسدة  
وقد أتت بها جهود لجنة حشمت على صدر الأمة قراءة قوانين من الزمان  
وواجبا الأول هو حرث تربة الإدارة الحكومية وتنقيتها من طفيليات  
البيروقراطية وآفاتنا العميقة ، لنضمن جنى محصول أوفر من الإنتاج .  
ولسحول بين هذا الداء الوبيل ، من أن تنعش عدواه في حقل المؤسسات  
المؤمنة فيزداد خطرها وينتشر ضررها .

( و ) بعد العرث تأتي مرحلة التخطيط لكن الأمر يستلزم في مجال  
الإصلاح الإداري أن يبحث العلاج ونسلك الدواء قبل استئصال الداء ،  
والا نوقف العمل . وهذا يعسم أن يعد كل حامل وموظف نفسه بالأدراك  
الهاديء السليم لطبيعة المشكلة الإدارية التي يعيشها أو يلاحظها مما  
يكون لها اثر على الوقت أو الجهد أو المال المدول في سبيل اتجارها ،  
ويدرس من ناحية أخرى امكانيات علاجها أو استئصالها أو تصديل  
أحرامها ، ثم يتقدم باقتراحه الى المختصين ممن تحددهم الهيئة  
العامة لتسروع « تسروع مكافحة البيروقراطية » المقترح سواء أكانت جهة  
الاختصاص هي اللجنة الاشتراكية بالمؤسسة أم رئاسة القسم التابع له  
الموظف .

( ز ) أن الموظف أو العامل حتما يساهم بالرأي الحر في طعن  
البيروقراطية بالنقد واقتراح العلاج وممارسة الرقابة . فائما يجب  
عليه أن يكون راسخ العميدة قوى الإيمان بأن هذا العمل من صميم  
واجبه ورسالته باعتبار كل عضو اشتراكي مكلفا بقتضي المادة ٩ من قانون  
الاتحاد الاشتراكي بمخابرة بيروقراطية الاستغلال والتقييد (١) ، وأنه  
مطالب بالمساهمة بتقديرة المستوى الاشتراكي التالي بصيغ جديدة  
لوائح وقوانين تناسب مع مجتمع الكتابة والمعدل وتعمل على إزالة  
المتناقضات الإدارية وتقضي على سيطرة الروتين الحكومي الذي أصبح  
وسيلة لسيادة الوظائف العامة على مصالح النصب .

( ح ) على الفرد أن يبدأ بعمله وبمعه وتحصنه أولا ، ثم عما يلم به  
الماما كاملا من الأعمال الأخرى ، خاصة المتداخلة مع دائره عمله ، فهو  
أوفر اندراكا لتعاضل وظروف محاله ، وأعلم من غيره بوسائل تحسنه ،  
واقدر على معالجة أسباب الاسراف في كل ما يتعلق بعمله مباشرة أو

(١) انظر الفقرة .

بطريق غير مباشر ، وليؤمن انه موكل من الشعب على القائد الصواب على عناصر الاسراف والاستغلال والتمزيق والعمل على وقفها ، وانه موضوع من الدولة ، في تنفيذ مبادئها العامة ، وانه مكلف بتعليم العمل الإداري بعناصر الكفاءة والافان والسرعة والاقتصاد في النفقة بأكبر قدر ممكن .

ويتبع هذا الاعداد اغراق الرأى العام الإداري في بحر من الدراسات والبحوث والمساجلات والمناظرات والندوات الإدارية تحصيلها برامج التربية العقلية وتعميق الحوار الأخلاقية والبنية ولا بد في هذا السبيل من ان تزود لجانب الاتحاد الاشتراكي بكل الامكانيات المادية والأدبية اللازمة لهذه الحملة .

٢ - الإعلان عن مكافآت لأفضل الاقتراحات عقلية : في خلال هذه الحملة يتم الإعلان عن عدة مكافآت لأفضل وأفضج الاقتراحات في كل جهاز أو من كل شخص ، على ان يحاط مع المكافآت بمميزات طعن الأفراد الى مراعاة التحكيم ، ولن يقتضى اقرار مبدأ المكافأة اى اعتمادات مالية ، ذلك لأن اعتمادات المكافآت التشجيعية موحدة في كل مكان وأعلىها يعرف في غير موسم ، وسوف يشجع الترويج بالمكافآت الكثيرين على الدراسة والبحث وتسجيل ملاحظاتهم وآرائهم والاحتشاد في النش من حيايا اللوائح وحيايا مساوئها ، ومقابلتها بالعلاج .

#### ٣ - اسبوع مكافأة البر والفراطة :

لا يبق هذا الأسبوع الا بعد ان يكون قد استنفد كل ما في الحصة من حصة ادارية وعقائدية وأخلاقيه ودينية وقومية مترابطة لم يتبع الاكفى في هذا الأسبوع :

( ١ ) يتم اختيار عدة أجهزة أو وزارات تعتبر عينات لمختلف انواع العمل الحكومي .

(ب) يقوم خبراء الادارة باعداد استعراض استفتاء وجمع بيانات إدارية سهلة الاجابة متنوعة الموضوعات حسب نوع الاختصاصات بين أعمال المخازن والحيات والخدمين والمحفوظات .. الخ . ويبحث يكون فيها مراع كبير للاقتراحات التفصيلية .

ويتولى موظفو معهد الادارة الملمة توزيعها على الأجهزة المختصة وجميعها بالتعاون مع لجنة من رئاسه الجمهوريه او المجلس التأسيسي ولن يستغرق ذلك أكثر من ساعين في كل يوم في جهاز أو وزارة .

(ج) - يتم عرض هذه البيانات وتفحص الاقتراحات، وتصنف وتوزع وتعرض بطريقة إحصائية وتعالج بصايرها واهتمام كل ما قد تحسبوه من ملاقات من معاملات ، وفي هذا الشأن يمكن القول بأنه كلما ازداد إيمان الأفراد بسمية البيانات كلما كلما حصلنا على معلومات عن تصرفات يدي هذه الحبيب ، وكلما توصلنا عن طريقها الى اللوائح الملهمة التي يستعملها المتلاعبون في الحصول على متاعهم الدالية وحيثلا يمكننا الفاعل وتغيرها .

هذا ويمكن أن تقوم بهذه العملية لجان الاتحاد الاشتراكي بمساعدة رجال معهد الادارة العامة على أن نرفع توصيلها الى المستويات العليا للاتحاد الاشتراكي العربي التي يستطيع ان يصيح اللوائح والقوانين الجديدة في سيفها المناسبة ، ثم يعلى بها مجلس الأمة ليستصل بها التشريعات اللازمة .

على أن هناك موضوعات أساسية ينبغي دراستها خارج نطاق هذا الاستثناء واعتبارها بحوثا ادارية نستوجب المناقشة

## بين المركزية واللامركزية

### المركزية واللامركزية

إن نظامنا الرشيد تضمن توزيعا اقتصاديا عادلا المحدثه قوانين الإصلاح الزراعي على الملاحين ثم فواين يولية ١٩٦١ الاشتراكية على العمال ؛ ويتضمن توزيعا اجتماعيا عادلا للعمال المتكافئة في الخدمات العامة والحقوق الطبيعية ولدوسه العوارق بين الطبقات ويتضمن توزيعا سياسيا عادلا للسيادات تطوى عليه الديمقراطية بما فيها من حرية الرأي والكلمة القروية والمهجرة ، وحق العمل والرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية .

فمن العجوز على القاعدة أن يتعطل التوزيع الإداري العادل للسلطات الادارية في مختلف المستويات ، أن ارساء الادارة اللامركزية في مختلفه مستويات الأجهزة امر اناسب الى الحكم الديمقراطي الاشتراكي وادعى الى سرعة الأداء وتحديد المسئولية . أن الفضل على مركزية الادارة وتطبيق مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ « مسؤول يسر انساب وتدفق العمل الثوري كل أقصى طاقته في حدود تخصصه » . ولو أمكن أن تتوازي السلطات اللامركزية مع لامركزية مستويات الاتحاد الاشتراكي وتدرجه - لادى النقد الذاتي الى تعصف حدة الاخطاء

وأماها الصورة ، ولكاتب لجان الاتحاد الاشتراكي مـبـاجـا بحـمـي  
الشخصية اللامركزية ، ونظام الحكم المحلي من الاتجاه الى الانفرادية ،  
وهذه النقطة تبرز أهمية التنظيم الشحي في حماية الاداء الحكوميه  
من عناصر البيروقراطية في كل المستويات وحراسها بجيش جرار من  
المرائيين في كل مهة ، فضلا عن انه نموذج رائع لنظام متعدد وبمـسـلـل  
السلطات يتحير عن الحكم المركزي بأن الأول يرتبط ارتباطا وثيقا  
برماية مصالح الشعب الأساسية التمهيلية واتساع حاجاتهم الحقيقية  
المتعلقة المتوقعة بتحقيق رغبتهم المتغيرة كما انما يـزـكـر في البيئة والعمل  
بطريقة ذاتية .

ولقد آمنت حكومة الثورة بهذا المبدأ فعملت على تعميم وتعميم نظام  
الحكم المحلي ولكن تطبيق اللامركزية بين ادارات وأفراد الجـوـاـل  
الحكومي الواحد لم يأخذ طريقه الى الـوـر بعد ، رغم التوجهات المتتالية  
التي كررها الرئيس عبد الناصر في خطبه فقد قال :

« ومن الميـوـب أن لكل واحد شئ ، فلما جاء بـشـكـتـه – وصحب معه  
ذئلا طويلا من اشياعه ، أن كل هذا يجب أن نقاومه ونعاريه .. هناك  
تضارب في الاختصاصات ، وهناك حرب التشنيع والتشهير ، وكل ذلك  
نتيجة الانفرادية والانتهازية ، وحـب التـكـوـش على السلطة .. وهناك  
من يريد أن تزداد اختصاصاته لتزداد سلطاته ويستأثر بها دون غيره ،  
أن اعلننا أيضا أن قوم النـعـر فيـن ومنع الانفراد » (١)

ان اللامركزية تتناسب مع طبيعة الشعب العربي الذي جعله الرئيس  
جمال رفايعي أجهزة الإنتاج . وان الأحـد بالمركزية يـشـر تاييدا لافتراض  
« هوير » أن الشر متكمن في موسى الناس جميعا مما يحتم جمع السلطة  
في يد حكم مطلق قوي يعنى نفسه من الطبيعة البشرية الكلمة في  
الشعب ، حتى أن تتألب ضده وتفض عليه ، وهكذا يرى الناس أن  
النظام الإداري المركزي يسـم مع الحكم المطلق الذي انتشر اليـسـا من  
حكم القـسـسـين الانجليز الذين سيطروا أبان الاحتلال على الأجهزة الحكومية  
وعالوا فيها فسادا .

ان الطبيعة الإنسانية – كما رأها عبد الناصر – أرفع من أن توصف  
بالشر المجرد الذي أطلقه « هوير » على قومه ، وقد يكون محققا بالنسبة  
لهم وتخرج البيئة الانجليزية . اما الأمة العربية التي تعيش على أرض  
الحضارات القديمة قدم الأرض أرض الميائات السعادية والقيم الروحية  
والمبادئ الخلفية – فس الطبيعة ألا تتناسب معه اماليات مجتمع

(١) خطاب الرئيس في المؤتمر القومي عام ١٩٥٨ .

عاش ولا يزال على القرصة وامتصاص دم الشعوب المسألة ، وتوصل  
الى الرغد على حساب الآم وتحلف وسحره الآخرين .

ان جمال عند الناصر يؤمن بأن الإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر ،  
وان حرية الإنسان العرء هي اكبر حوافره على الضلال ، وان شعبا شعب  
عظيم معلم يؤمن بالسلام ويرسالة الاديان .

ان الفرق بين حوافز العرء العربي ، وحوافر الإنسان العربي ، هو  
الفرق بين المادة بعصا وبين قيمتها ، الفرق بين الحد بقمه ورجه  
وبين الروح يطهرها وشهادتها . فمن قوم تتحكم فيها الدوافع الأدبية  
والمعنوية ، الروحية والظلمية ، اكثر مما تتحكم فيها دوافع الاشباع  
الغرائزي البيولوجي .

ان شعبا الحرية والكرامة والشرف هي مجتمعا اكثر مهم في أي  
مجتمع آخر . وهذه الحوافر تمتد الى مجال السياسة والإدارة وكل  
مفاهيم حياتنا ، وكل من مصلحة جريء اتهم بالشغب وحروب في رزقه ،  
وتكاثرت عليه قوى السر والانحراف ، فشردته والحقت به الاضرار المادية  
والأدبية ، دباها من حريتها في السلب والاستغلال المتاحة لها بحكم  
مركزها .

وهيك الناصر - يوصفه فسا من روح هذا الشعب - قد أدرك هذه  
الدوافع ادراك الشعور الذاتي ، فكان هذا أهم عامر توفيقه في قيادة  
هذه الأمة الى هذا المجد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبالرغم من  
أن قيام الثورة الشعبية ذاتها يعتبر اسماها لدوافع الحرية والعزة  
والكرامة - الا ان القائد قد أدرك ان هي مركزية التعطيط ولا مركزية  
التنفيذ - سمعة للخلق والاندفاع ، وتدريبيا على تحمل المسئولية ، واثارة  
لطاقات اقرار الذات ، التي نشطته فانحرت في فترة وجيزة من عصر  
الأمة ، ما يعتبر محجرة القرون العشرين .

وأسلوب اللامركزية الإدارية - اذا اتبعت تنازليا الى ادنى درجات  
النسب الإدارية سوف يؤدي الى تضاعف المكاسب ، ودعم الرحمه التوري  
الى اتفاق أبعد مما يتصوره عقل .

يكفي لهدم المركزية ما قاله فيها المشاق : « تكفيس سلطات كثيرة في  
أيدي قليلة ، تؤدي دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولية  
عنها بالفعل أمام الشعب » . وانما قد اضاعت « أجياء جديدة على  
العمل الوطني دون أن تساعد » .



## اللامركزية والديمقراطية

وليس المقصود باللامركزية هنا مملعا المام الشائع على مستوى السلطة التنفيذية العليا في الدولة ، أي الحكم الذاتي والإدارة المحلية الاقليمية Self Government وإنما المقصود بها توزيع السلطات والمسؤوليات الإدارية على كل إدارات وأقسام وأفراد الجهاز الإداري الواحد ، كل حسب تخصصه .

والواقع أن النظام اللامركزي في إدارة الأعمال اليومية للدولة هو أنسب نظم لطبيعة المصريين الذين يقومون بالأعمال التنفيذية ، وكما شرحنا فاته أرقى نظم تشيأ مع الديمقراطية . وفي ذلك قال هنري شاردون (١) : « لقد اعتقدنا أننا عملنا كل شيء لئلا نشأ بالانتخاب سلطة سياسية تحكم مصائر الأمة » ، ولكن السلطة السياسية ليست إلا نصف حياة الديمقراطية » .

فال ذلك تأكيداً لضرورة أخذ كل دولة بالنظام الإداري الذي يتناسب مع نظامها ومع ظروفها وطباع مواطنيها .

واللامركزية من الوجهة السياسية هي النظام الذي يحقق الحكم الديمقراطي بنفسه ، وينوب العناصر اللازمة لحمايته ويمدها أديانوسيا ذلك أن اللامركزية أكثر انسجاماً للشعور الحر ، وأكثر انفتاحاً مع الميول المصرية .

أما من الناحية الإدارية فهي أجراً على التصدي للإصلاح الإداري وأجدي في العمل على إحادة وتحسين الأداء الوظيفي ، ذلك أن الموظف في ظل المركزية يتردد ويحجم عن التحديد والإبداع خوفاً من المسؤولية أو الاهتمام بالخروج عن المألوف علاوة على أن اللامركزية تؤدي إلى سرعة الإنجاز ، وتفضي على تعطل الأعمال وتراكمها الذي يحدث نتيجة لتقيام المركزية على تكديس الأوامر على عائق فلة ممن تتركز في أيديهم السلطة .

واللامركزية أيضاً تقل تعالوب الأساليب الإدارية الصعبة ، ومجال لاكتشاف القدرات الإدارية المدخنة . وسدان للتنافس ، وضمان لاستمرار العمل مهما غلب الرؤساء والمديرون أو في عترات تعبيرهم .

غير أنه لابد للتوسع في اللامركزية أن تتوسع فقد مساو في التوعية والتدريب تجنباً لإيجاد فراغ أو شلل إداري .

---

(١) الدكتور الجبال - الإدارة العامة .

أن مركزية الإدارة في جهاز ما ، تعني أن سلطة البت في مختلف الأمور تتركز في يد رؤساء العمل ومديره ، ويكون لهؤلاء وحدهم حق الفصل في كل الأمور ، وهذا يؤدي إلى التوقيف والتأخير ، نظرا لما يتبع في ذلك من ترقب الوقت المناسب للعرض والشرح والمناقش ، كما أن رحمة العمل الذي يعيش فيها الرئيس المركزي ، وكثرة - الموضوعات المتنوعة التي تعرض عليه - تحمل من المستحيل أن يتعمق في دراسة كل مشكلة دراسة كاملة - لأن الطاقة البشرية حدا يستحيل تجاوزها مهما عظمت . ومن الطبيعي والحالة هكذا أن يكون حكم الرئيس سطحيًا صحلًا ، ينتقل إلى الكثير من عناصر الصواب في أغلب الأحيان متى تراكت عليه الأعمال وتكدست الملفات ، ولا يوم عليه أن كان دوبة في معظم الحالات مجرد إضافة توقيع آخر إلى حملة أكتوفيعات المتناقلة على الورقة بعد صعدت إليه من أسفل السلم الإداري ، ولا جناح عليه أن اشر تأشيرات مائة « لا تفعل ولا تفهم » اليوم كله على النظام المركزي الذي لا يدع للرئيس وقتًا للدراسة ، ولا يتيح له مساحة للإشراف والتوجيه حتى اقتصرت مهمته على استعراض ملخصات موجزة ناقصة للموسوعات التي يهـرها بتوقيع من لفة في دقة عارضها - ومن اطمئنان بأن أي مسؤولية مهما كان حطرها لن نحقق إلا بمن هم دوبة في التهمم الإداري ، وأنها على وجه التحديد ستمسب ذلك المخلوق النقص المكرم في القامدة . وهكذا تسبب المركزية في اضطراب العمل ، وتخطئ المسؤولية وتسكع الإنتاج - أن المركزية مخفد بيروغرافي ما يشيعة سلطانها المركز - من خمول وخمود يصيب عصب الإدارة ، والموقوف أن بط الاحراجات يفقد العمل قبضته ويؤدي غالبا إلى خبائر مستعمبة العلاج .

والمركية أسوا ما تكون حيث يكون عدد الموظفين كبيرا ، وأفضل ما تكون في الأقسام الفرعية للإدارة ، أو في مراحل الجهاز الواحد على أقصى تقدير حيث يكون عدد الموظفين محدودا ، فالراقب أو رئيس القسم يعرف تماما تفاصيل الأعمال الخربئة أو أغلبها في ادارته ، فضلا عن أنه ليس من العدل أن يتحمل غيره من رؤسونه مسؤولية الخطأ قسمه أو مراقبته ، وأخيرا فهو أقدر من غيره على تحديد مسؤولية كل موظف معه .

واللامركزية طبيعيا - تعني تفزع المدير الصام لرسم السياسة التخطيطية المحلية وموائمتها مع الحطة العامة للمستوى الأعلى ، وتضمن أيضا أن يتابع الإشراف على تنفيذ الحطة ، وأن يربط أعمال المراقبات بعضها ببعض دون أن يتقمص من سلطة رئيس الفرع أو المراقبة أو القسم ، أو يتدخل في أسلوب قيادته لمجموعة العاملين معه ، طالما أن الأسلوب

الذى يتبعه كل منهم يتمثل الثمرة المرجوة على وجه اكمل من الجودة .  
والسرعة والاستقرار باعتبار ان الادارة فن - وان لمن مغلطة المراءوسين .  
وتوجيههم وتجنب العمل اليهم - من أهم ماصر الفن ، وعلى ذلك  
الرئيس المباشر أدق الرؤى لمطلبا لتمييز موظفيه ومقومات  
شخصياتهم مما يجعله - بالكفاءة والخلق - أقدر من يستطيع  
توجيههم . وفيما هذا ذلك ، فمن واجب المدير اللامركزى ان يسيطر  
على النظام فى التفرع او القسم الخلف او المضطرب حتى تتحمل  
الاحراء والسلطات والمسئوليات فتعود مياه اللامركزية الى مجاريها .

واللامركزية والكفاءة صنوان . كل منهما تميز الأخرى وتستلزم  
وجودها . وهى ايضا قوة تدمج الموظف نحو الاعتماد على النفس اقلها .  
لذاته ، والجماعا لوجوده وشعوره بالمسئولية . فمع الموقف - مهما كانه  
صعبا - حرية التصرف من حدود الاطار الصام دون الرجوع الى  
رؤسائه ، يؤدي به الى توحى الاحادة والسرعة وسبيل الخدمات ، ومن  
ناحية اخرى فان هذا التحسين فى الأداء يبرز ثقة المسئولين فى  
اللامركزية وتوسيعهم فى نشرها .

وتخصيص الرئيس عامل هام فى تميم اللامركزية او تعطيلها .  
الرئيس الذى يمدد يده فى نفسه - نتيجة لمركبات النفس - يلجأ  
الى اتهام سادات غيره اظهارا لسطوته او لفعليته ليجله ، اما اذا كان متزن  
الشخصية ، مطمئنا الى تكامل تكوينه بالخبرة العملية والكفاءة العلمية  
والتجارب الادارية ، والمرايا الحظية فانه لا يلجأ الى تمرير مركزه بماله  
ايركزية وصولحائها . مثل هذه التخصيص المتكاملة ، يجب صاحبها يميل  
الى تفويض السلطات وتوزيع المسئوليات على افراد ادارته جميعا ، حتى  
يصح لديه من الوقت ما يكفى للدراسات التحليلية ومطابقة الخطة العامة  
مع انتاج ادارته ، وممارسة التوجيه على ضوء ما يوتر له من نتائج  
وملاحظات ، سواء كان أسلوبه فى ذلك عقد الاجتماعات او الندوات او  
بالمذكرات . ولهذا فالامل فى القضاء على بيروقراطية المركزية ضعيف .  
ما لم يكبح بعض المديرين تلك الرغبة الناجمة فى توسيعهم الى السيطرة  
وبسط النفوذ . تلك النزعة التى تضعف شخصية المراءوسين وتسيء  
الى العمل . وذلك على نقيض ما تفعله اللامركزية تماما ففى كفا حال  
ميسرل دورية فى تمثيل ضعف المكتوبات القترنية المتعاقبة :  
« اللامركزية الادارية تتم فى الموقف الشعور بالكرامة » الناتج عن تداول  
لغة الحرية وهذا من شأنه ان يعطى للعمل الإنارى حيوية وشماعا وفعلة .  
فان الضعف فى القيمة يرجع الى الضعف فى الأسس ، وبعبارة ملة  
تعتبر اللامركزية ضرورية كلما كانت أعمال الادارة او القسم او الجهاز

الحكوس - عموما - أكثر احتكاكا بالجمهور ، أو بشئون العاملين ، ولو كان هذا الجهاز أو القسم جزءا من جهاز كبير قائم فيه ، والتصد من ذلك هو تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز .

## طرق العلاج

كما سبق يمكن أن يستخلص طرق العلاج التالية :

### أولا - ما يتعلق بالتخطيط :

١ - أن يقوم التخطيط في مختلف مستوياته على أهداف واقعية ، ودقة رقمية ، مستمدة من دراسات عميقة وبحوث تطبيقية على ساهج علمية .

٢ - بناء مراحل العمل التالية على أساس تقييم مراحل العمل السابقة للاستفادة من بواحي نجاحها وتلافي أسباب قصورها . والمباية بضرورة الخطة واستجابتها للتغير .

٣ - توضيح الرؤيا رقمية ونوعيا بدقة أمام مستويات العاملين وثقاتهم من طريق مناقشة الخطة معهم مناقشة حقيقية .

٤ - اتباع مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ لتوفير المرونة والسرعة وسرية العمل .

٥ - ربط المسؤولية بالاختصاص الواضح المحدد ومدى ما يتوفر للوظيفة من سلطات .

### ثانيا - التنظيم الإداري :

١ - إعادة تنظيم الأجهزة والتنسيق بينها ، بما يكفل عدم تعارض الاختصاصات وتزدواج الخدمات .

٢ - العمل على وجود وحدة تدريبية في كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات .

٣ - إيجاد التوازن الكفيل بين المنظمات التعليمية والتدريبية وبين وحدات الإنتاج والخدمات ، وفتح أبواب الثانية للتدريب العملي التطبيقي للدارسين بالجامعات والمعاهد العملية والنظرية .

٤ - العمل على تزويد العاملين بكل جهاز - بدليل يوضح لهم ولجمهور العاملين مع الجهاز - أهدافه واختصاصاته ، ومسؤولياته ، وأساليب

المعمل به ، وسير الإجراءات ، ونظمه الإدارية .. الخ .. مما يوضح  
للمعلمين والجمهور حقوقهم وواجباتهم ،

٥ - دراسة أساليب العمل ، ووضع نماذج ثابتة للأعمال المماثلة ،  
واقرار معدلات أدائها بها وكما ، وتحديد الزمن اللازم للأداء ،

٦ - تبسيط الإجراءات ، واختصار حركة سيرها ، سواء من طريق  
تعطيل العمل واستبعاد الحركات الزائدة ، أو تعديل أماكن العمل بما  
يكفل تركيز العمليات التكدسة في منطقة واحدة ، وبما يضمن أنسياب  
الإجراءات في أقصر طريق .

٧ - تطوير اللوائح والقوانين بحيث تنبثق أصلا من آراء وخبرات  
المستفيدين على درجات السلم الإداري ، كما أسلفنا ، وحتى يمكن أن  
يتحملوا مسؤولية تطبيقها بكفاءة إنتاجية عالية تتوفر فيها عناصر السرعة  
والاقتصاد والالتقان وحسن المعاملة للجمهور .

٨ - إحلال الطرق الإدارية والمعاملة الآلية وغير الآلية الحديثة  
والتوسع في التأكيد الحديث .

### ثالثا - التميز والتدريب ومعاملة القوى البشرية :

١ - وقف المشويات القيادية العليا على الممارس الثورية الديمقراطية  
الواعية بالأبعاد القومية والانسانية للعمل الوطني ، وتوحي النظرة في  
اختيارهم ، ثم استكمال تدريبهم وتأهيلهم لتنمية مهاراتهم القيادية  
والنظيمية والتخصصية الفنية ، قبل الممارسة الفعلية ، على أن تتضمن  
موسوعات التدريب ترميزا مبرحا عميقا للمبادئ والمثل والأهداف  
الاشتراكية .

٢ - تدريب مختلف فئات ومستويات المعلمين بنفس الأسلوب ،  
وبما يتواءم مع مراحل خطة التنمية الاقتصادية ، سواء قبل التحاقهم  
بالعمل أو خلاله . مع التوسع في التدريب التخصصي داخل قطاعات  
العمل . وهذا يقتضي التوسع في تدبير الإمكانيات البشرية والمادية  
اللازمة لذلك .

٣ - وضع الرجل المناسب في العمل المناسب ، والاستفادة المثلى  
من الطاقات البشرية المطلة ، ومساقتها من الاستغلال الشخصي لنفوذ  
الوظيفة ، والاقتصاد إلى الحد الأمثل في استخدامها ، وتحويل الرائد  
منها إلى مجالات العمل الأخرى التي تعاني نقصا بشريا ، بعد تأهيلها  
للعمل الجديد .

٤ - ربط سياسة العلم بسياسة التعيين في الوظائف بما يتواءم مع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية .

٥ - إتاحة أوسع الفرص للممارسة الديمقراطية كوسيلة لتحجيع حدة الأخطاء ، وكشف الأخطاء ، وتنمية الملكات ، وإطلاق المواهب .

٦ - وضع أسس دقيقة للنقل والفصل والحزاء والإنداب ، تنهي على مظاهر التطفل الإداري والحد الوطعي ، بحيث لا تصبح هذه الأدوات نقمة على دعاة الإصلاح .

٧ - عقد لقاءات دورية بين الرؤساء والمراجعين في ندوات ومؤتمرات ومبتمرات ورحلات ، حتى تسود المجتمع الإداري علاقات أسرية إنسانية .

٨ - الاهتمام بالانصاف الاقتصادي للصالحين - خاصة في حالات الكوارث - كعامل وقائي ضد الاسعارات الإدارية وعدم النسبية .

٩ - العمل على إفراد ارتفاع المستوى الصحي ، وتنشيط القاعات المعرومة من مشروعات الرعاية الصحية العاسمة بالخدمات الطبية اللازمة .

١٠ - الاهتمام بمعالجة أسباب الشكاوى بصفة عامة .

١١ - تعميق الحوافز الدسبية والخلقية والتربية العقائدية ، وخلق الرمي الثوري بين العاملين ، ونشر المفهوم الإداري الاشتراكي ، وتسمية حماسهم القومي نحو العمل .

١٢ - تشجيع الكفاءات العلمية بالمكافآت والملاوات والتقديرات الأدبية والترقية الاستثنائية طبقا لنقنين دقيق .

١٣ - الاهتمام بتنظيم شمل أوقات فراغهم بطرق بناء المحافظة على القيمة البشرية والقوى الإنسانية اللازمة لنمو الإنتاج .

١٤ - دراسة خطة بعيدة المدى لجعل الإسكان بصفة عامة حول موقع العمل أو فروع أقرب الأماكن له ، توفيرا للوقت والجهد والمواصلات . والعمل على تجميع المواصلات الخاصة بكل قطاع في حالة استئصال الجميع بين السكن والعمل في مكان واحد . على أن تجري المحاولات المتتالية من الآن لجمع عمال القطاع الواحد في مدينة سكنية واحدة تيسرا لخدمتهم اجتماعيا وتنظيم تنقلاتهم وشغل أوقات فراغهم .

## باب ٤ - الرقابة :

١ - أداة النظر في مفهوم الرقابة بحيث يتماشى مع نظام التخطيط ،  
مسمى أن توجه الى لامركزية الرقابة بما لامركزية التنفيذ ، وأن تتركز  
الرقابة على الأداء ونتائج التنفيذ المرحلي للخططة أكثر منها على تنفيذ  
التوايح والقوانين .

٢ - دمج أجهزة الرقابة التنسيابية واعادة تصميمها وتوزيع  
اختصاصاتها . فمن المعروف أن لدينا ١٨ جهازا للرقابة .

٣ - الاتجاه الى تدميم الرقابة الشمية ، وأقرار مبدأ الوصاية  
الإدارية لتجلب السياسية على ما يقابلها من سلطات إدارية .

٤ - احكام الرقابة الإدارية ، وغرورة اعتمادها بالحرثام الإدارية  
الصغيرة بنمى التوجه الى تهتم بالحرثام الكبيرة ، ذلك أن حصيلة  
الانحرافات الصغيرة تعرف - لكثرةها - حصيلة الحرثام الكبيرة ، فضلا  
عن أن تعيقها أسفل السلم الإدارى ، ومن المستويات المتوسطة . مما  
يسود الى السعة الإدارية .

٥ - العمل على أن تمتد الرقابة أيضا الى مجال ارساء قواعد المدالة  
والمساواة وتكافؤ الفرص بين العاملين ، ودفع الظلم والظن عنهم ، وتنفيذ  
الاحكام الصادرة لصلحتهم .

٦ - تقنين احتياجات الأجهزة الحكومية من الأدوات والآلات والقياسات  
حسب احتياجاتها الفعلية ، بما يمنع الإسراف الحكومى وتضييق الإنفاق ،  
ومسوء الاستخدام ،

٧ - مضىفة الاعتماد بمراقبة العمليات الخيرية سواء منها أعمال  
المشتريات والفحص والاستلام وتحرير مستندات صرف الاستحقاقات  
للنحار ، أو أعمال التخزين والصرف والنقل والاستهلاك والمعد . فمن  
هنا الطريق تصرف ارقام خيالية من مال الدولة .

## خلاصة - التوايح السياسية :

١ - حماية المخططين السياسيين ، وحصرهم من سوء الخطر  
البرحوازى المتمثل فى الصلات التكنوقراطية .

٢ - القضاء على الانفصال التقليدى القائم بين الأجهزة السياسية  
والأجهزة التنفيذية .

٣ - نشر الوعى بإبعاد العمل الوطنى وإثارة القربة والحمية .

٤ - توضيح المفهوم النقابي في المجتمع الاشتراكي ، بحيث تصير اولوية الولاء للشعب ومصالحة ، وتحف حده التعصب النقابي المهي ، الذي يسبب تناقضات التجار والتفاضل والتعارض مع الأهداف العامة .

٥ - رفع مستوى القيادة الادارية الى مستوى القيادة السياسية . سواء بالتوعية أم بتعليمات مرسحة تنظم مظاهر الالتحام بجمهير العاملين والمجموعات القيادية السياسية والتقنيية ، في ندوات ومؤتمرات واجتماعات دورية ، تدور فيها المشكلات ، وتناقش خطط العمل واساسه ، ويستخدم فيها النقد البناء النضال كوسيلة لتلافي الأخطاء والانتصارات .

٦ - تعميق النشرة الادارية المحلية السابق الحديث عنها .

٧ - تجربة مشروع « شهر القضاء على البيروقراطية » .



وبعد فان اربعة اعمدة لابد منها لنجاح الحملة ضد البيروقراطية وهي :

● التمسك بالقيم الخلقية والروحية .

● اتباع الأسلوب العلمي .

● سيادة الروح الديمقراطية .

● التحلي بالصفات الثورية وأهمها : الإيمان الإيجابي ، والوعي ، والصلابة والنفسية .

لذا امكن اقامتها وتعميقها ، وابانها ، سقطت البيروقراطية .



# الفهرس

## صفحة

٣	أصله
٧	مقدمة
٩	قديم

## الفصل الأول :

١٩	الملاحع العامة للبيروقراطية
----	-----------------------------

## الفصل الثاني :

٤١	البيروقراطية في التاريخ
----	-------------------------

## الفصل الثالث :

٦٥	فلسفة العمل الوطني
----	--------------------

## الفصل الرابع :

٨٥	التخطيط السبائي وعلاقته بالادارة
----	----------------------------------

## الفصل الخامس :

١٣٣	المبادئ الادارية للأجهزة الحكومية
-----	-----------------------------------

العلماء النجديين



دار الكاتب العربي للطباعة والنشر  
المشاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0698313

العدد ٢٥٢

التمن ٢٢

١٩٦٧/١/٦